وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: العلوم الإنسانية

فرع التاريخ

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص: مغرب حديث ومعاصر

السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في مجال التشريع العقاري 1870– 1914

إعداد الطالبتين:

لوقاف سهام

ناصر فتيحة

إشراف الدكتور:

بليل محمد

أعضاء لجنة المناقشة

أ. عنان عامر..... رئيسا

د. بليل محمد ..... مشرفا

أ. بوعناني العربي..... مناقشا

السنة الجامعية:

1435- 1436هـ الموافق لـ 2014- 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

نشكر المولى عز وجل على نعمته علينا بهداية العلم وتوفيقه على إتمام هذا البحث

نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير والامتنان للأستاذ الدكتور "محمد بليل" الذي كان لنا نعم المرشد ووجهنا أحسن توجيه والذي لم يبخل علينا بكتبه ونصائحه رغم كثرة التزاماته ومسؤولياته إلى أن استوى هذا العمل

كما نتوجه بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل .

و نشكر الأستاذ محمد شريف على نصائحه القيمة و لا ننسى بالذكر درار محمد الذي ساعدنا في إتمام هذا العمل

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة التاريخ الذي أفادونا بالنصائح العلمية والتدعيمات المعنوية.

ولا يفوتنا أن نشكر الهيئات العلمية والمكتبات " المركزية بتيارت الحامة بالجزائر" ، "متحف زبانة " عن تقديم التسهيلات لإنجاز هذا البحث.

فتيحة -سهام

مقدمة

عرفت الجزائر منذ القدم بكونها بلد زراعي لأن الأرض بجانب القبيلة والأسرة كانت أساس الحياة الاجتماعية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، والأرض كانت أساس كل الأحداث التي وقعت في الماضي بين الأتراك والفرنسيين، وكان النظام العقاري الذي ساد الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي مشابها النظام العقاري الجرماني القائم على المزاوجة بين الملكية الأسرية في الريف والملكيات المتواجدة بأحواز المدينة أي على الملكية الفردية.

ولما كانت الطبيعة العقارية للأرض الجزائرية أراضي عرش حبس ووقف وحتى ملك تتعارض مع ما كانت تخطط له فرنسا، وهو تحويلها من أياد جزائرية إلى أياد فرنسية، وباحتلال مدينة الجزائر 05 جويلية 1830 بدأ قادة الاحتلال الفرنسي في البحث عن آلية تمكنهم من ترسيخ وجودهم وتأسيس قاعدة إقليمية وإدارية تساعدهم على السيطرة المنظمة عسكريا ومدنيا، كما اعتمدت بذلك سلطات الاحتلال بنى آلية أخطر من الحملات العسكرية تمثلت في تشجيع الهجرة والاستيطان لإرساء قاعدة ديموغرافية تكون سند للقوة العسكرية، مما يسهل عملية تدبير البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري خصوصا وكان هدف الاستعمار الفرنسي الأساسي من احتلاله للجزائر هو ضم ممتلكات جديدة إلى الامبراطورية الفرنسية، وعندما وطئت أقدامه أرض الجزائر لأول مرة وجدت الإدارة منصبة في الجزائر بمختلف أجهزتها أراضي عديدة تخضع لنظام الشرع الإسلامي والعرف التقليدي، وبذلك وجدت في النظام العقاري الجزائري عدة ثغرات قانونية سمحت لها من التسرب منها والسيطرة عليها، وكان على فرنسا حلين ووسيلتين هما: استعمال القوة او إصدار قوانين عقارية، لذا

لجأت إلى إصدار سلسلة من القوانين ضاربة تمسك الجزائريين بأرضهم عرض الحائط بهدف نزع الملكية الخاصة الجماعية التي بحوزة القبائل.

إن الدارس لظاهرة السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر لا يمكنه الوقوف على أبعادها دون أن يشده إلى تلك الظاهرة استعراض شامل لظاهرة الاستيطان، نظرا لأن السياسة العقارية كانت تمشي بخط موازي مع السياسة الاستعمارية الاستيطانية التي كانت هذه الأخيرة شرسة وواسعة جندت لها كل الوسائل والامكانيات المادية والبشرية، فحاولت بذلك الإدارة الفرنسية بعد مصادرتها للأراضي توطين العنصر الأوروبي، ومن ثم تجنيسهم مع الجزائريين، كما تجلت مظاهر هذه السياسة وأهدافها في الاستيلاء عن الأوقاف الإسلامية لما كان لها من حيوية وأهمية دينية.

وينحصر موضوع البحث بين 1870- 1914 الذي يغطي فترة زمنية نظرا لأهميتها في تاريخ الجزائر الحديث، حيث يمثل تاريخ 1870 سقوط النظام الإمبراطوري وتحطم حلم المملكة العربية التي لا طالما حلم بها نابليون ولتحقيقها، وإقامة النظام المدني الذي فسح المجال للمعمرين ورؤساء الأموال والمضاربين الدخلاء التصرف في الأرض الجزائرية، وتمادي المعمرين وضغوطاتهم على المشرع الفرنسي للمزيد من القوانين الجائرة، وتنتهي الدراسة بتاريخ 1914 التي تعد من المحطات التاريخية الهامة والمرجعية في آن واحد متزامنة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى متأثرة بها، كما توقفت عملية انتقال ملكية الأرض للمعمرين.

وكانت لدراستنا أهمية بالغة وذلك من خلال إبراز مكانة الأرض التي كانت محل اهتمامات فرنسا باعتبارها وسيلة للاستغلال والاستيطان والاستقرار للكولون،ومن بين الأسباب التي دفعتنا للبحث في هذا الموضوع النقاط التالية:

من أجل الاطلاع الوافي على وضعية الأراضي الجزائرية في العهد الاستعماري وانتزاعها بالقوة من أصحابها بحجة القانون.

كما أن هذا الموضوع جدير بالبحث والدراسة لما له من أهمية والقيمة التاريخية، كما أنه لم ينل حقه بالدراسة الكافية والمتعمقة، لذا حاولنا تسليط الضوء على هذا الموضوع، كما كانت لهذه الدراسة أهمية من خلال إبراز مكانة الأرض التي كانت محل اهتمام فرنسا وساستها.

وعلى ضوء ما تقدم لنا من أهمية ومكانة الأرض بالنسب للأهالي والمستعمرين تجلت الإشكالية التي يمكن صياغتها لموضوع البحث وتمثلت في:

فيم تمثلت السياسة الفرنسية المنتهجة في مجال التشريعات العقارية لـ1870- 1914؟ وهل نجحت هذه السياسة في تغيير واقع المجتمع الجزائري؟، كما تندرج تحتها عدة إشكاليات جزئية:

- كيف كانت طبيعة الملكية العقارية عند وقوع الاحتلال؟
- وما هي السياسة التي اتبعتها فرنسا لمصادرة أراضي الجزائريين؟
- وفيما تمثلت سياسة فرنسا في مجال التشريعات العقارية خلال الجمهورية الثالثة؟

- وكيف انعكست السياسة الاستعمارية في المجال العقاري على واقع المجتمع الجزائري في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية؟
- فيما تمثلت المواقف المختلفة من التشريعات العقارية المنتهجة في الجزائر؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة التي تتمحور حولها العديد من التساؤلات، فتم اتباع بعض المناهج التي تقتضيها طبيعة هذا الموضوع:

المنهج الوصفي والسردي من خلال تتبع حقائق ووصف الأحداث وتسلسلها تسلسلا كرونولوجيا من حيث الزمان والمكان مع حصر الأمور الهامة وأحيانا اعتمدنا على المنهج التحليلي وذلك لدراسة المادة العلمية ونقدها وتحليلها لمعرفة ماهية السياسة الفرنسية المنتهجة في المجال العقاري، والبحث عن أول انطلاقاتها واستخلاص النتائج.

وبناءا على ذلك جاءت دراستنا مبنية على محاور شتى حاولنا أن نوزعها على فصول محددة مراعين في ذلك الأساس العلمي لمنهجية البحث.

قسمنا البحث إلى مقدمة وفيها كان التعريف بالموضوع وطرح الإشكالية، وفصل تمهيدي تناولنا فيه طبيعة العقار قبيل الفترة 1870 من خلال طبيعة الملكية العقارية خلال العهد العثماني وبداية الاحتلال، وإعطاء تعريف لكل نوع من الملكية وخصوصيتها والتغيرات التي طرأت عليها، وعلاقة الاستيطان بالعقار.

تناولنا في الفصل الأول طبيعة السياسة الاستعمارية في مجال التشريعات العقارية لـ1870-1914 قمنا بتمهيد في شرح السياسة العقارية الجديدة، كما تحدثنا عن تطور هذه السياسة خلال فترة الجمهورية الثالثة، وتطبيقات هذه السياسة وذلك بالقطاع الوهراني نموذجا.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه انعكاسات السياسة الفرنسية في مجال التشريعات العقارية من 1870- 1914 في المجال الاقتصادي والاجتماعي، نتيجة عملية انتزاع الأراضي الجزائرية بالقوة وعن طريق قوانين ومنحها للمعمرين.

وقد خصصنا الفصل الثالث لموقف الجزائريين من هذه السياسة والتي تمثلت في المقاومات الفردية والجماعية والعرائض والاحتجاجات خلال فترة دراستنا، بالإضافة إلى موقف آخر تمثل في هجرة الجزائريين إلى البلدان العربية وأوروبا (فرنسا).

واختتمنا بحثنا بخاتمة تحدثنا فيها عن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا، لنكمل البحث بمجموعة من الملاحق التوضيحية التي لها علاقة مباشرة مع المتن والتي تهم هذه الدراسة.

كما حصرنا مجموعة من المصادر والمراجع متضمنة كتب مختلفة باللغة العربية والفرنسية ودوريات ومجلات، بالإضافة إلى ملتقيات ورسائل جامعية مختلفة التي عالجت الموضوع أو جانبا منه أهمها:

المرآة الذي يعتبر من المصادر الهامة في التاريخ الحديث وهو نتاج العهد العثماني، والذي أفادنا كثيرا في ذكر معاهدة الاستسلام، وظروف الاحتلال والتعريف ببعض الشخصيات التي شاركت في غزو الجزائر (الحملة).

وكتاب ألكسي دوطوكفيل نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان الذي أعطى آرائه حول احتلال الجزائر.

أما المراجع فتمثلت في كتاب عدة بن داهة بجزأيه تحت عنوان الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الذي أفادنا كثيرا من بداية العمل إلى نهايته والذي أفادنا في ذكر القوانين والمراسيم المتعلقة بالاستيطان والعقار، كما ألم كثيرا بالموضوع كله نظرا لدراسته المعمقة والمهمة.

وكتاب جيلالي صاري La dépossission des fellahs الذي أفادنا كل الإفادة في تصوير معاناة الفلاح الجزائري نتيجة جرده لأرضه.

وكتاب-Ageroncharls robert les algeriens musulmans et la France 1871 1919 الذي يعتبر من المراجع الأساسية الذي قدم معطيات جد دقيقة للملكية العقارية والمجتمع خلال الفترة الاستعمارية.

وكتاب بليل محمد تشريعات الاستعمار الفرنسي 1881- 1914 الذي أفادنا كثيرا من بداية البحث إلى نهايته لما احتواه من دراسة قيمة وملمة لجميع الجوانب المتعلقة بالعقار من قوانين وتطبيقاتها على مستوى القطاع الوهراني كنموذجا.

وفي محاولة منا في تقديم إجابات للإشكالية المطروحة مسبقا وذلك بلا شك في ارتباطها بإمكانية الباحث وموضوع البحث واجهتنا صعوبات مختلفة من أبرزها:

- طبيعة الموضوع الحقوقية والقانونية التي يصعب علينا التحليل.

– تشعب الموضوع وخاصة في الفترة المدروسة وذلك بسبب كثافة القوانين العقارية والمراسيم ذات أبعاد مختلفة.

– صعوبة التدقيق في الإحاطة بكل جوانب الموضوع وذلك لما احتوته فترة حدود موضوع الدراسة من 1870- 1914 من محطات مميزة وهامة وجب ذكرها.

– ونظرا لأن فترة الدراسة لهذا الموضوع كانت قصيرة مما تعذر علينا التعمق بشكل كبير في هذا الموضوع.

– تضارب المعلومات في الكتب وتشابهها، لذا تعذر علينا غربلة المعلومات وتمحيصها.

– نقص المصادر المتخصصة وعدم تمكننا من المصادر الفرنسية والحصول عليها، وذلك أن الوثائق الأرشيفية والمصادر المتعلقة بالبحث والمكتوبة باللغة الفرنسية موجودة أغلبها بدور الأرشيف بفرنسا، واحتكار الإدارة الفرنسية لها لليوم، أما الأرشيف داخل الجزائر لا يسمح بالإعارة وذلك لدواعي خاصة وأمنية، بالإضافة إلى سيطرة الكتابات الفرنسية على هذا الموضوع.

الفصل التمهيدي

طبيعة العقار قبيل فترة 1870

الفصل التمهيدي

لقد أخذت الأرض أهمية بالغة في العهد العثماني لارتباطها المباشر بالمجتمع الجزائري، الذي كان في أغلبه يمثل مجتمعا ريفيا، يعيش على استغلال أرضه وجمع محاصيله الزراعية، كما كان لها تأثير كبيرا على النشاط الاقتصادي، كما كانت تلك الأرض عبر مختلف الفترات محل نزاع دائم بين المجتمعات والقبائل، والتي كانت تمثل مصدر رزق، ومصدر استقرار الفرد، والعصب الحساس له، وجزء لا يتجزأ من حياته وأرض أجداده.

وازداد من أهميتها خلال الفترة الاستعمارية بسبب محاولة فرنسا السيطرة عليها، وإصرار الجزائريين على الاحتفاظ بها، حيث سنحاول أن نتعرف على وضعية العقار الجزائري في نهاية الفترة العثمانية وبداية الاحتلال الفرنسي. وما كان موقف الاستعمار منها؟ وكيفية التعامل معها؟

أ) أنواع الملكيات في الجزائر خلال الفترة العثمانية:

تنوعت الملكية العقارية* التي اتخذ مسارها اختفاء نمطين من الملكية اللتان كانتا تشكلان القاعدة الأساسية لاقتصاد الدولة الاقطاعية التركية، وتمثل ذلك في نقل أراضي البايلك التي كانت على النحو التالي 12810 هكتار في عمالة قسنطينة، و14000 هكتار بالجزائر العاصمة، و34156 هكتار في عمالة وهران[1].

وخلال الفترة التي سبقت الاحتلال الفرنسي تباينت الملكية العقارية بين أراضي الملك والعرش والبايلك والحبوس[2].

1- أراضي البايلك (دولة):

وعددها خمسة آلاف ملكية قيمتها تقدر ب أربعين ألف فرنك[3]، وهي تشمل الأراضي التي استحوذ عليها الحكام الاتراك ابتداء من القرن 16م حتى مطلع القرن 19م عن طريق المصادرة والشراء، ووضع اليد في حالة الشغور وانتفاء الوراثة[4].

---

* **العقار، لغة:** بفتح عينه وقافه والذي جمعه عقارات وهو الشيء الثابت بطبيعته وأصله.

اصطلاحا: هو الشيء الثابت المستقر بحيز لا يمكن نقله من مكان لآخر دون تلف، والذي يهمنا هو العقار غير المبني كالأرض والعقار المبني كالمنشآت والمباني. ينظر: المنجد في اللغة والإعلام، الطبعة28 دار الشروق بيروت 1986، ص 519.

[1]- خيرة بوسعادة، التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجزائريين ما بين 1936-1939، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2001- 2002، ص 12.

[2]- ليلى بلقاسم، المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان (1850- 1900)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، ص 38.

[3]- صالح فركوس، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925)، مجموعة الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، قالمة، 2010، ص 100.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص47.

2- أراضي العرش (الجماعية):

والعرش هو القبيلة وهي الأرض التي كانت القبيلة تتصرف بها وتستثمرها من غير أن تكون ملكا لها، إذ لم يكن لها حق ببيعها[1] ولكن يستطيع الفرد أن يورّثها لأبنائه، وإذا ما تركها فرد من الجماعة لمدة معينة فإن مجموعة القبيلة أو الدوار فيها بعد تقدمها لفرد آخر[2].

3- أراضي الملك (الفردية):

تعود لأصحابها بالاكتساب، وهي الارض التي كان يستغلها اصحابها مباشرة، وكان لهم الحق في التصرف فيها[3]، وذلك في البيع والشراء بكل حرية او استعمالها او تقديمها كهيبة، وكذلك العقار، وكذلك القيام بتأجيرها أو رهنها أو حبسها[4].

4- أراضي المخزن*:

يسمى هذا النوع من الملكية بشكل مميز في الشرق الجزائري بأراضي العزل، سميت بذلك لعزلها عن أرض السلطان، وقام أساسا على المصادرة مثلما هو الحال حين صادر الحاج أحمد باي أملاك عبد النور، وهو نوع من الحيازات التي يملكها البايلك، ويمنحها لشخص أو لمجموعة مقابل القيام بدورين هما

---

[1]- حسان حقي: الجزائر العربية (ارض الكفاح المجيد)، منشورات الكتاب التجاري، بيروت، ص 162.

[2]- محمد بليل: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاسها على الجزائريين (1881-1914)، وزارة الثقافة، الجزائر، ص 55.

[3]- عيسى يزير: السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر، 1830- 1914، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008- 2009، ص 9.

[4]- محمد بليل ، المرجع السابق، ص 55.

* المخزن في اصطلاح الشمال الإفريقي هو الجيش، ويطلق في المغرب الأقصى على الحكومة، وكانت هذه الأراضي مصادرة لفائدة رجال الجيش التركي وأسرهم، ينظر: حسان حقي، المرجع السابق، ص 161.

فلاحة الأرض وفرض الأمن دون دفع الضرائب إلا الزكاة والعشر التي هي ضريبة مفروضة على جميع المسلمين[1]، وكان لهؤلاء حق الملكية التامة لهذه الأرض أو حق التصرف بها فقط[2].

5- أملاك الوقف (الحبس):

الحبس في اللغة، يقال وقفت الناقة إذا حسبتها على مكانها ومنه الموقف لأن الناس يوقفون، أي: يحبسون للحساب، والواقف عند الفقهاء هو من يحبس عينة على ملكه أو على ملك الله تعالى، وفي الفقه يعني ما قاله (صلى الله عليه) وسلم لعمر (رضي الله عنه): «أحبس أصلها وسبل ثمرتها»، فالوقف بهذا النص يعني: عدم التصرف في الأصل الموقوف والتصرف في عوائده واستثماراته في مجالات البر والإحسان، كما يعرف الشيخ "**أبو زهرة**" بقوله: «هو حبس العين على حكم ملك الواقف أو عن التمليك والتصدق بالمنفعة»[3].

أما في الاصطلاح الوقف عبارة تطلق على الأحباس وهي أملاك كان يملكها أحد الناس، ويريد أن يجعل منفعتها تعود إلى أمور عامة، وإلى أشخاص معنيين، وكان يشرف على الأحباس موظف يدعى بناظر الأوقاف، مع بعض المساعدين، كما أن للوقف مصلحة بيت مال الوقف، التي كانت مقسمة إلى أربعة أقسام، وكل واحدة ترصد لها أموال وهي: غرفة الصدقات وغرفة الغنائم وغرفة الخراج، وغرفة الأملاك التي لا يوجد لها ولي أو الأملاك الشاغرة[4].

---

[1]- احميدة عميراوي ، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص46.

[2]- حسان حقي، المرجع السابق، ص 161.

[3]- نذير بومعالي ، الحماية القانونية للملكية الوقفية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 41، ربيع 2009، ص 02.

[4]- توفيق دحماني، النظام الضريبي ببايلك الغرب أواخر العهد العثماني (1779م-1830)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003- 2004، ص 33.

والأوقاف كثيرة ومتنوعة أهمها: الوقف الخيري فيشمل العديد من المؤسسات الهامة لها صفة دينية وشخصية قانونية، ووضع إداري خاص وأهمها: أوقاف الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة)، وسبل الخيرات والجامع الكبير، وبيت المال، بالإضافة إلى أوقاف أهل الأندلس[1]، كما يضاف إليها الزوايا والأضرحة والمرابطين والأشراف التي تكاثرت في مدينة الجزائر وفحوصها وذلك بسبب انتشار الطرق الصوفية والأضرحة والزوايا، وتركزت هذه الأراضي حول المناطق المتأثرة بالطرق وكثيرا ما كانت توقف الأراضي المجاورة للزوايا وذلك لإطعام رجالها والمترددين عليها[2].

ويأتي في مقدمة هذه الأوقاف من حيث الأهمية (مكة والمدينة) حيث تقدرها بعض المصادر وذلك حسب ما يذكره دوفولوكس في المجلة الإفريقية أن قبيل الغزو قدّرت بـ1558 ملكية عقارية[3]، أما أوقاف بيت المال فإن أغلبها تشكل من الأراضي الموروثة والتي أصبحت شاغرة بسبب غياب المستفيدين منها، وتلك ليس ورثة، وأخيرا تلك الناتجة عن مصادرة السلطة، كما تباع هذه الأراضي عن طريق المزايدة العلنية وتصب في الخزينة العامة.

أما أوقاف الأندلس* ومخيمات جنود الانكشارية بها عقارات تابعة لها وعددها 07 وكان إلى جانب هذه الممتلكات وقفية خاصة بالاعتناء بالطرق ومصادر المياه[4].

---

[1] -Devoulex, les edifices religieux de l'ancient Alger", in rev-Afr, T04, 1851- 1860, P471.

[2]- عائشة غطاس وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، د.ط، منشورات المركز الوطني للدراسات التاريخية، 2007، ص 296.

[3]- Devoulex, OP-CIT, P 471.

* المهاجرين الأندلسيين الذين جاءوا بعد سقوط غرناطة إلى الجزائر، وخصصت لهم أوقاف، وكانت المؤسسة الوقفية تدير من طرف وكيل الأندلس، ينظر: M-Aumerat «la propriété urbaine à alger» in rev-afv,t41,1897,p328-329.

[4]- Ibid, P 228 – 230.

بالإضافة إلى أن أراضي الوقف تستغل بها الأشجار من الفواكه والخضر، والفلاحة بالإضافة الى أشجار الزيتون[1].

وبهذا مثلت الأوقاف مؤسسة مركزية، حيث أسهمت في مختلف أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية[2].

6- أراضي صحراوية أو موات:

وهو يختلف عن الأنواع الأخرى وذلك في اعتماده على مياه الآبار والأنهار، حيث كان الماء ملكا خاصا، ولمالكه الحق في بيعه أو وقفه، وأن هذه الأرض شاسعة، إذ قدرها واربي بحوالي 26 مليون هكتار، كان يفلح منها حوالي (03) ملايين هكتار فقط، وكان قسم منها يتصرف به الأفراد، وكأنه ملكية خاصة، ويحصد كثيرا من الباحثين الأراضي بالصحراء في ثلاثة أصناف هي:

1- أراضي الواحات وهي ملكية خاصة تسقى بمياه هي ملك خاص مثلما الشأن في واحة سيدي عقبة.

2- يسمى بأرض الجلف او البعل وتتواجد على ضفاف الأنهار.

3- هو أرض الخلا أو البارود ذات المساحات الشاسعة[3].

كما يقول ناصر الدين سعيدوني أن هذه الأراضي تكون بعيدة عن السكان، ولا يمكن للدولة أن تضع يدها عليها إلا بإحيائها أو استغلالها بتحريك التربة، أو حرثها، أو زراعتها وغرسها أو إجراء الماء فيها[4]. كما أنه رغم إمكانية امتلاك هذه الأراضي وسهولة الانتفاع بها فإن الجزائريين لم يكونوا يقبلون

---

[1]- Nacerddine saidouni : le waqf en algérie a l'epoque othomane, ouvrage publié par la foundation publique des waqf des koweit, P,P 13, 14.

[2]- سجل صالح باي للأوقاف (1771- 1792م) تق، تح: فاطمة الزهراء قشي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، ص: 09.

[3]- احميدة عميراوي ، المرجع السابق، ص 49.

[4]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 41-42.

على استثمارها ولا سيما في فترات الاضطراب التي أدت إلى تحويل مساحات شاسعة من الملكيات الخاصة والمشاعة إلى أراضي موات، وقد قدر الفرنسيون مساحة التل في الجزائر بحوالي 14.000.000 هكتار منها 9.000.00 هكتار صالحة للزراعة لم يكن مستغلا منها عشية الاحتلال الفرنسي الا 5000.000 هكتار أما البقية فكلها عبارة عن اراضي ميتة أي 4.000.000 هكتار[1].

وبكل هذا نكون قد ألممنا بوضعية الأراضي خلال الفترة العثمانية، وبذلك وجدت فرنسا وضعية الأراضي الجزائرية بهذا الشكل.

ب- وضعية العقار وبداية الاحتلال الفرنسي للجزائر:

لقد كانت سنة 1830 هي سنة احتلال فرنسا للجزائر، ومن الاسوأ في تاريخ الجزاء وكان احتلالها أملا عظيما يراود فرنسا منذ عهد بعيد، وخاصة عندما نشطت حركة الاستعمار وكانت حاولت عدة مرات فباءت بالفشل[2].

كما كانت الجزائر دائما محل أطماع فرنسا حتى في فترات السلم، وهذا ما تؤكده لنا الدراسات .

- أسباب الاحتلال:

يمكننا تحديد أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر إلى أسباب غير مباشرة وهي أسباب حقيقية وأسباب مباشرة هي تلك المبررات أو الذرائع وهي:

- **الأسباب المباشرة:**

[1]- المرجع نفسه، ص 41.

[2]- محمد الصالح الصديق: الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم النشر، الجزائر، 2009، ص49.

تجمعت لدى فرنسا مبررات وان كان بعضها بعد ان يكون مزاعم لا تستند الى المنطق ولا إلى الواقع، ولعل اشهر هذه الذرائع ذريعة بكرى وبوشناق*وقضية المروحة هما السببان الرئيسيان اللذين قدمهما الفرنسيون[1] وكان ذلك أن قد أعطى تسهيلات في الدفع طويلة المدى، الشيء الذي كان يسمح لها بتضخيم ديونهما[2]، وبالتالي فإن بكري وبوشناق قد تحصل على سلفيات من الداي** لقد توصلا إلى اقناعه بانهما لا يستطيعان تسديد ديونهما تجاهه إلا إذا ربط المسألتين (السلفيات بأنهما من الرأي وديونهما في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية وكانت قيمتها الأصلية 24 مليون فرنك هي قيمة حبوب باعها المحتكران اليهوديان لفرنسا أواخر القرن 18 وبداية ق19.

كما نزلت تلك الديون بموجب اتفاقية 28 أكتوبر 1819 إلى سبعة ملايين فرنك[3]، ونظرا أن هذا المبلغ كان في بداية الأمر 24 مليون من الفرنكات، كما ورد في محضر اللجنة التي كونها الملك لويس

* ميشيل كوهين بكري المعروف باسمه المستعرب ابن زاهوت كان صاحب تجارة في أوروبا قبل أن يفتح سنة 1770 مركز بمدينة الجزائر، أما بوشناق فهو صهره عرف باسمه المستعرب بوجناح كان أيضا من أسرة لها تجارة في الخارج جاءت إلى الجزائر سنة 1723، ينظر: سعد الله أبو القاسم ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط خ ، دار الرائد، الجزائر ، 2009، ص : 14.

[1] عمار بوحوش : تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962. ط1. دار الغرب ، الاسلامي، 2007 ص 81

[2]- A.M-Perrot, La conquête d'Alger, iduteur rue de savoie H. langhois, Paris 1830, P 20.

** الداي: حسين باشا هو آخر دايات الجزائر تولى الحكم مرغما عنه سنة 1818م، وكان رجلا عالما وشجاعا، في عهده أصيبت البليدة بزلزال، ووقعت حادثة المروحة والحصار سنة 1827، ثم الاحتلال سنة 1830، وأكبر خطأ قام به هو قتله لأكبر قائد عسكري يحي آغا، ينظر: حمدان خوجة، المرآة، تق، تع، تح: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ص 146.

[3]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، ج1، دار المعرفة للطباعة، الجزائر، 2006، ص 47.

فيليب* لهذا الغرض وقع اتصال المعنيين، وجرت مفاوضات التي بمقتضاها نزل المبلغ إلى سبعة ملايين أبرم في شأنها اتفاق أمضاه الملك نفسه.

وقد نص هذا الاتفاق على أن الدين يدفع مشهرة في ظرف عام ابتداء من فاتح مارس 1820.[1]

فقد حرص الداي على استرجاع الديون التي كانت بذمة الشركة، لكن الحكومة الفرنسية رفضت تسديد كل المستحقات، بالإضافة إلى تآمر ساستها مع الشركة اليهودية ومع قنصلها دوفال*، وهذا ما زاد من تأزم العلاقات الثنائية[2].

أما قضية المروحة وقعت يوم 29 أفريل 1827 لما استقبل دوفال عشية العيد الفطري في الديوان الذي لم يستقبل فيه منذ أكتوبر 1826 منتهزا فرصة العيد الديني للذهاب للحفلة التي يهديها الداي للقناصلة الأجانب، وذهب الداي إلى جعله مسؤولا في عدم جواب حكومته على مراسلته الخاصة بقضية الديون، وكان ما دفع الداي للإشارة بالمروحة هي وقاحة القنصل في جوابه أن «الملك والدولة الفرنسية لا يستطيعان الرد عليهم بالإضافة إلى عبارات مهينة للإسلام».

---

* ولد لويس فيليب في باريس يوم 06 أكتوبر 1773 في نفس السنة التي ولد فيها حمدان خوجة، وتوفي يوم 26 أوت 1850، بايعته ثورة جولييت ملكا يوم 09 أوت 1830، ولكن ثورة 1848 ستقضي على ملكه وإعلان الجمهورية الثانية، يوم 24 فيفري، كما انه اشتهر بالجبن والنفاق، ينظر: حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 208.

[1]- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص: 140.

* دوفال هو آخر قنصل فرنسي بالجزائر قبل الاحتلال، وكان في نفس الوقت تاجر متورط في كثير من القضايا، مع محلات بكري وبوشناق، وكانت مواقفه الشخصية من الأسباب التي زادت الوضع تعصبا، كان يحسن التركية، توفي في 20 أوت 1829، ينظر: حمدان خوجة ، المصدر السابق، ص 147.

[2]- محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ 1830-1954، تر: محمد المعراجي، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، منشورات ANEP، ص 11.

وقد ذكر عمار بوحوش أن حادثة المروحة ظاهريا هي التي أدت إلى تأزم العلاقات بين الطرفين، لكن من الناحية الواقعية فان نوايا فرنسا قديمة وذلك منذ تحرير المرسى الكبير ووهران[1].

كما عرض كلير مون – تونير وزير الحرب في سنة 1827 في تقرير الملك الأسباب التي من شأنها أن تدفع فرنسا للقيام بحملة ضد الجزائر والانتقام لإهانة القنصل[2].

- **الأسباب الغير مباشرة:**

وهي الدوافع الحقيقية وهي كالآتي: بداية انهيار الإمبراطورية العثمانية وضعفها، وتهيأ الدول الأوروبية لأخذ الأراضي التابعة لها، وخاصة الفرنسيين الذين كانوا يعتقدون أنهم سيحصلون على الغنائم الموجودة بخزينة الإيالة[3]، وتوجيه الرأي العام الفرنسي إلى الخارج لإسكات المعارضة ضد الملك شارل العاشر أما عسكريا نتيجة الهزائم الجيش الفرنسي أوروبا وفشله في احتلال مصر بالإضافة الى طموح نابليون في إقامة محميات فرنسية في شمال إفريقية[4].

أما الدافع الاقتصادي فتمثل في تخلص فرنسا من الأعداد الفائضة من الفرنسيين، والسيطرة على اقتصاد الجزائر.

كما أن الحصول على المواد الخام أصبح ضروريا ، وذلك خاصة بعد الثورة الصناعية.

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 82.

[2]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 17.

[3]- Ch.A.Julien: histoire de l'algerie conteporaine. Paris, presse universitaire de la France 1964, P38.

شارل العاشر تولى الحكم فرنسا 1824-1830 بعد وفاة أخيه لويس 18، اشتهر سياسته الرجعية ولذلك تصاعدت المعارضة الوطنية المكونة من مثقفين والكتاب المؤيدين للجمهورية و مبادئ الثورة الفرنسية، ينظر: إياد الهاشمي، تاريخ أوروبا الحديث، ط، دار الفكر الأردن، 2010، ص: 172.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 83.

ولم تكن الأسباب سالفة الذكر وحدها التي جعلت فرنسا تحتل الجزائر بل الدافع الديني الصليبي دورا ايضا وكان أمل فرنسا في التحكم الديني في القارة الإفريقية[1].

- **الاستعداد للحملة:**

في 30 جانفي قررت أسرة البوربون (شارل العاشر) القيام بالاحتلال كالانتقام لإهانة القنصل ووقف القرصنة في البحر[2]، كما أقر الملك شارل العاشر مشروع الحملة، وأصدر مرسوما ملكيا في 07 فبراير بتعيين الكونت ديبورمون* قائد للحملة وقد بدأت الاستعدادات اللازمة لتنفيذ مشروع الحملة[3].

وفي صبيحة يوم 09 فبراير تمت الأوامر بتسليح الوحدات الحربية عاملا في طولون، براست، روشغو، شاربورغ، بابون، لوريان[4].

كما أعدت فرنسا في هذا الشأن للهجوم على الجزائر حملة ضخمة تشتمل على حوالي سبعمائة باخرة ما بين حربية وتجارية[5].

- **انطلاق الحملة:**

في 25 ماي 1830 أبحرت القوات الفرنسية من ميناء طولون لغزو الجزائر في مائة وثلاثة (103) سفينة حربية، وعدد كبير من السفن المستأجرة لحمل الجنود، والبالغ عددهم 37 ألف جندي و1700 بحار.

---

[1]- اسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، د ت، ص : 134.

[2]- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية (1900- 1930)، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي بيروت، 1992، ص 17.

* ديبورمون قائد الحملة الفرنسية ولد سنة 1773- 1846 وكان من جنرالات الإمبراطورية، ثم انضم إلى لويس 18، وهو الذي وقع على وثيقة الاستسلام، وأول من نكث العهد مع الجزائريين باسم الأمة الفرنسية ينظر: المرآة، المصدر السابق، ص 102.

[3]- سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) ، المرجع السابق، ص 33.

[4]- محمود باشا، الاستيلاء على إيالة الجزائر، أو ذريعة المروحة، عزيز فهمان، دار الأمل، الجزائر، 2005، ص- ص 11- 50.

[5]- محمد المبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية، ص 223.

وفي 14 جوان 1830 وصلت القوات الفرنسية، وكان الإنزال بسيدي فرج، وأنزل ديبورمون وجنوده فوق أرض الجزائر كما لم يجد أمامه أية مقاومة تذكر[1].

وبعد قتال مرير وخسائر فادحة بين الطرفين ومعركة غير متكافئة بين القوات الفرنسية وقوات الداي التي استسلمت بسهولة الأمر الواقع في 05 جويلية[2]، وبسقوط عاصمة الجزائر في أيدي جيوش الاحتلال في 05 جويلية 1830، أمضى كل من الداي رئيس الدولة الجزائرية والكونت ديبورمون القائد الأعلى للجيش الفرنسي تعرف باتفاق الجزائر وقد نصت هذه المعاهدة على:

- تسليم حصن القصبة وجميع الحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى الجيوش الفرنسية، هذا الصباح على الساعة العاشرة (حسب توقيت فرنسا).

- يتعهد جنرالات الجيش الفرنسي بأنه يترك سمو الداي بكامل حريته في مغادرة الجزائر مع كامل أسرته وممتلكاته وحرية اختيار المكان وبنفس المزايا، ونفس الحماية لجميع الجنود، أما البند الخامس والمهم هو بقاء ممارسة الديانة المحمدية حرة، كما أنه يحترم حرية السكان من جميع الطبقات، وعلى دينهم وأملاكهم[3].

وبعد مضي أشهر قليلة من احتلالها لمدينة الجزائر أصبح مشروع فرنسا الاستعماري في الجزائر يقوم تكريس تبعية الجزائر لفرنسا باعتبارها "جزء لا يتجزأ منها" وهو يقوم على:

1- تحطيم المجتمع الجزائري وتفكيك أواصرها.

2- توطين العنصر الأوربي ليحل محل الجزائريين بعد طردهم ومصادرة أراضيهم.

---

[1]- بشير كاشه الفرجي، مختصر ووقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830- 1962، دط، ص 16.

[2]- محمد بليل: التوسع الفرنسي في المناطق الداخلية والهضاب العليا الغربية وانعكاساته على الجزائريين ما بين سنتي 1840- 1900 منطقة تيارت نموذجا، المجلة الخلدونية، عدد خاص 2009، جامعة تيارت، ص 01.

[3]- حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 172.

3- تغيير المعادلة الاقتصادية بما يلبي حاجيات السوق الفرنسية[1].

– مصادرة أملاك الجزائريين:

بالرغم من تعهد السلطات الفرنسية من خلال البيان الذي وزع على الأهالي عند نزولهم ويحثهم فيه على عدم الاعتراض والاستيلاء على الملاك والأعراض إلا أن فرنسا مكثت هذه العهود واستولت على خزينة الدولة وافتكاكها أكثر من يوم 168 ألف هكتار من الأراضي في منطقة الجزائر وحدها[2]، كما أن فرنسا اصطدمت عند لواقع يخالف مشاريعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لوجود شعب يميزه عن إدارة الاحتلال وذلك بخصائص حضارية[3].

كما يرى مول صاحب الاحتلال والزراعة في الجزائر: "أن الأرض كلها ملك للحضارة شرعا والحضارة بالنسبة له هي الحضارة التي يمثلها الرجل الأبيض الذي له الحق في الاستيلاء على الأراضي وطرد المجتمعات المختلفة التي تسكنها أو إبادتها[4].

استخدم النظام الاستعماري في عملية سلب الأراضي من الجزائريين ومنحها للمستعمرين عدة طرق وأساليب مختلفة إحداها قانونية، وأخرى عسكرية عنيفة بالإضافة إلى غيرها من الأساليب الرأسمالية.

وكان الهدف الأساسي للاستعمار الفرنسي من احتلال الجزائر هو ضم ممتلكات جديدة للإمبراطورية الفرنسية، ولذلك عملت الإدارة الاستعمارية جاهدة لإدخال تشريعات جديدة تخص العقار

[1]- محمد رزيق، الاستعمار الفرنسي الحديث، دراسة لمضمون قانون تمجيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، قانون رقم 2005/158، شهادة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010- 2011، ص: 279.

[2]- عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر، ص: 218.

[3]- محمد بليل، المرجع السابق، ص 55.

[4]- محمد رزيق، المرجع السابق، ص 284.

الجزائري، لأن الاستيلاء على ممتلكات الجزائريين تمثل أحسن وسيلة لضمان نجاح لسياسة الاستيطان، وبالتالي توسع الاستعمار[1].

وكان قد اهتم الجنرال كلوزيل* بمشروع الاستيطان الفرنسي بالجزائر، وأصدر عدة قرارات أهمها: **قرار 08 سبتمبر 1830** الذي يقضي بضم أملاك البايلك وأراضي الموظفين العثمانيين الذي غادروا الجزائر والأملاك المخصصة لأوقاف مكة والمدينة[2].

وقد أحدث هذا القرار غضب واستنكار جزائري حيث لعب فيه مفتي الجزائر الحنفي ابن العنابي والمالكي ابن الكبابطي دورا مشهودا والذين رأوا في هذا القرار انتهاكا صريحا للبند الخامس من معاهدة تسليم الجزائر يوم 05 جويلية 1830، لذا عدلت فرنسا عن مصادرة أوقاف الحرمين الشريفين في انتظار ظروف ملائمة[3].

ولم تكتف فرنسا أيضا بهذا القرار فحسب بل بعد شهرين من وثيقة الاستسلام حيث تم إصدار **قرار في 21 سبتمبر 1830** بالاستيلاء على الحبوس رغم طابعها الخيري الخاص بالمدارس والمساجد والمؤسسات العمومية لأن فرنسا كانت بحاجة إلى مراكز استيطانية في المناطق التي خضعت للاحتلال.

---

[1] – كريم ولد النبية، الاستيطان والنظام الإداري المحلي في الجزائر، بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، 2000- 2001، ص 32.

* تخرج من المدرسة العسكرية ملازما (1791م) نقيب في (1792) وجنرال (1807)، كان من أنصار نابليون الأول شارك في ثورة جولييت (1830)، تلقى أوامر من لويس فيليب لاحتلال الجزائر 1830/11/30، احتل البليدة والمدية 1830/11/26 وعين حاكما عاما على الجزائر (1832- 1836)، ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830- 1962)، ج2، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2008، ص ص 498، 499.

[2] – عبد القادر سلاماني، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة (1832- 1847)، وهران، 2009، ص137.

[3] – محمد رزيق، المرجع السابق، ص 327.

وتواصل بذلك الاستيلاء على ملكياتها وترك الأوروبيين لاشتراء الأراض من الجزائريين بالقوانين التقليدية[1].

في شهر **أكتوبر 1831** قام "دو طوكفيل"[*] بزيارة للجزائر ولاحظ أشياء مذهلة وهي "الوحشية السريعة" التي تمت فيها مصادرة الأراضي من طرف الحاكم العام العسكري، فاستغل هذا المرسوم الصادر في **17 أكتوبر 1833** الذي بمقتضاه حول الإدارة الفرنسية أن تستحوذ في خلال أربع وعشرين ساعة على أية قطعة من دون تعويض.

فالمحاكم كانت تشترط يوما واحدا فقط لتعيين خبير من طرف مالك الأرض وخبير من طرف الإدارة الفرنسية لتقسيم الأرض المؤممة في حالة عدم تعيين واحد من طرف المالك، تقوم المحكمة بتعيين خبير آخر عنه ، وتصدر حكمها بتحويل الملكية. ومن جملة النصائح التي قدمها دوطوكفيل للحاكم العسكري في الجزائر هي العدول عن أسلوب مصادرة الأراضي بهذه الطريقة الوحشية[2].

أما في **28 أوت 1832** فرضت هذه الأمرية إخضاع جميع المعاملات بين الجزائريين والأوروبيين إلى القوانين الفرنسية[3].

في شهر مارس **1833** الذي يأمر الملاك الجزائريين والقائمين على المؤسسات الدينية، والإسلامية بتسليم إدارة الدومين الفرنسية في آجال محددة، وقامت السلطات الفرنسية بمصادرتها

[1]- محمد بليل، المرجع السابق، ص 120.

[*] ألكسي دوطوكفيل: هو أحد كبار المفكرين الفرنسيين المحدثين، مؤرخ وعالم اجتماع ومنظر سياسي ورجل سياسة معروف، ولد سنة 1805، وتوفي سنة 1859 اشتهر بكتابيه: "عن الديمقراطية في أمريكا" و"النظام القديم والثورة"، ينظر: ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر، تق: ابراهيم صحرواي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 07.

[2]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 52.

[3]- محمد بليل، المرجع السابق، ص 120.

وتسليمها للمعمرين 1500 ملكية فقط لأوقاف الحرمين الشريفين (مكة والمدينة) حسب إحصائيات السلطات الفرنسية.

أما مرسوم **22 جويلية 1834** الذي قام بتحديد طبيعة النظام الاستعماري في الجزائر، وإمكانية البقاء فيها حيث ينص هذا المرسوم على إلحاق الجزائر بفرنسا بناءا على توصيات اللجنة الإفريقية*، وهيأ المرسوم لنهب الأراضي الجزائرية[1].

ولتنفيذ سياسة استعمارية بحتة قائمة على أساس جعل الجزائر مجالا حيويا لفرنسا ووطنا ثانيا للمهاجرين الفرنسيين الذين لا يجدون عملا في بلادهم بتوجيه المعمرين نحو الأرض واستثمار خيراتها، ولتنفيذ هذه الفكرة الاستعمارية حاولوا شراء الأرض من أهلها، ولكن لما كان الفلاح الجزائري وثيق الصلة بأرضه، ويأبى أن يفارقها لأنها مصدر رزقه ومبعث كرامته فقد عمد قادة الاحتلال إلى مصادرة أراضي الجزائريين بشكل سهل.

فكانت كل قبيلة ثارت عن الفرنسيين انتزعوا أرضها وأعطوها للفرنسيين المهاجرين، ففي سنة 1839 صادرت الحكومة الفرنسية أراضي القبائل الثائرة في الساحل ومتيجة أي حول كل مدينة الجزائر عنابة ووهران، وهذه الأراضي الزراعية[2]، وكل هذه التجاوزات إلا أن دوطوكفيل يبين عكس ذلك بتصريحه الذي قال فيه: «بغزونا للجزائر لم تقم بامتلاك أراضي المهزومين كما فعل البرابرة الذين غزو الإمبراطورية

* اللجنة الإفريقية: أنشئت يوم 1833/07/07 للتحقيق في الوضع الذي آل إليه الجزائريون ولإعطاء رأيه حول الاحتلال، ينظر: حمدان خوجة ، المصدر السابق، ص 276.

[1]- عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص 137.

[2]- حسان حقي، المرجع السابق، ص، ص 159، 160.

الرومانية، ولم يكن لنا هدف سوى الاستيلاء على الحكومة، لقد تحرر تسليم الجزائر سنة 1830 على هذا الأساس»[1].

وعندما وطئت قدما المارشال بيجو* أرض الجزائر لمزاولة الحكم فيها فاجأ أهلها بتصريح جاء فيه: «يعتبر الفتح عقيما إذا لم يرافقه الاستعمار لذلك سأكون مستعمرا مضطرما إن الذي أعلق على انتصار في القتال فخرا، هو في نظري دون أي فخر يحصل على إيجاد منفعة مستمرة لفرنسا»[2].

كما أصدر تصريحا آخر في **14 ماي 1840** تصريحا مشهورا قال فيه: «حيثما وجدت مياه غزيرة وأراضي خصبة يجب أن يقيم المستعمرون الأوروبيون بدون الاهتمام بالسؤال عمن يملك تلك الأرض»[3]، وبالنسبة لأوامر بيجو كانت واضحة وصارمة من خلال احتلال الأراضي الخصبة والمسقية وتمليكها للفرنسيين بدون تساؤل عن ملاكها الجزائريين.

فالأراضي الموزعة على الفرنسيين مصدرها أراضي البايلك (الدولة) قبل 1830، وأراضي الفارين من الاحتلال وأراضي القبائل المقاومة وأراضي محجوزة على إثر انتفاضات[4].

كما عمل هذا الأخير على تعمير الأرض وحرثها بواسطة جنوده منذ 1840 هادفا من ذلك إخضاعها بشكل نهائي.

---

[1]- أليكسي دوطوكفيل، المصدر السابق، ص: 129.

* بيجو: من مواليد سنة 1784م بليموج، تولى حكم الجزائر من 1841 وبقي إلى صيف 1847، أي عدة شهور قبل توقف الأمير عبد القادر عن المقاومة، ومارس سياسة القهر والعنف نحو الجزائريين وسياسة الحرب والإبادة، وكان قد حارب قبل الجزائر في اسبانيا واشتهر بعنفه هناك، ويقال أنه نقل طريقته الجهنمية هناك إلى الجزائر، وتوفي بفرنسا بالكوليرا 1849، ينظر: سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص، ص 216، 217.

[2]- محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص، ص 76، 77.

[3]- تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956) ورؤسائها الثلاثة، ط1، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 2004، ص 66.

[4] - بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954 (معالمها الأساسية)، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012، ص 82.

كما كانت سياسته اتجاه الجزائريين جاءت بفكرة مغايرة عن سابقيه، وهي استعمار الجزائر بالبندقية والمحراث وفق نظرية **المحراث والسيف***، بحيث أخذ يقسم الأراضي على الجنود والضباط الذين أكملوا الخدمة العسكرية بحيث كان يرى بأن الجندي هو الأقدر على الحياة الاجتماعية.

وقد فرض الاستيطان الفرنسي نفسه في النهاية سنة 1841 كشكل لاحتلال الفضاءات من طرف الأوروبيين واستثمار الأراضي الفلاحية[1].

وفي **24 مايو 1843** أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا باعتبار أراضي البكويات* والأوقاف الإسلامية لا مالك شرعي لها، فصادرتها وضمتها إلى أملاك الدولة وثم وزعتها على الفرنسيين[2] ، وفي نفس السنة الموالية صدر أمر آخر سنة1844 القاضي بإلغاء منع حق التصرف بأراضي الحبس ووزعت نسبة كبيرة منها على الوافدين الجدد من الأوروبيين، وتدعم هذا الإجراء بأمر آخر من نفس العام يعطي لإدارة الاحتلال الحق في وضع يدها على كل الأراضي الغير المزروعة، والتي تقع في أماكن معينة تحددها هذه الإدارة نفسها ما لم تثبت ملكيتها لأحد بعقود صحيحة لا غبار عليها[3].

* كان المارشال بيجو حريصا على فهم المثل اللاتيني (السيف والمحراث) الذي اختاره شعارا كما يلي: "إن السيف لا يفيد إلا إذا ترك المجال إلى المحراث"، ينظر: مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص309.

[1] – بن يمين ستورا، الأوروبيون (أهالي ويهود بالجزائر 1830– 1862، تر: رمضان زيدي، دار المعرفة للنشر، 2011، ص 131.

* أرض البكويات، كان مالكوها شبه مغارمين يدفعون لقاء تصرفهم ضريبة (الحكم) ويدفعون معها الضرائب العشرية وغيرها، ينظر: حسان حقي، المرجع السابق، ص 161.

[2] – المرجع نفسه، ص 160.

[3] – جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث المعاصر، منشورات المتحف الوطني، 1994 ، ص 119.

إن نظام حجز الأراضي تم تسليمها حدده مرسوم وزاري في: **18 أفريل 1844** فكل معمر فرنسي أوروبي يثبت امتلاكه ل 1200 إلى 1500 فرنك يتلقى في أحد المراكز الجديدة قطعة أرض للبناء، وقطعة للفلاحة بين 4 – 12 هكتار حسب وسائله كما له الحق فيها[1].

أما مرسوم **1846/07/21** فقد نص على تحويل جميع الأراضي التي ليس لها سندات ملكية إلى قطاع الدولة، لافتراض أنها بدون مالك توضع بذلك تحت تصرف المصلحة العامة[2].

واثر سقوط الجمهورية الثانية وقيام الامبراطورية، نجد لويس نابليون* اتجه في سياسته للجزائر أنه قد اختار هجرة رؤوس الأموال، وخاصة فيما بين 1851- 1858 وخلاصة فكرته أن الهجرة يجب أن تتم على أوسع نطاق ممكن وأن الشركات في إمكانها أن تحصل على امتيازات وأراضي خصبة مقابل بناء مساكن للمهاجرين الفرنسيين إلى الأراضي الجزائرية.

[1] – بن يمين ستورا، المرجع السابق، ص132.

[2] –عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 223.

* نابليون III: (1807- 1873) charles Louis Napoleon BonApARte هو أول رئيس للجمهورية الفرنسية (1848/12/10)، وثالث امبراطور فرنسي (1852- 1870)، شهدت فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم (1854- 1856) وفي حملته ضد المكسيك (1861- 1867)، وانهزام الجيش الفرنسي في الحرب ضد بروسيا (1870)، ووقوعه في الأسر في يدي الألمان كما توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده بثلاثي مرات. ينظر عدة بن داهة، الاستيطان والصراع.... ج 2، المرجع السابق، ص 504.

كما نلاحظ منذ سنة 1851- 1858 ارتفع عدد المهاجرين الأوروبيين 131.000 إلى 181.000 نسمة، والسبب في اتباع سياسة الاستعمار الرأسمالي وإقامة مراكز للجالية الأوروبية[1].

ونجد أن فرنسا لم تكتف بهذا القدر من سلب الأراضي والأملاك، إذ واصلت سياستها للحصول بقدر مكن على الملكيات وذلك **وفق قوانين وتشريعات عديدة كالآتي:**

- **قانون 16 جوان 1851**: أكد أن الملكية حق مصون للجمعية بدون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسي.

ولقد جاءت المذكرة التفسيرية لهذا القانون بشروط قاسية، حيث احتفظت الحكومة لنفسها بحق مصادرة أراضي الأهالي كلما اقتضت الضرورة العامة للمشروعات العامة والاستعمار.

وبذلك وصف رجل القانون جودان 1851 بقوله: «إنها نظرية السلب والنهب». ولقد استولت الدولة على أحسن الأراضي والباقي قسمته قطعا صغيرة[2].

كما أعلن نابليون وفق مرسوم 16 فيفري 1859 أعلن فيه عن حرية التصرف في الجزائر من الأملاك العقارية[3]، وكان قد رخص سنة 1858 بإصدار الجزائر لكي تعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وكان ما كتبته هذه الجريدة أنه لا يجوز للأهالي في الجزائر أن يملكوا الأرض لأن الأرض حسب الشريعة الإسلامية لصاحب السيادة (أي فرنسا)[4].

وكان نابليون إمبراطور الفرنسيين قد نصب نفسه إمبراطور للعرب في سنة 1865، صرح أن الجزائر مملكة عربية ومستعمرة أوروبية ومعسكر الفرنسيين، ولكن هذا نقيض لما كان قد صرح به، وذلك ان فريديريك أبيكاسي في كتابه من أجل تاريخ فرنسي جزائري ان نابليون نفسه هو الذي منح 20000 هكتار من

[1]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون...، المرجع السابق، ص 58.

[2]- محمد عيساوي، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830- 1870، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص، ص 135، 134.

[3]- يحي جلال ، المغرب الكبير (العصور الحديثة)، ج3، الدار القومية للطبع والنشر، مصر، 1966، ص 229.

[4]- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية ...، ج1، المرجع السابق، ص 377.

أراضي سهول سطيف إلى الشركة الجينيفية، و160000 هكتار من غابات الفلين إلى شركة الأربعاء والمقطع، و100000 هكتار إلى الشركة العامة[1] .

- **إصدار القرار المشيخي: السيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 وأهدافه:**

الظاهر أن نابليون الثالث خلال زيارته للجزائر في شهر سبتمبر 1860، قد أبدى اهتمامه وتقديرا للجزائريين[2]، كما وجد نابليون نفسه ملزما بإدخال تعديلات على المراسيم وقانون 1851، وبذلك قام بإرسال رسالة إلى الحاكم العام بيليسي* في 06 فبراير 1863 ليحاول إقناع العرب للتكيف مع فكرة المملكة العربية التي طرحها مسبقا[3].

وكان محمد مجاود قد ذكر أن نابليون خلال رسالته هذه هي محاولة إرضاء الجزائريين بالتواجد الاستعماري، محاولة منه إقناع العرب بأننا لم نأتي لاضطهادهم ونهبهم، لكن لنجلب لهم منافع الحضارة، فالجزائر ليست بمستعمرة بمعنى الكلمة لكنها مملكة عربية[4]، وكانت توضيحات مكماهون* التي بين فيها

[1]- فريديريك أبيكاسيس وجيلبار مينيي، من أجل تاريخ فرنسي جزائري، إيناس الجزائر للنشر، 2001، ص 64.

[2]- محمد مجاود وآخرون، تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية (1830- 1962)، ج2، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص 47.

* بيليسي Péllissier: درس في الأكاديمية العسكرية « la fleche » و « Saint cyr » شارك في حملة اسبانيا (1823) وحملة الجزائر (1830)، قائد للأركان حتى حرب القرم (بوهران)، أباد قبائل بأكملها في الظهرة في 18 جوان 1845، عينه بيجو الحاكم العام برتبة جنيرال، وكان عضوا في مجلس الشيوخ، وعين حاكما عاما على الجزائر 1860، ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان... ج2، المرجع السابق، ص 491.

[3]- يحي جلال ، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830- 1960)، دار المعرفة، ص 242.

[4]- محمد مجاود وآخرون، المرجع السابق، ص 47.

* مكماهون مارشال وثالث رئيس للجمهورية الفرنسية، من أصل إيرلندي، تخرج من مدرسة سيز في 1827، شارك في حملة الجزائر 1830 وحملة أنفار Anvers 1830 بقي في الجزائر حتى 1855، وشارك في حرب القرم، كما عين عضوا في مجلس الشيوخ، عين حاكما عاما في 1864، وصدر في عهده القرار المشيخي (1865- 1867)، ينظر: عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 501.

نيته في إصدار قانون خاص بالملكية العقارية في الجزائر، وهو ما يعرف بالقرار المشيخي سيناتوس كونسيلت الذي ناقشه مجلس الشيوخ يوم 08 أفريل 1863[1].

كما كان هذا التشريع يخضع لطموحات أصحاب رؤوس الأموال الضخمة وذلك بدفع العقار الجزائري نحو السوق العقارية لتتم عمليات التبادل بعد أن ينفذ إليها الأوروبيون، وذلك طبعا بإدخال نظام الملكية الفردية عليها[2].

وقد نص هذا القرار على الملكية الفردية وفق القانون العقاري لعام 1851، مع تحديد أراض العرش، ورسم حدودها، وإنشاء الدواوير، والسماح للكولون والجزائريين على تملك الأرض بشكل فردي، وعلاوة على ذلك يسمح لهم بأحقيتهم في تملك الأراضي، وللتسهيل في عملية نقل الأراضي من الجزائريين إلى الكولون.

كما يتضمن هذا القرار سبعة مواد واهمها الأولى والثانية:

المادة الأولى: يعلن أن قبائل الجزائر مالكة لأراضيها التي تتمتع بها بصفة دائمة وتقليدية مهما كانت صفة التمتع، وكل العقود والتقسيمات وتوزيع الأراضي التي حصلت بين الدولة والأهالي بالنسبة لملكية الأرض هي مؤكدة وتبقى على تلك الصفة.

أما **المادة الثانية** وتنص على: سيتم بصفة إدارية وفي أقرب الآجال:

1- تحديد مناطق القبائل.

2- توزيعها بين مختلف الدواوير لكل قبيلة في التل، في أراضي الفلاحة الأخرى بأراضي يجب أن تبقى على صفة أملاك البلدية.

3- تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير في كل مكان يكون فيه هذا الإجراء ممكنا ومناسبا[3].

---

[1]- يحي جلال ، المرجع السابق، ص 242.

[2]- Sarri (DJ), la Dépossition des Fellahs, SNE, d'Alger, 1975, P 24.

[3]- نقلا عن محمد بليل، ينظر: في مواده B.O.A, 1863, P 106.

ولتطبيق هذه المواد تم تكليف المكاتب العربية* بالإشراف على عملية مسح الأراضي[1].

رغم أن مرسوم السيناتوس كونسيلت لعام 1863 الذي كان في ظاهره يهدف إلى حماية الأهالي من جشع المستوطنين، إلا أنه في حقيقة الأمر سعى إلى سحب هذه الأراضي من القبيلة وتقسيمها على الدوار ومن ثم تقسيمها إلى ملكيات فردية تسهل عملية انتقالها إلى المستوطنين[2].

- **تطبيقه:**

تعلق هذا القرار بـ6883811 هكتار كانت موزعة على ما يلي:

-أرض ملك 2840591 هكتار، أرض عرش 1523013 هكتار.

- أرض المجالات البلدية 1336492 هكتار، وملك الدولة1003072 هكتار بينما بلغ الملك العام 180643 هكتار.

بالإضافة إلى أن هذا القرار مس 373 قبيلة حيث تم تكوين 667 دوار بهم 21129052 جزائريا، وهكذا وبصفة شرعية قد سرقت الدولة المستعمرة للجزائريين 2.520.207 هكتارا، يعني 36% من أراضيهم[3].

نستخلص مما سبق لنا ذكره أن فرنسا وضعت سلسلة من القوانين استهدفت من خلالها العقار الجزائري ومصادرة الأملاك، وشكلت هذه القائمة الطويلة لهذه القوانين الحلول المتتالية لتسخير الأراضي الجزائرية، وسلبها واغتصابها. بحيث كانت هذه التشريعات استبدادية هادفة القضاء على الروح الجماعية للقبيلة المبني على أساسها الروح الجماعية، ومن بين هذه القوانين الخطيرة السيناتوس كونسيلت لعام 1863 الذي حاول أن يخفف من الوطأة على الجزائريين من جراء الاستعمار لكن المعمرين حولوه لمصلحتهم.

---

* المكاتب العربية هي همزة وصل بين الجنس الأوروبي والجنس الأهلي، ينظر: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 180.

[1]- محمد بليل، التشريعات...، المرجع السابق، ص 59.

[2]- عبد القادر سلاماني، المرجع السابق، ص 132.

[3]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 165.

كما شكل هذا القانون بأبعاده وتشريعاته إحدى التشريعات الاستعمارية التي عهدت لأفكار جديدة تهدف إلى فرنسة العقار الجزائري من خلال التشريعات ولاسيما بعد سقوط الإمبراطورية الثانية، ومجيء الجمهورية الثالثة الذي تمادى فيها السادة المعمرين لطمس ملكية الجزائريين والأرض، وفتح الآفاق أمام المشرع الفرنسي لوضع قوانين جائرة وأكثر حدة وهذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي.

الفصل الأول:

طبيعة السياسة الاستعمارية

في مجال التشريعات العقارية

1914–1870

المبحث الأول: تطور السياسة العقارية الفرنسية
خلال فترة الجمهورية الثالثة منذ 1870

المبحث الثاني: تطبيقات السياسة العقارية
خلال الجمهورية الثالثة 1870–1914

تشكلت لجنة الدراسة لمشروع إقامة النظام المدني في الجزائر في 05 ماي 1869 وبعد تحقيق لأسابيع، كما وافق المستوطنين الأوروبيين، ووافق عليه المجلس التشريعي الفرنسي في جلسته 29 مارس 1870.

وبعد اندلاع الحرب الفرنسية الألمانية*، وسقوط الامبراطورية على إثر هذه الحرب 1870، لم يسع مشروع الإصلاح الوقت ليصل إلى نهايته، ومهما تكن طبيعة الأحداث وتبقى كلمة المعمرين إلى حين[1].

وبالإطاحة بنابليون وبداية مرحلة النظام المدني الفرنسي في الجزائر فاتخذت عدة إجراءات تخدم المستوطنين الأوربيين[2]، وبعد قيام الجمهورية الثالثة اكتست عمليات السطو على الأرض أبعاد أشمل.

وكانت سنتا 1870 و1871 حاسمتين بعد سقوط النظام الإمبراطوري الذي حدّ نسبيا من أطماع المستوطنين لخوفه من ثورة الجزائريين، وقيام الجمهورية الثالثة التي أطلقت أيديهم في بلادنا[3].

كما أن هزيمة فرنسا في الحرب البروسية شهد نزوح أعداد من سكان الألزاس واللورين، وتدفقهم، الذين استولت عليهم بروسيا[4].

* أثناء الحرب الكبيرة الفرنسية البروسية انتهت بصفة مخزية للفرنسيين وذلك بانهزام جيشهم انهزاما شنيعا في سيدان (Sedan) يوم 01 سبتمبر 1870، واستسلام إمبراطورهم يوم 2 سبتمبر مع 108.000 رجل وقعوا في الأسر وفقدان الألزاس واللورين، ينظر: فريديريك أبيكاسيس، المرجع السابق، ص 65.

[1]- جمال خرشي، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر (1830- 1962)، تر: عبد السلام عزيزي، إشراف ومراجعة، مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، ص 267.

[2]- زوليخة إسماعيلي: تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، وزارة الثقافة، الجزائر، ص 373.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 247.

[4]- احميدة عميراوي ، أثر السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 96.

كما سارت عملية الاستعمار الاستيطاني في الجزائر متباطئة وأحيانا متسارعة في أحيان أخرى، وذلك وفقا لما كانت تفرضه الظروف الدولة الجزائرية.

وكثيرا ما افتعلت فرنسا الظروف لتطوير ذلك، ولقد بدأ المستوطنون في الاستقرار على أراضي السهول الداخلية، فعمدت فرنسا إلى التشدّد في نزع التل وإعطائها للمستوطنين النازحين، فمنحتهم 100.000 هكتار من الأراضي وبنت لهم 200 قرية[1].

كما انطلقت موجة الاستيطان المدني الرسمي الذي استمر من 1871 إلى نهاية الجمهورية الثالثة وذلك بعد أحداث 1871، ولكن ما يخص دراستنا الفترة الأولى، وذلك من 1871 وبداية القرن 20، تم إنشاء 364 مركز استعماري وتشكل ملكية عقارية جديدة بمساحة 401.000 هكتار وكانت موزعة كالآتي:

- القطاع العاصمي:

110 مركزا الاستمرار في توسيع المراكز القديمة: متيجة، وادي الشلف وشمال التيطري، بالإضافة إلى التركيز أساسا على إنشاء أكثر من أربعين مركزا في القبائل.

- القطاع القسنطيني:

130 مركزا توطنت أساسا في وادي الصومام القبائل الصغرى السهول القسنطينية بالإضافة إلى ساحل عنابة.

- القطاع الوهراني:

130 مركزا استمرت السياسة في إقامة مراكز استعمارية، إذ في النصف الأول من القرن العشرين تم إنجاز 200 مركزا بمساحة 200.000 هكتار[2].

[1] - احميدة عميراوي ، المرجع السابق، ص 96.

[2] - Djilali (Sari), OP-CIT, P69.

كما نستعرض في الجدول رقم (01) الذي يبين وتيرة ونمو وتوسع الاستعمار الرسمي مع حركة نمو المستوطنين[1].

الفترة	المساحة	نمو عدد المستوطنين
1850-1841	115000 هكتار	65437
1860-1851	250000 هكتار	103322
1870-1861	116000 هكتار	129898
1880-1871	401099 هكتار	195418
1900-1881	120097 هكتار	267672

الاستعمار الرسمي حيث عرفت الجزائر حركة متزايدة للمهاجرين، الذين كانوا من كبار الملاك الرأسماليين، وكذا من صغار المعمرين، كما تضاعف عددهم بعد ظهور الجمهورية الثالثة 1870 مثلما هو مبين في الجدول رقم (02) خلال سنوات معينة[2].

السنوات	العدد
1870	245500 نسمة
1880	3768800 نسمة
1890	500900 نسمة
1900	610000 نسمة
1911	792000 نسمة

[1]- احميدة عميراوي ، أثار السياسة ...، المرجع السابق، ص 96.

[2]- عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية...، ج 2، المرجع السابق، ص 506-507.

المبحث الأول: تطور السياسة العقارية الفرنسية خلال الجمهورية الثالثة منذ 1870

بدأ الاستعمار الفرنسي يعجل في تجريد الفلاحين الجزائريين من الأراضي فذهب في تفكيره في سن القوانين، ذلك لحشد أكبر مساحة ممكنة من الأراضي لصالح المعمرين وباشرت الجمهورية الثالثة في ذلك، كما ارتبط نظام الملكية العقارية في الجزائر بظاهرة الاستيطان لأن عملية المصادرة كانت تفرض على إدارة الاحتلال إيجاد صفة قانونية تضمن بها إبقاء الأراضي بيد الأوروبيين.

ولهذا سعت جاهدة للوقوف في وجه أي محاولات التي من شأنها أن تعيد الأرض للجزائريين وقيام إدارة الاحتلال بإصدار مجموعة القوانين التي من شأنها السماح للكولون بأخذ أراضي الجزائريين.

وتواصلت بذلك السياسة الفرنسية لإغناء احتياطها العقاري لخدمة الاستيطان وتحقيق هدف أساسي وهو الاحتلال الفعلي لأقاليم واسعة من طرف الفرنسيين بما يكفي لتشكيل حاجز حقيقي لمنع عودة الأراضي إلى الأهالي لمالكيها القدامى، وتزامن هذا مع اندفاع المعمرين على أملاك الجزائريين ولتحقيق هذه الغايات، ولد قانون جديد قانون فارني* سنة 1873.

* فارني أوغست ايبرت (Agust Hubert Warnier (1810-1875: طبيب وسياسي، سان سيموني (فرنسي)، نائب عن الجزائر (1871-1875) تخرج طبيبا من المستشفى العسكري بليل (1832) في 1834 أرسل إلى وهران لمعالجة السكان من داء الكوليرا، كما نشر مقالات في جرائد "L'algerie" " L'afrique" و"L'atlas"، انضم 1863- 1868 إلى جول فيري، عارض بشدة مشروع المملكة العربية، كان عضو في لجنة مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين، وفي لجنة الملكية العقارية، وكما ترك بصمة في قانون 1873 الذي حمل اسمه، ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان ... ،ج2، المرجع السابق، ص 506-507.

أ- قانون فارني 26 جويلية 1873:

تزامن بسقوط الإمبراطورية بوقف تطبيق السيناتوس كونسيلت 1863 يوم 19 ديسمبر 1870، بسبب النتائج السلبية فحاول المشرع الاستعماري في تلك الفترة عدة مشاريع لقانون عقاري جديد فلذا ظهر هذا القانون[1].

وكان قانون فارني ضمن المراسيم الاستيطانية، وكان من الناحية الشكلية خادعا يوضح عزم فرنسا على تحديد ملكية الجزائريين مما أعطى انطباعا أوليا بأن هناك تغييرا في السياسة الفرنسية خاصة أن الوعي لدى المواطنين لم يكن قادرا على فهم أبعاد السياسة الفرنسية[2].

والمعروف بقانون فارني بقانون المعمرين والمستوطنين، وذلك بناء على تقرير قدمه وارني يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الأعراش بحيث لم يعد هناك ملاك الأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك، وإنما ملاك عقاريون لا غير.

ويعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي 22 أفريل 1863 بإقرار الملكية الفردية للجزائريين، وعن طريقه يوقع الفلاحون مجددا بعد أن تحصلوا على سندات الملكية من قبل إدارة المصالح العقارية إلى بيع أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين عم ذلك[3].

وكان أجرون قد رآي في تاريخ هذا القانون أنه يعود إلى سنة 1871 حيث أجريت دراسات إدارية وقدّم النائبان **جاك وأليكس لومبير** للجمعية الوطنية مشروع إعادة تأسيس الملكية في الجزائر، وقد

[1] محمد بليل، التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر القطاع الوهراني نموذجا، مجلة عصور، العدد 16، جوان- ديسمبر 2010، ص 134.

[2]- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص 26.

[3]- دليلة رحمون، السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري 1830- 1914، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012- 2013، ص 52.

جاء هذا القانون بعد اجتماع قيادات فرنسية عسكرية وسياسية[1]، وبحيث كان يهدف إلى غايتين هما: تمكين الجزائريين من استعادة قوتها الإنتاجية القديمة بفضل قاعدة أفضل للملكية[2].

ووضع حد للحالة اللاعدالة التي توجد عليها توزيع الأرض بين سكانها الحاليين والسكان الذين قد تأتي بهم الهجرة الفرنسية أو الأوربية[3].

كما نصت المادة 03 حسب عبد الحميد زوزو أن ملكية الفائض من الأراضي سوف تؤول إما للدوّار البلدي أو الدولة باعتبارها أملاكا شاغرة لا مالك لها[4].

وكما قال محفوظ سماتي أن قانون وارني زاد من الوضع سلبا لأنه لا يعرف بين ملكية المسلمين الجزائريين وملكية الفرنسيين، وهكذا أصبح الكل خاضعا للقانون الفرنسي، كما أنه يزيل الفارق الذي هو أساس بين أرض ملك وأرض عرش.

فأصبحت أية قسمة ممكنة نظريا لكن في الواقع "المستفيد الأهلي لا يستلم ملكية واضحة بل سند ملكية تدر قطعة الأرض التي قد يمكنه المطالبة بها"[5].

كما كان هذا القانون يهدف أساسا إلى إنهاب الشيوع وجعل مقاطعة حصص الملاك المشتركين ممكن عن طريق التأويلات المقصودة ظاهرا كانت تعبر "الملكية الجماعية" للأهالي قديمة وتنوي إلغائها

---

[1]- خديجة بختاوي، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870- 1939)، مذكرة دكتوراه، جامعة وهران، 2012- 2013، ص 13.

[2]- عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830- 1873)، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر يومي 20- 21 نوفمبر 2005، ص 149.

[3]- Charles robert agéron, (les Algériens musulman et la France), OP-CIT, P 78.

[4]- عبد الحميد زوزو، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1839، ج1، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 314.

[5]- محفوظ سماتي، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بناني، عبد العزيز شعيب، منشورات دحلب، 2007، ص 165.

وكانت تسمح بأخذ الأراضي الملاك التي هي في الشيوع بتواطؤ الموثقين والأعوان وتسمح بالتالي على أراضي واسعة[1].

ويقول بوعلام نجادي في هذا القانون أنه تعرض بصفة منتظمة إلى أراضي العرش التي هي ملكية جماعية للقبائل، ولم تصادر بعد، وبذلك فالقانون يسمح بتقسيمها، وذلك بذريعة ترقية الملكية الفردية، والتي هي في الواقع تسهيل فرع ملكيتها.

كما أن هذا القانون يرمي إلى تجزئة الملكيات التي هي تحل محل طائلة الشيوع لتسهيل عملية الاستعمار الحر[2]، كما نص على طرد الأهالي من ممتلكاتهم العقارية دون سبب، وإحلال المهاجرين الجدد مكانهم[3].

وأن قانون وارني لم يأتي بالجديد لقد بقي في نفس أفكار قانون السيناتوس كونسيلت مع طرح فكرة الملكية الفردية الخاصة بالجزائريين[4].

ب- قانون 23 مارس 1882:

في 23 مارس 1882 صوت البرلمان الفرنسي على قانون يرسي قواعد الملكية الفردية والخاصة بحيث يقضي بإنشاء الحالة المدنية، وينص على منح الأشخاص ألقابا وكتابات عائلية Des Noms Patronfmeques وفي 30 سبتمبر 1892 تم لإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر، أن منحت ألقابا عائلية 2.145.413 جزائري، أي حوالي نصف السكان الجزائريين وأخضع الأشخاص.

---

[1]- أحمد محساس ، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص 162.

[2]- بوعلام نجادي، الجلادون 1830- 1962، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007، ص 68.

[3]- نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، 2007، ص 160.

[4]- خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 15.

كما تكمن أهمية دراستنا لهذا القانون في كونه سهل عملية اغتصاب الأراضي إلى حد وصف أحد الكتاب الفرنسيين له بـ"السلاح ذو الحدين"، إذ كان الهدف الأساسي منه هو تجريد الجزائريين لا غير[1].

إن الخط الذي سار عليه الاستعمار الفرنسي يصر من خلاله على إلزامية فرنسة الأراضي الجزائرية واستخلاص ملكيتها، ولم يكن أبدا عفويا، أو ناتجا، وأن فرنسا فهمت منذ البداية أن الضمان الوحيد للاستيطان في الجزائر واستقرار المهاجرين الأوربيين والفرنسيين لها هو إنشاء الملكية الفردية.

ولتحقيق تركيز ملكية الأراضي الجزائرية في يد الكولون الأوربيين، وإتمام لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو القبيلة، فقامت سلطات الاحتلال بمساعي لموجهة قانون 1873 وتعديله وذلك لخدمة مصالح المعمرين، وهنا صدر قانون جديد وهو قانون 1887/04/22*.

ج- قانون 1887/04/22

وقد جاء هذا القانون لترميم القانون السابق وهو قانون وارني، وغالبا ما يشار إليه بمجلس الشيوخ الصغير[2].

في حين سيمكن الإدارة الاستعمارية من امتلاك بعض آلاف الهكتارات، إضافة إلى ما تملكه خاصة الأراضي المحتجزة، ولذا عمل المشرع الفرنسي في الجزائر من خلال هذا القانون على إلزامية فرنسة

[1]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 370.

* اشتهر هذا القانون باسم قانون الفرنسة ويندرج في خط المجهود الرامي إلى تمليك الأوروبيين للمزيد من الأراضي، ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830- 1962، ج1، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، ص372.

[2] محمد بليل ،التشريعات...، المرجع السابق، ص 63.

الأراضي الجزائرية، واستخلاص ملكيتها، بحيث هدف هذا القانون إلى بيع الأراضي المشاعة بالمزاد العلني بأثمان بخصة[1].

جاء هذا القانون (1887) ليتوّج هذه القوانين السابقة والمدعو بقرار مجلس الأعيان الثاني والذي يطبق قرار مجلس الأعيان لعام 1873 على القبائل[2] ،ومن أهم إجراءات قانون 22 أفريل 1887 الأساسية تمثلت في:

1- العودة إلى العمل بالإجراءات التطبيقية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير، وفقا لما نص عليه القرار المشيخي، والتي أهملت عام 1870 أعيد العمل بها وفق المادة 02 من هذا القانون بحيث صدور مرسوم تنفيذي في 1887/09/22 يحدد الأشكال الجديدة التي قيم وفقها تحديد الأراضي.

2- عملية التنازل وبيع الملك المشاع بالمزاد العلني وتجزئة الميراث التي تمس الأملاك الخاضعة لقانون 1873 ولا يمكن أن تتم إلا وفق الأشكال التي تحدد في المادة 04 من هذا القانون[3].

3- الدائنون الذين رهنوا عقاراتهم والأشخاص المدعون لحقهم يعني (الفعلي) في العقار بمقتضى قانون 1873 أصبح لزاما عليهم تسجيل سنداتهم في ظرف لا يتعدى 45 يوما.

---

[1]- جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم (1830- 1962)،تر: قندوز عباد فوزية،ط خ ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر1954،ص 30.

[2]- خيرة بوسعادة، المرجع السابق، ص 15.

[3]- عدة بن داهة، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و1897/02/16، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830- 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدي بلعباس 20- 21 ماي 2006، ص، ص 225، 226.

4- السماح للأوربيين والإسرائليين فيما بعد بحق الحصول على عقارات داخل أراضي العرش، وهذا قبل إتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية[1].

أما الإجراء الخامس تمثل في تسهيل إزالة حالة عدم تجزئة الأراضي الزراعية بين الأهالي أعطي أمر للمحافظين المحققين (Commissaire enquêteurs) بالقيام بإجراءات عملية أثناء نشاطاتهم الجماعية الخاصة بأعمال التقسيم والتجزئة بين أفراد العائلات المشاركة[2] وأكدت أن كل معني بالأمر يحق له إعادة بيع نصيبه بعد التقسيم، وكانت الصيغة المتبعة هي البيع بالمزاد، حيث استفاد من ذلك جماعة من المضاربين وذلك وفقا للمادة 03 من هذا القانون[3].

كما يمكننا القول بأن قانون 1887 قد أباح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة لصالح الكولون، ودون شرط الاقامة، وبالنظر إلى هذا القانون نلاحظ بعض المواد التي جاءت في قانون السيناتوس كونسيلت وردت في قانون وارني مع إدخال بعض التعديلات عليها، فالقرار الثاني من قانون 1887 هو استئناف للقرار الأول والثاني من قرار 1863 والذي تم على إقامة لجنة تحقيق مهمتها تسهيل الإجراءات الخاصة بتحديد طبيعة الملكية العقارية من الفردية إلى أملاك الدولة.

كما حدد هذا القانون نوعين من الأراضي خصصت الأولى كل الأراضي الخاضعة لقانون الملكية الفردية، أما الثانية فتعلقت بالملكية الجماعية، وقد تعرض هذا القانون إلى انتقادات الأوربيين الذين لم يتمكنوا من تحقيق أهدافهم، واتهم بأنه جاء ليخدم رجال الأعمال والمضاربين[4].

وهنا وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية أن قانون 1887 قد صعب تحقيقه بسبب التقنية التي تتطلب إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري، ونظرا لارتفاع تكاليف

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص 376.

[2]- عدة بن داهة، أبعاد ...، المرجع السابق، ص 290.

[3]- خيرة بوسعادة، المرجع السابق، ص 15.

[4]- خديجة بختاوي ، المرجع السابق، ص 19.

إقرار الملكية الفردية، لجأت إلى سن قانون جديد أدخل إصلاحات على قانوني 1873-1887 بعد أن استند مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كولان (Colin) هو مقررها، وقد تبنى أعضاء الفرقة هذا المشروع بناء على تقرير بوركيري دي بواسورين Pourquery de Boisserin، وتحول بذلك هذا المشروع إلى قانون 1897/02/16.

د- قانون 1897/02/16:

وقد أبطل هذا القانون بمقتضى مادته الأولى الإجراءات العامة والجزئية التي أقرها الفصل الثاني والثالث من قانون 1873 واستبدلها بإجراء وحيد وهو إجراء لا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسياتهم، ومهما كان أصلهم (المادة 04)، وأصبحت الطلبات من حتى الأوربيين والجزائريين على حد سواء.

ولقد كانت المادة 13 من هذا القانون قد جاءت لتحتفظ الإدارة القضائية صلاحياتها فيما يتعلق بالممتلكات التي تم تصنيفها ضمن أراضي العرش من قبل سلطات الاستعمار، فإن مخطط التجزئة لا يصبح نافذا إذا كان مطابقا للقرار الصادر عن الحاكم العام[1].

كما تضمنت المادة 14 من قانون 1897 أنه يسمح للملاك الذين يريدون بيع أراضيهم أو تقديمها كضمان للحصول على القروض، أو يرغبون في فرنسة حقهم في الملكية أن يحصلوا على سند ملكية أراضي يؤكد حقهم في ملكيتها سواءا في أراضي العرش أو أراضي الملك، الأمر الذي وسع قاعدة ثرية بإعطاء كل فلاح حق حيازة الأرض كضمان مما يضاعف إمكانية شرائها بالنسبة للمعمرين[2].

[1]- عدة بن داهة، أبعاد التشريعات...، المرجع السابق، ص 230.

[2]- ابراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850- 1919، دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران، ص 48.

وهنا يكون قانون 1897 قد جدد مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أهملت في قانوني 1873- 1887 وكان هذا القانون قد حل محل قانون 1887[1].

وتبعت هذا القانون قوانين أخرى، أدت كلها إلى ارتفاع مساحة الأراضي الزراعية، التي يملكها المستوطنون حسب أجرون ومصادر أخرى بالوتيرة التالية دون حساب أملاك الدولة وأملاك البلديات التي شملت في النهاية نحو الملايين من الهكتارات من الأراضي الفلاحية، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:[2]

الجدول رقم: (03)

السنة	أراضي المستوطنين
يناير 1870	565.000
1880	1.245.000
1900	1.682.000

الوحدة: بالهكتار

انصبت مجهودات الاحتلال ما بين 1900-1904 على العمل بقوة وعزم في فرنسة الأراضي الجزائرية، واستلاب أملاكهم بطرق قانونية[3].

كما شهدت الجزائر أوضاعا اقتصادية وسياسية جديدة فأصبح للجزائر استقلالها المالي، وأمام الانتقادات التي وجهت لقانون 1897 تم إصدار قانون عقاري جديد آخر في سبتمبر 1904[4].

هـ – قانون 1904 : جاء هذا القانون ليمكن الكولون من الاستئثار بالأراضي وامتلاكها بالطرق الشرعية، كما تضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المعنية بالاستيطان، والشروط الواجب

[1]- عدة بن داهة، أبعاد التشريعات ...، المرجع السابق، ص، ص 229، 230.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 91.

[3]- عدة بن داهة، أبعاد التشريعات...، المرجع السابق، ص 230.

[4]- خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 24.

توافرها في المستفيد من قطعة أرض ويتضح من خلال مواد أن الفلاح قد أقصى من الاستفادة من الأراضي بأي شكل من الأشكال والسيطرة المطلقة للكولون على الأراضي[1].

كما اعتمد هذا القانون على قواعد جديدة في تطبيق الحركة الاستيطانية، وحتى في كيفية انتقال الأراضي إلى الكولون، وكما يقول "عدي الهواري" بأن هذا القانون تضمن مجموعة من الاجراءات المساعدة على نقل الملكية موجها اهتمامه إلى الأراضي العمومية التي خصصت لفائدة الاستيطان، ومحدد الشروط الضرورية الواجب توافرها في المستفيد لكي يتحصل على حق الاستفادة من الأرض[2].

انتقلت الإدارة الفرنسية في اتجاهها للملكية العقارية وتغيير نظرتها لها، وعمدت إلى فكرة تطوير الجزائر إلى أرض فرنسية، وفرنسة عقارها لذا كان عليها لتحقيق ذلك هو السعي إلى تطبيق هذه القوانين الجائرة وهذا ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

[1]- عدة بن داهة، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص 396.

[2]- خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 24.

المبحث الثاني: تطبيقات السياسة العقارية:

إن تطبيق القوانين السابق ذكرها كانت من أهم الانشغالات التي حرص المشرع الفرنسي على تطبيقها باقتناعها بضرورة فرنسة العقار الجزائري، كما سنتطرق في هذه التطبيقات في القطاع الوهراني كنموذج نظرا أن عمالة وهران احتلت المرتبة الأولى في التطبيقات وكثرة المستوطنين بها.

أ- تطبيقات قانون فارني 1873:

حرص المشرع الفرنسي على ضرورة تطبيق هذا القانون لأنه إجراء قانوني جديد من شأنه أن ينعكس إيجابيا على وضع فرنسا وخاصة أن هذا القانون يتضمن عدة نقاط:

- تأسيس الملكية العقارية في الجزائر.
- الحفاظ على الأراضي وضمان انتقالها بين الجزائريين والفرنسيين[1].

- **التحقق وإثبات الملكية الخاصة:**

أعلن الحاكم الفرنسي الفرنسة التلقائية للملكية الخاصة المثبتة سابقا والتي لم يتم التثبت منها بعد، فإنه تم تعيين (مستشار محقق)، بحيث يتجه هذا الأخير مزودا بالقوائم والسجلات الى الموقع بوجود رئيس البلدية ومندوبين، ويتسلم عن كل عقار موضع التحديد الاستحقاقات التي تخصه، ويتم إجراء تحقيق معمق يضبط الشهادات المحصل عليها، كما يحدد الشخص المالك للعقار.

أما في حالة الشيوع توضع أسماء كل الشركاء والنصيب العائد لكل منهم وانتهت هذه العملية باستفادة 244.830 مالك، ووصل عدد العقود إلى 535.279[2].

[1]- خديجة بختاوي: المرجع السابق، ص 14.

[2]- عيسى يزيد، المرجع السابق، ص 77.

- **تأسيس الملكية الفردية:**

كانت المهمة الثانية للمستشارين المحققين هي تسليم العقود على الأراضي التي لا تزال فيها الملكية على الشيوع، وهذا القانون من هذه الناحية جاء لكمّل ما شرع فيه السيناتوس كونسيلت 1863، انتهت هذه العمليات إلى تسليم 459 عقد المساحات تقدر ب103.746هكتار.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائريين تحملوا نفقات مالية لا تطاق جراء تنفيذ الإجراءات السابقة، وهي المتعلقة بالوسائل العالية الخاصة بتنفيذ هذا القانون إذ تشرف الدولة والبلديات المعنية على نفقات الإجراءات العامة بالإضافة إلى دفع الجزائريين لـ7فرنك/هكتار ثم 5 فرنك فيما بعد)، وكانت هذه القيمة ثقيلة على كاهل الجزائريين[1].

إن تطبيقات هذا القانون بالقطاع الوهراني في بعض المناطق كانت خلال قرارات الحاكم العام كما ورد في الكشف الرسمي كالآتي:

- قرارات 21 جانفي 1880 باقتراح من والي وهران بتطبيق القانون بدوار بلدية سوق التل، أحد بطون قبيلة أولاد زاير بالبلدية المختلطة عين تموشنت وكذلك دوار خلفة بنفس المنطقة.
- قرار 25 جويلية 1881 لألبار قريفي بتقديم عقود الملكية الفردية لسكان دوار بلدية بني يحي بعمالة وهران، وكذلك دوار قربوسة لضرورة تطبيق القرار وارسال لجان التحقيق.
- قرار الحاكم العام "ترمان" قرار 05 أوت 1882 القاضي بتطبيق قرار 1873 بدوار بلدية "عين الشرقة"[2].
- قرار 3 جويلية 1882 بدوار بلدية "القصر" قبيلة أولاد علي بالبلدية المختلطة "سانت لوسيو" دائرة وهران.

[1]– عيسى يزير، المرجع السابق، ص 78.

[2]– محمد بليل، التشريعات ....،المرجع السابق، ص 73.

وفي تقرير لوالي وهران رقم 36 سنة 1886 حول ملكية الأهالي عين فيه المناطق التي يمكن تطبيق فيها قرار فارني 26 جويلية 1873 بدواوير البلديات المختلطة حول تطبيق هذا القانون من البداية لغاية 30 جوان 1886، كما يوضح الجدول الآتي رقم (04)[1]:

نوع العملية	مجموع الهكتارات
- الأراضي التي شملها التطبيق.	750.283 هكتار
-ملكيات مثبتة (سبق أن مرت عليها لجان التحقيق).	42.562 هكتار
-ملكيات تم تأسيسها من خلال عمل لجان التحقيق.	37.456 هكتار
-الأراضي المتبقية التي لم تمر عليها لجان التحقيق.	72.073 هكتار

وخلال هذه العملية تم إحصاء 27.073 عقدا مسلما و 128.205 شهادة فردية شملت الملكيات التي مرت عليها لجان التحقيق حيث بلغت مصاريف هذه العملية 756.803.67 فرنك فرنسي. كما أن عمليات تنفيذ قرار فارني 1873 استمرت بالقطاع الوهراني لمدة طويلة وشملت العديد من الدواوير، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (05) التالي:

مجموع المساحات بالهكتار	عدد الدواوير	السنة
8334	3	1876
19005	2	1880
68893	12	1881
142.095	13	1886
49849	03	1890

[1] – محمد بليل، التشريعات ....،المرجع نفسه، ص 74.

أما على المستوى العام فكان عند إنتهاء من تطبيقات قانون فارني فقد مس بذلك تنفيذه على 167 قبيلة (عرش) يقطنها 669.589 نسمة وإستطاعت بذلك فرنسة مساحات كبيرة كما يلي:

- مساحات الملكيات الخاصة بعقود فرنسية: 904.444هـ.
- مساحات الملكيات الجماعية بعقود فرنسية: 436.826هـ.

ومجموع الأراضي المفرنسة هنا هي: 134.1270هـ.

- مساحة الملكيات الخاصة الناتجة عن عقود الموثقين أو العقود الإدارية 238.571هـ[1].

كما يذكر جيلالي صاري أن هذا التطبيق شمل مساحات من أملاك العامة وأملاك الدولة إضافة إلى الغابات وذلك بمجموع 659.254هـ.

وبذلك عند تطبيق هذا القانون شمل ما يقارب 2239095هـ، إضافة إلى المشاكل الناجمة عن تطبيقه وخاصة عند التوثيق[2].

وعلى الرغم من أهمية هذا القانون إلا أنه واجه انتقادات عديدة أهمها افتقار المحققين إلى الخبرة والكفاءة وارتفاع تكاليف عملية التحقيق وتسجيل العقود والعجز على تحديد عقود نهائية وذلك بسبب تشابه الأسماء، وعجز المشرع الفرنسي عن تحديد عقد ملكية لشخص محدد، وقد يلتقي عدة أشخاص في نفس الاسم، وقد زاد الأمر تعقيدا خاصة في غياب سجلات الحالة المدنية، فكثيرا ما كانت الإدارة تحرر عقدين مختلفين لنفس الشخص، أو تمنح نفس المالك عدة عقود بأسماء مختلفة ولهذا كان من الصعب تطبيق قانون فارني[3]. ونظرا لاحتجاجات المستوطنين بضرورة النفاذ أكثر في أراضي الجزائريين، التجأت الإدارة الاستعمارية إلى تطبيق قانون آخر تنفذ بواسطته إلى أراضي العرش.

[1]– عيسى يزيد، المرجع السابق، ص 78.

[2] - Sari Djilali, la dépossission des fellahs, OP-CIT, P : 45, 46.

[3]– خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 18.

ب- تطبيقات قانون 1887:

إن هذا القانون كانت مهمته علاج بعض النقائص المتمثلة أساسا في العودة إلى حين إنتهى قانون سيناتوس كونسيلت 1863-1870، بالنفاذ إلى أراضي العرش، ولكن هذه المرة بادخال تعديلات جوهرية وذلك للتصرف في أراضي العرش، وكان تطبيق هذا القانون بالدوائر الثلاثة بعمالة وهران وهي:

دائرة معسكر بدواوير بلديتين هما: "فرندة وبالكاو".

أما دائرة تلمسان: 5 بلديات وهي: سبدو، تلمسان، نمورس ورمشي ولامار سيار وكانت المصادقة على تطبيق هذا القانون تبدأ من سنة 1890 وتنتهي سنة 1895.

ويظهر لنا الجدول رق (06) نتائج العمليات التي بدأت منذ 1888 بالقطاع الوهراني[1]:

السنة	عدد القبائل التي خضعت لعمليات القانون	عدد القبائل التي تم عقابها بسبب التطبيقات	عدد الدواوير المؤسسة		
			العدد	المساحة	عدد السكان
1888	08	/	/	/	/
1889	09	/	/	/	/
1890	10	03	03	65133	84282 ن

كما نلاحظ المزيد من نفاذ الأوربيين إلى أراضي العرش وتحويل آلاف الهكتارات منها إلى ملكيات فردية، وبداية تعاملات داخل هذه الأرض بمجرد حصول أحد المشتركين في أراضي العرش،

[1]- محمد بليل، التشريعات ....، المرجع السابق، ص ،ص 76، 77.

فالقانون سمح له ببيع حصته وفق إجراءات إدارية وقضائية، مما جعل كل من المشرع والإدارة الوصية على اكتشاف أخطاء التطبيق لتقوم بإصلاح آخر في مجال القوانين العقارية وتطبيقاتها[1].

ج- تطبيقات 16 فيفري 1897:

نظرا للانتقادات الموجهة للقانونين السابقين 1873 و1887 والنتائج الضعيفة المحققة حسب الإدارة الاستعمارية، ونظرا لارتفاع التكاليف إقرار الملكية الفردية أصدر هذا القانون 16 فيفري 1897 حيث اقترح هذا القانون سجل خاص بالملكية العقارية الفردية مع تسجيل ترقيم لكل عقار دون استثناء، وجاء هذا القانون ليصحح الأخطاء التي ارتكبت في القوانين السابقة من حيث القرارات وإجراء التطبيق وهو ما يهدف إلى مواصلة تأسيس الملكية الفردية في العمالة، ونص على ضرورة إحصاء الأراضي سواء الأملاك الخاصة أو العامة التي من شانها أن تساعد على إقامة المراكز الاستيطانية الجديدة[2].

ولاقتناع المشرع بضرورة إدخال تعديلات للقانونين السابقين بالإسراع إلى أرض العرش، وبدأت العمليات في تنفيذ هذا القانون والإسراع فيه من خلال العديد من المراسيم التي توضح كيفية تطبيقه وذلك رغم التجاوزات الحاصلة التي عارضتها المندوبية المالية، فرع العرب يوم 21 جوان 1901 بالدعوة إلى ضرورة تحديد المناطق التي سيطبق عليها القانون أو تأخر العمليات أو إلغائها، واستمر إلحاح المندوبين العرب بطرح الأشغال مرة ثانية من قبل تقرير السيدين "بوتحيلة" و"الحاج بن يمينة" إلى كيفية تطبيق هذا القانون وإجراءات الاستقصاء الجزئية بأراضي العرش، أما "أجرون" قد أكد أن الإدارة الاستعمارية كانت حادة في الفرنسة النهائية للعقار ومواجهة بعض المشاكل المتعلقة بالمعاملات مثل المضاربة والوعد بالبيع

[1]- محمد بليل، التشريعات ....، المرجع السابق، ص 77.

[2]- خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 22.

وتأجير الأراضي وكل هذه المشاكل إلا أن تطبيق هذا القانون بالقطاع الوهراني كانت معتبرة وذلك ما يوضحه الجدول رقم (06):[1]

الفترات	التحقيقات المطلوبة	التحقيقات المنتهية			مجموع المساحات للعقارات الفرنسية خلال تطبيق قانون 1897
		المصادق عليها	ملك	عرش	
1903-1897	1216	810	96	139	28569h83 a266
1908-1904	814	387	141	27	54505h89 a58
1913-1909	1115	436	414	99	118.748h61 a16
المجموع	3145	1633	651	265	291.824h34 a00

كما يرى "ديمونس" أن هذا القانون لم يحقق النتائج المطلوبة الموجودة منه، فالتحقيقات التي أجريت والتي بلغت ما يقارب 526 تحقيقا في ظرف سنتين قد شملت مساحة واسعة قدرت بـ14.848 هكتار، ولم تستقرفي النهاية إلا على منح ثلاثة عقود فقط خصت مساحة 247 هكتار.

وعليه فساعد قانون 1897 في تحديد العديد من عقود الملكية الخاصة بالفرنسيين والجزائريين، وهذا تحول عام في طبيعة تملك الجزائريين فقد أجبرتهم الظروف على تغيير طبيعة النظام ملكياتهم، فتحولوا من ملاكين بالعرف إلى ملاكين بالعقد والسندات، وقد ألزمهم هذا التحول دفع مصاريف مالية إضافية

[1]- محمد بليل، التشريعات .....، المرجع السابق، ص، ص 77، 78.

كانوا في غنى عنها. ولهذا فقد كان لزاما تعويض هذه التكاليف بالاستغلال الجيد للأرض وبالتالي تبني توجه زراعي جديد يختلف عن الذي في السابق[1].

نستنتج مما سبق لنا ذكره وما تطرقنا له من مادة علمية نتائج عديدة منها أن فرنسا في فترة الجمهورية الثالثة قد اعتمدت على التشريعات القانونية والمراسيم من أجل إعطاء الصبغة الشرعية لكل الإجراءات الجديدة التي اتخذتها والمتعلقة بنقل الملكية العقارية إلى الكولون.

كما كان هدف الإدارة الفرنسية من خلال سنها لهذه القوانين هي حشد عدد ممكن من الأراضي لصالح المعمرين.

وكان على فرنسا لتوطيد ركائزها في الجزائر اتبعت طرق ووسائل ملتوية استطاع الكولون أن يستحوذ على مساحات هائلة من الأراضي الجزائرية المنتزعة ظلما وعدوانا من أصحابها الشرعيين وما زاد من الأمور تعقيدا هي قوانين 1873 و 1887 لتهيئ أسباب تجريد الأهالي من أراضيهم وتشتت القبيلة باعتبارها الخلية الأساسية، ومكنت مجددا الكولون من السيطرة المطلقة على الأراضي الزراعية بطرق شرعية.

كما كانت لهذ القوانين نتائج عكسية على الاحتلال، فقد أصبحت الأرض بيد الأوربيين وليس بيد الدولة التي كانت ترغب في إقامة مستوطنات للمهاجرين الجدد بين 1878-1889.

[1] -خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 23.

الفصل الثاني

انعكاسات التشريعات

على المجتمع الجزائري

المبحث الأول

انعكاسات التشريعات في المجال الاقتصادي

المبحث الثاني

انعكاسات التشريعات في المجال الاجتماعي

شكلت الأرض أكبر ميدان للصراع بين الأهالي من جهة والإدارة الفرنسية والمستوطنين من جهة أخرى، ذلك لأنها تعتبر أساس البناء الاجتماعي لدى المجتمع الأهلي الجزائري، كما شكلت المورد الاقتصادي الوحيد لهم.

أما بالنسبة للمستوطنين والإدارة الفرنسية فان الجشع والنزعة الاستغلالية هي التي أدت بهم إلى انتزاع أراضي الفلاحين[1] حيث تميزت الفترة التي أعقبت فشل الانتفاضة الشعبية الكبرى لعام 1871واندلا ع ثورة بوعمامة في الجنوب الغربي بمجيء الجمهورية الثالثة[2] التي استغلت تهيئة الظروف الخاصة للاستيطان الأوربي والحد من مقومات الجزائريين بفرض سلسلة من القوانين التعسفية ذات الطابع الاستبدادي، وتطبيقاتها الاستثنائية على الجزائريين بشكل غير عادل، بتطبيق قانون الغالب على المغلوب وإجبارهم بالتخلي عن أراضيهم وبيعها في المزاد العلني[3]، حيث تفننت فرنسا في سياسة نهب الأراضي بأساليب غير شرعية لتطبيق التشريعات الصادرة في مختلف المجالات[4] الإدارية والسياسية والاقتصاديةوالاجتماعية وترتب عن هذه التشريعات المطبقة انعكاسات عديدة على الجزائريين[5]، ذلك ما سنحاول توضيحه خلال دراستنا لمختلف الانعكاسات التي ترتبت جراء تطبيق التشريعات الاستعمارية في المجال العقاري.

[1]–سعيدعقيب محمد، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1870–1900، المؤتمر الدولي الثاني لجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمسائلة المؤجلة،قسم العلوم الانسانية والاجتماعية،جامعة بسكرة، 16–17 نوفمبر 2011، ص 8.

[2]–بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 67.

[3]–محمدبليل،التشريعات...، المرجع السابق، ص 135.

[4]–رابح لونيسي، تاريخ الجزار المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 376.

[5]– المرجع نفسه، ص 377.

المبحث الأول: انعكاسات التشريعات في المجال الاقتصادي

كان الاقتصاد الجزائري يرتكز نشاطه على ممارسة زراعة الحبوب وحرفة الرعي في إطار التنظيم القبلي المبني على أساس الملكية الجماعية للأرض، فحاولت سلطات الاحتلال البحث عن أحسن السبل إلى تفكيك البنية الاقتصادية عن طريق سن القوانين العقارية في انتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها وتجريدهم منها.

أ- مصادرة أراضي الجزائريين وفرنستها:

قام الاستعمار الفرنسي بتجريد الفلاحين من أراضيهم وذلك بتطبيق القوانين العقارية المختلفة بهدف الاستيلاء على المزيد من الأراضي التي تم اغتصابها في بداية الاحتلال الى غاية 1863م التي صدر فيها القرار المشيخي أفريل1863م[1] الذي كان يهدف الى حصر القبائل الجزائرية في مناطق معينة التي أصبحت تسمى فيما بعد الدواوير[2].

وابتداءً من نفس السنة شرعت إدارة الاحتلال في بيع الأراضي الزراعية بالمزاد العلني الأمر الذي سمح بانتقال 7.500 هكتار عن طريق المزاد العلني، كما كشفت عملية انتقال مساحات أرضية الى الكولون تقدر مساحتها ب 567.277 هكتار خلال سنة 1864م [3].

ومع مجيء النظام المدني أي الجمهورية الثالثة سنة 1870م أعلن المحافظ أوليفي(Olivie) المرسوم الذي يمكن الفرنسيين من الأراضي وبصفة فردية وهي أراضي كان يملكها الجزائريون، وعلى الرغم من معارضة الجزائريين وعد الاستعمار الرسمي ابتداءً من مارس سنة 1870 بـ 100.000 هـ من الأراضي الصالحة للزراعة لـ 4.000عائلة قدمت من فرنسا.

---

[1]- موسى بن حمادي ، جوانب السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900)، مذكرة ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003- 2004، ص 57.

[2]-محمدبليل، التشريعات ....،المرجع السابق، ص 135.

[3]-عدة بن داهة ،الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص 453.

وخلال الفترة ما بين1871و1882 وزعت 347.268 هكتار بقيمة 43 مليون فرنك ومجانا وأنشأت 197 قرية جديدة سكنها قرابة 30.000 ساكن[1].

وتواصلت وتيرة الاستيلاء على الممتلكات، خاصة بعد انتفاضة 1871م فبعد نهايتها تمخضت عن تبني سياسة زجرية ضد الفلاحين الذين أجبروا على دفع ضريبة الحرب 64739075 فرنك من الذهب للسكان الذين حملوا السلاح مباشرة.

بالإضافة الى ذلك تم نزع نصف مليون هكتار، وقد وصل المبلغ في بداية 1882م إلى 30 مليون وفي جوان من نفس السنة 35 مليون، والذين لا يستطيعون دفع المبلغ المستحق تصادر أملاكهم وتباع بالقوة[2].

والواقع أن أخطر المصادرات التي أعقبت ثورة 1871تمثلت في نزع ما تبقى من الأراضي تحت حيازة القبائل. وفعلا فقدت القبائل الثائرة جميع ممتلكاتها ومن أكثر القبائل تضررا نجد أولاد شليح وتلات وأولاد بوعون وأولاد علي تحمامت وجرمة، وأيضا أولاد سلطان فقد أصابتهم اجراءات المصادرة إصابة بالغة فاضطروا إلى شراء جزء من ممتلكاتهم والتخلي عن الباقي لفائدة الاستيطان[3].

ويذكر جيلالي صاري بأن نسبة الأراضي المنزوعة ارتفعت في عام 1871 حيث وصلت إلى أكثر من 5000 هكتار في منطقة بويرة[4].

وفي 25 مارس 1871 تم مصادرة أملاك المقراني[5]، بالإضافة الى مصادرة أملاك أولاد حلوف في عمالة قسنطينة حيث تمت مصادرتها الجماعية بعد مشاركتهم في الانتفاضة وكذلك الأمر بالنسبة لأملاك قبيلة صومعة[6].

---

[1]-أحمد محساس، المرجع السابق، ص 60.

[2]-محمد سعيدعقيب، المرجع السابق، ص 8.

[3]-عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 296.

[4]-Djilali Sari, OP-CITE, P 13.

[5]-IBID, p 26.

[6]- بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 68.

وتم نشر قوائم طويلة أيضا للقبائل التي ستصادر أراضيها، حيث صودرت عن ما يزيد مليونين ونصف مليون من الهكتارات ووضعتها تحت الحراسة القضائية، وبالتالي تجريد القبائل من أراضيهم الخصبة التي تعد وسيلتهم الوحيدة للعيش وانتقالها مباشرة لأملاك الدولة الفرنسية من أجل استغلالها لصالح الاستيطان الأوروبي، وهكذا فإن ما لم تتمكن الإمبراطورية الثانية من فعله في ظروف عشرين سنة فإن الجمهورية الثالثة فعلته في بضعة أشهر[1].

ب- تكريس القوانين العقارية لسياسة الاغتصاب والفرنسة:

واصلت الجمهورية الثالثة في تطبيقاتها التعسفية وبسنها للقوانين العقارية المختلفة،وكان هدفها الاستيلاء على المزيد من الأراضي[2].

وخلال الفترة ما بين 1871-1882 وزعت 347.28 هكتار قيمته 43 مليون فرنك مجانا وأنشأت 197 قرية جديدة يقطن بها 30000 ساكن ليكون في هذه المرحلة الاستيطان الحر الذي عرف نموا بفضل قانون وارني، المؤرخ في 26جويلية1873[3]، فجاء هذا القانون ليتم عملية فرنسة أراضي الجزائريين، وبذلك شرعت فرنسا بتطبيق قانون الغالب على المغلوب أو ما سماه زعيم المستوطنين فارني بقانون المستوطنين بالاستيلاء على الأراضي وإضعاف المجتمع والتوسع وإحكام السيطرة على الجزائريين.[4]

وإن القانون الذي سبق لنا ذكره حدد ملكية الجزائري بثلاث هكتارات، وأتاح للإدارة الفرنسية فرصة سحب المساحات المتبقية، وإعادة توزيعها على المستوطنين وفسح هذا النظام المجال أيضا للبيع والشراء بين الفرنسيين لهذه الأراضي، ومن خلال هذه السياسة سلمت أراضي الجزائريين إلى السوق الفرنسية.[5]

---

[1]-جيلالي صاري، المرجع السابق، ص 58.

[2]-محمد رزيق، المرجع السابق، ص 364.

[3]-أحمد محساس، المرجع السابق، ص 108.

[4]-محمد بليل، التشريعات...، المرجع السابق، ص 136.

[5]-عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 26.

وبهذا الشكل اتضحت الأهداف الحقيقية لهذا القانون، الذي كان يهدف إلى تشجيع الاستيطان والاستيلاء على أراضي الجزائريين، وهناك أمثلة عديدة التي تمت بعمالة وهران جراء تطبيق هذا القانون.[1] فمثلا أشار تقرير في سنة 1877 بأن دائرة سيدي بلعباس تمت فيها 829 عملية بيع للأوربيين وكانت لجنة "جول فيري" قد تلقت احتجاجات الجزائريين بسبب التطبيق التعسفي لهذا القانون.[2]

وكان تدخل السيد دان متسائلا عن تطبيق قانون 1873 وعمليات التبادل واحصائها التي لحقت بالأهالي التي فقدت أراضيها بسببها وبالتالي حدوث الفقر واللأمن.

ونستخلص بأن هذا القانون قام بإدماج أراضي الجزائريين في نظام الملكية الفردية وتجزئتها بين الأفراد، ونفاذ القانون الفرنسي إلى الريف الجزائري.

وعند مالم تتحقق النتائج الكاملة بالاستيلاء على أراضي الجزائريين واصل قانون سناتوس كونسيلت الصغير سنة 1887 بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة جدا لصالح الأوربيين من دون شرط الإقامة فيها كما تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء ما بين 1887 و 1893 على حولي 957 ألف هكتار[3] بصفة مجانية وسلمت للمهاجرين الأوربيين أكثر من 180 ألف هكتار ما بين 1891 و1900م وهكذا قامت الملكيات الكبيرة المساحة التي تتراوح ما بين 4و5 آلاف هكتار بدل الملكيات الصغيرة.[4] وبالتالي كان الهدف من قانون 1887واضحا بالاستيلاء على المزيد من الأراضي التي لم تشتملها القوانين السابقة فمثلا بالقطاع الوهراني تم إحصاء 31 قبيلة في منطقتي مستغانم ووهران إلى غاية 1899م بمساحة قدرت ب 3.745.733

[1]-Ageron (chr), op cit, p 87.

[2]-محمد بليل،التشريعات...،المرجع السابق، ص 136.

[3]-أحمد محساس، المرجع السابق، ص 162.

[4]-احميدة عميراوي، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838-1839، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص 54.

هكتار[1]، وبذلك أثر هذا القانون سلبا على الجزائريين بانتزاع أراضيهم وتحويل أصحابها الشرعيين إلى عمال بالأجرة اليومية.[2]

كما سعى قانون 1897 بدوره إلى إعطاء قوة فعالة للإدارة الاستعمارية في خضم تطبيقاتها للقوانين السابقة الذكر عدة أساليب وحيل قانونية وممارسات غير شرعية للاستيلاء على أراضي حسب المقولة "الميكيا فيلية" "الغاية تبرر الوسيلة" وتغيير البنى الاقتصادية والاجتماعية.

واستخدمت الإدارة الاستعمارية وسائل عديدة إلى جانب النصوص التشريعية بغير علم وتواطؤ في بعض الحالات منها[3]:

- تشجيع ظاهرة الربا في مجال المبادلات العقارية بعد أن طبقت القوانين وأصبح كثير منها يخضع للقانون الفرنسي، وتقدم لنا المصادر الفرنسية وبعض المراجع بشاعة النظام البربري الذي مس العقار الجزائري.

ومن بين الأساليب المستخدمة من قبل الادارة الاستعمارية قدم لنا "قوتي" نماذج عديدة من دائرة مستغانم في كيفية حصول أحد اليهود على مساحات كبيرة بالبلدية المختلطة "عمي موسى "وأثرت هذه الممارسة سلبا على الجزائريين بنهب أراضيهم بواسطة هذه الوسيلة[4].

ولقد استفاد المستوطنون من نتائج تطبيق القوانين العقارية التي سمحت لهم باغتصاب أراضي عديدة، وارتفع متوسط الزيادة السنوي منذ عام 1908م حيث وصل خلال 3 سنوات من 1911الى 1913 الحد الأقصى لكل الفترة الاستعمارية أي على التوالي 67481 هكتار، 76365 هكتار، و 86536 هكتار[5].

---

[1]–محمد بليل،التشريعات ....،المرجع السابق، ص 135.

[2]–احميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 54.

[3]–محمد بليل،التشريعات....،المرجع السابق، ص 138.

[4]– المرجع نفسه، ص ص138، 139.

[5]–جيلالي صاري، المرجع السابق ،ص 83.

وبالتالي نستخلص أن القوانين التشريعية التي مست العقار الجزائري أثرت سلبا على الأوضاع الاقتصادية للجزائريين.

ج- قانون الغابات ومصادرة أراضي الجزائريين:

لم تتوقف الادارة الاستعمارية عن مصادرتها لأراضي الجزائريين بل شملت تطبيقاتها وعملياتها هذه المرة :

- **مصادرة الأراضي الغابية:** حيث قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بخنق السكان اللاجئين اليها والمجاورين لها بحرمانهم من خدماتها فأصدرت الإدارة الاستعمارية ما لا يقل عن 45 نص تشريعي خلال المدة 1830-1895 تم بمقتضاها مصادرة مساحات أرضية غابية ومن أهم هذه المراسيم.
- مرسوم 27 سبتمبر 1873 الخاص بالتمركز المؤقت للسكان وتنظيم الخدمات الغابية.
- قانون 17جويلية1874 وقد منح هذا القانون إشعال النار داخل الغابات وتحميل الجميع مسؤولية الحرائق التي تنشب داخل الغابة[1].
- قانون 1885 إثر حرائق 1881 وشكاوي أصحاب الإقطاعات صدر هذا القانون يوم 6 ديسمبر وهو القانون الذي زاد من التشديد على انتزاع الأراضي الرعوية واعطائها للكولون من أجل زراعتها، كما عوقبوا على الأشجار التالفة بدعوى أن السبب في ذلك هو الرعي فيها وقاموا بترحيل الكثير من العائلات نتيجة ذلك[2].

وحسب أجرونAgeron لقد تمت مصادرة أكثر من 244.564 هـ بالقطاع الوهراني التي كانت عبارة عن أشجار واخضاع 589.273 هكتار لأملاك الدولة[3].

- وإن قانون 21 فبراير 1903 يتألف من 190 مادة ليس الغرض منه إبطال العمل بالقوانين الغابية السابقة وإنما تأكيدها وتوسيعها لتشتمل في المستقبل الغابات الخاصة، وبمقتضى هذا

[1]-عدة بن داهة، الاستيطان...، ج2، المرجع السابق، ص 141.

[2]-عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات...، المرجع السابق، ص 149.

[3]- Ageron, (chr) les Algériens musulmans et la France, T1, OP-CIT, P,P 108.

القانون تحولت إلى قطاع الدولة مساحات غابية قدرت بـ22.394 كلم2منها 10.062كلم2في إقليم قسنطينة و4.802 كلم2في إقليم الجزائر، ويضاف إليها مساحات غابية تابعة للبلديات (704كلم2)وأخرى تابعة للخواص (6000كلم2) وبالاستيلاء على المساحات الغابية تكون إدارة الاحتلال قد استفادت من الكتل الجبلية المغطاة بالغابة ومن المياه المنحدرة من سقوطها وبهذه الترسانة من القوانين تكون إدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر قد عبرت عن طابعها الرسمي والمقنن لانتزاعها للأراضي الزراعية والغابية وتوسيع سياستها الاستيطانية[1].

د- إرهاق الجزائريين بالضرائب:

لم تكتف فرنسا بتجريد الجزائريين من أراضيهم فقط بل واصلت فرنسا إصدار تشريعاتها بهدف فرض الضرائب على الجزائريين حيث خضع الشعب الجزائري إلى نظام ضريبي قاسي، وتمثلت هذه القوانين فيما يلي: ضرائب عربية وضرائب عامة (الفرنسية)[2].

1- الضرائب العربية:

- **ضريبة الزكاة:** وهي ضريبة على المواشي.
- **ضريبة العشور:** وهي ضريبة على نتاج الفلاحة.[3]

وقد استنزفت العشور في حدود عام 1873 ما بين 13 و14% من مداخيل الفلاحين وقدرت قيمتها السنوية ما بين سنة 1877 و 1892 بنحو 12.8 مليون فرنك[4].

[1]-عدة بن داهة، الاستيطان...،ج2، المرجع السابق، ص 141.

[2]-محمد رزيق، المرجع السابق، ص 332.

[3]-أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، دار البصائر للنشر والتوزيع،الجزائر، 2009، ص 284.

[4]-Ageron, OP-CIT, P 201.

أما سجلات الإحصائيات العامة للجزائر فتقدم لنا الضرائب العربية التي كان يدفعها الجزائريون بالقطاع الوهراني من 1880 إلى 1886 كنموذج لهذه العملية من خلال الجدول الآتي الخاص بالضرائب العربية المفروضة على الجزائريين[1].

– الضرائب العربية المفروضة على الجزائريين:

الجدول رقم (07): الوحدة: مليون فرنك

السنة	عشور		زكاة	حزمة	المجموع
1880	2.151.437		1794744		3946.181
1881	345.289		1764705		2309.994
1882	1.595.094		1102353		2697.493
1883	1.564.383		1175108		2739.493
1884	2.373.287		1288956		3662.243
1885	1.792.417		1383004		3173.421
1886	2.099.408		1637261		3736.669

المصدر:Statistiques Générales de L'AlgérieP67

هذا الجدول يعكس لنا صورة واضحة للانعكاسات السلبية على المجتمع الجزائري والفلاح بشكل كبير[2].

2– الضرائب العامة (الفرنسية):

- **الضرائب المباشرة:** هي الضرائب التي تفرض على الأشخاص الماديين والمعنويين وتقتطع مباشرة كضريبة المهنة وضريبة الدخل العام والضريبة على العقارات وضرائب البلدية أهمها (الضرائب على الكلاب، وثيران الحراثة والضرائب على المباني وغيرها).

[1]–محمد بليل، التشريعات ....،المرجع السابق، ص 143.

[2]–StatistiquesGénérales de L'Algérie P 67143 نقلا عن محمد بليل، ص

حيث دفع الجزائريون نسبة 76% من قيمتها الإجمالية عام 1907م وقد مثلت الضرائب البلدية أكثر من ربع قيمة الضرائب المفروضة على الجزائريين الذين كانوا يدفعون ما بين 80 و86% من إجمالي الضرائب البلدية[1].

- **الضرائب الغير مباشرة:**

هي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات كحقوق الطوابع والتسجيلات والرخص المختلفة وحقوق الصيد وغيرها.

أما الكولون فقد أعفو من ضريبة الدخل وبالجملة فقد كان الجزائريون يدفعون في مطلع ق 20 ضعف ما يدفعه المعمرون من دون الاستفادة منها مما قلص مواردهم وضاعف من شقائهم وحرمانهم.

وحررت مصلحة الغابات 96.750 محضر عقوبة ضد الجزائريين بتهمة الرعي غير الشرعي ما بين سنتي 1883 و1890م، حيث وفرت للخزينة الاستعمارية 1.658.000فرنك عام 1890م.[2]

وبالتالي خضع الجزائريون لضرائب متنوعة وكانوا يدفعون في مطلع ق 20 على شدة إملاقهم وبؤسهم من الضرائب أكثر مما كان يدفعه المستوطنون[3].

ولقد كانت لهذه الضرائب المتنوعة آثار سلبية على الجزائريين حيث ازداد هذا الفلاح بؤسا وعجزا لتعرضه بدفع غرامات أحيانا أو السجن أحيانا أخرى، وازداد تسلط الإدارة الاستعمارية على هذا الجزائري بأن مست صميم مجتمعه بتطبيق أقصى العقوبات عليه ذلك ما أورده أجرون في إحدى دراسته[4].

[1]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص، ص 97، 98.

[2]- المرجع نفسه، ص 99.

[3]-محمد رزيق، المرجع السابق، ص 333.

[4]-Agéron, OP- CIT, P 449.

إن النتائج السلبية المترتبة عن التشريعات الاستعمارية في مجال الضرائب التي ارتبطت بأوضاع الجزائريين المختلفة أدت إلى تحطيم المجتمع الجزائري حيث جعلته يعيش حالة فقر وبؤس وهذا ما انعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[1].

المبحث الثاني: انعكاسات التشريعات في المجال الاجتماعي

أ- تفقير المجتمع:

لقد كان للسياسة الفرنسية التي تركت بصماتها وتوقيعها في كل مجالات الحياة أسوء أثر على الحالة الاقتصادية والاجتماعية وعلى ظروف الفلاحين المعاشية[2].

فقد افقدت الفلاحين أرضهم وذلك بسبب توسعها الاستعماري الذي استولى على أراضي الثوار 1871 واستفادوا من قرار مجلس الشيوخ لسنة 1863 م وقانون فارني 1873 وقانون 22أفريل1887م والقانون العقاري لـ 16أفريل1897م ليوسع ممتلكاته فوجد الفلاحون الذين انتزعت منهم أراضيهم تحت رحمة المرابين.

إن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرد إلى عوامل منها استمرار الكولون في انتزاع المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة وتقلص الأراضي الزراعية والرعوية وذلك بسبب قانون الغابات القاسي حيث أنه لم يعد لهم الحق في ترك قطعانهم ترعى في الغابة وكانوا في بعض السنوات يدفعون غرامات تفوق بثلاث مرات المداخيل التي مست 169.000 هكتار وفي 1890م كان المسلمون يدفعون 40.800.000 فرنك من الضرائب[3].

وأدى صدور هذه القوانين وتطبيقها إلى انخفاض في تربية الماشية بسبب الاستيلاء على الأراضي التي كانت صالحة للرعي[4].

---

[1]-محمد بليل، التشريعات ...، المرجع السابق، ص 144.

[2]-محمد رزيق، المرجع السابق، ص 334.

[3]-محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 227، 228.

[4]-عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 81.

وعليه فقد تراجعت أعداد رؤوس الماشية التي كان يملكها الجزائريون في ربع قرن من نحو 17 مليون رأس عام 1887 إلى أقل من 13 مليون رأس عام 1913.[1]

وكان لذلك تأثير على النشاط التجاري المترتب على تربية وتجارة الماشية إضافة إلى الآثار المترتبة على غذاء المواطنين الذين كانوا يعتمدون على اللحوم في غذائهم[2].

وإلى جانب تراجع قطعان المواشي كان هناك أيضا انخفاض في إنتاج الحبوب وهذا ما زاد من الوضع سوءا، حيث انخفض إنتاج الحبوب ب 20%أمام تضاعف عدد السكان في الجانب الجزائري وإفساح المجال لتوسع مساحات الكروم وإهمال زراعة الحبوب وضعف متوسط المردود الهكتاري للحبوب في القطاع الفلاحي[3] حيث لم يكن إنتاج الحبوب في 1876م و 4.2 قنطار في الهكتار في 1901م وكان هذا الانتاج يعبر عن نفس المساحات الزراعية[4] التي لم تستغل من طرف المعمرين وأن بعض الجمعيات الرأسمالية لم تستعمل أكثر من 7/1 من المساحة الممنوحة لها وذلك لإهمالها خدمة الأرض وجهلها لطبيعتها، ففي الوقت الذي كان الجزائريون يموتون جوعا كانت أراضيهم التي صودرت منهم غير مزروعة.

وبسبب مصادرة أراضي الجزائريين ومنحها للرأسمالية الأوروبية وإلغاء الرسوم الجمركية تأثير على البنية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

فقد جاء في تقرير إحدى اللجان عام 1974 "أن المجاعة في التاريخ الافريقي ليست نتيجة للطبيعة والجفاف... ولكن ذلك يرجع إلى التوازن الاجتماعي والاقتصادي فقد قام الاحتلال الفرنسي بتدمير هذا التوازن وكذا البنية الفلاحية وأجبر الفلاحين على زرع محاصيل للتصدير من أجل الرأسمالية الفرنسية ورغم الحاجة إلى المحاصيل المعاشية فإنه حد من إنتاجها"[5].

---

[1]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 72.

[2]-عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 82.

[3]-عدة بن داهة، الاستيطان...، ج2، المرجع السابق، ص 13.

[4]-محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 219.

[5]-محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 149.

كما وضح جوليان هذا بقوله:" إن السبب الرئيسي في هذه الكارثة هو تنامي إدخال الجزائريين في الحركة الاقتصادية الدولية وتغيير البنية الانتاجية من طرف النظام الاستعماري، وذلك من خلال نشاط رؤوس الأموال والذي أخذ منحنيين باستنزاف ثروات البلاد وتصديرها واستغلال أراضي الجزائريين للزراعة النقدية من قطن وتبغ وغيرها... بعدما كانت الجزائر تدعي بمطامير روما خلال العهد العثماني، وتصدر الحبوب إلى جنوب فرنسا وإيطاليا خلال الحكم الشرعي"[1].

وبالتالي كانت علامات الفقر كثيرة جدا في تلك الفترة، تكاثر الأكواخ من الأغصان والأحجار اليابسة والطوب المغطاة بالديس أو القصب.

فكانت مجموعة الصغار والمتوسطين من الملاكين هم الذين تألموا كثيرا، فبعد أن خسروا أراضيهم وأبعدوا الى أرض سيئة لم يعد الفلاحون قادرين على الحياة من محاصيلهم، فبينما كانوا في بداية القرن يملكون خمسة هكتارات للفرد، لم يعد لهم إلا 2.15 هكتار في نهاية القرن التاسع عشر.

وهكذا فإن العديد منهم ذهبوا إلى ضيعات المعمرين ليعرضوا قوة سواعدهم ويد عاملة رخيصة جدا، فهم تارة عمال موسوميين وتارة أخرى عبيدا[2].

ب- تحويل الفلاحين من ملاك الأرض إلى خماسين:

تلقى المستوطنون الدعم الكامل من دولتهم وتم إعفائهم من كل الرسوم والضرائب، بينما كان الفلاح الجزائري يخضع لكل القوانين الجائرة، فكان يدفع الضرائب والرسوم على محاصيله الزراعية رغم قلتها بالمقابل كان فيه الفلاح المعمر يستفيد من القروض الزراعية بالمقابل كان الفلاح الجزائري يدفع الضرائب وهذه الوضعية سمحت للمستوطنين أن يواجهوا الكوارث الطبيعية كالجفاف أو المجاعة أو الجراد في حين ترك الفلاح الجزائري يعاني نتائجها الوخيمة المنعكسة سلبا على وضعيته الاجتماعية مما أدى إلى أن يتحول أجيرا عند المعمر.

[1]-دليلة رحمون، المرجع السابق، ص 5.

[2]-محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 229.

بعد استحواذ المعمرين على أراضي الجزائريين بكل الوسائل القانونية وغير القانونية وجد الفلاح الجزائري نفسه أجيرا عند المعمر مقابل أجر بسيط جدا لسد رمق أسرته فقط، وكان الاعتماد عليه كثيرا لكونه يدا عاملة رخيصة ومردودها مرتفع، فإن أجره كان يقل عن الدخل الذي يمكن جنيه من زراعة مساحة أرض صغيرة أو حتى الاشتراك في الزراعة"[1].

كما طبّقوا سياسة عنصرية في الأجور التي يتقاضاها العمال فكان الجزائري مثلا يتقاضى 0.75 فرنكا مقابل 1.5 حتى 2.25فرنك بالنسبة للأوروبي في عملية جمع قضبان الكرمة، أما القطاف فكانت أجرته من 01 إلى 1.25 فرنك للجزائري 2.5 إلى 3 فرنك للأوروبي[2].

أما ساعات العمل فكانت تمتد إلى تسع ساعات في فصل الشتاء وإلى ثلاثة عشر ساعة في فصل الصيف[3]، وبهذا أصبح الفلاح الجزائري لا يستطيع أن يقوم بزراعة الأرض من جديد دون أن يشتري عن طريق القرض الحبوب من الأوروبي أو اليهودي بمجموع يصل إلى 40% بالنسبة لشهرين أي بمقدار 24%في السنة واذا كان المحصول الزراعي جيد تنخفض الأسعار أحيانا 20% إلى 30%في اليوم الواحد[4]، ليكون هم الفلاح الوحيد يتمثل في المحافظة على أراضيه وامتلاك الحبوب لكي تسمح له بالبقاء في حين كان أغلبية الاهالي يعانون من الجوع[5]، وبما أن الفلاح كان يعمل خمّاسا حيث يلتزم في المقابل بقيام مدة سنة بتنفيذ جميع الأشغال الزراعية في ملكية معينة، ويقوم بتوفير جميع وسائل العمل والقطيع والبذور، وأجر الخمّاس يدفع بواسطة سنة ثابتة من المحصول ولم يكن دوما يمثل الخمس، فجميع الخماسين لم يكونوا يأخذون الخمس، إذ أن بعضهم كان يتقاضى الربع، ولما كانت

[1]–بوعزة بوضرساية، سياسة فرنسا البربرية 1830–1890، وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص 108.

[2]–عبد اللطيف بن أشنهو، تكون التخلف في الجزائر 1830–1962 ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 134.

[3]– المرجع نفسه، ص 123.

[4]–دليلة رحمون، المرجع السابق، ص 76.

[5]–صالح فركوس، المرجع السابق، ص 123.

الزراعات الربيعية (الذرى، القمح اللين، الفول) حيث كان نصيبهم فيها الربع، بل وحتى الثلث، وأما الزراعات التي تتطلب كثيرا من العمل وقطف الثمار فقد تتقاسم بالنصف[1].

إن الخماس الذي يشتغل على المحراث في زراعة الحبوب كان يعيش حالة بؤس معدما يتقاضى بين 12 هكتار إلى 16 هكتار من القمح أو الشعير في السنوات الجيدة و 6 هكتارات في سنوات العجاف وكان دخله النظري يتراوح بين 110 فرنكات إلى 315 فرنك، غير أن أغلب هؤلاء الخماسين الذين يلبسون الأسمال البالية التي يجود بها عليهم المالك ويسكنون في أكواخ مزرية، لم يكونوا يعملون إلا على الإعتياش[2].

إن النسبة العالية للخماسين 30.98%سنة 1901 ليرتفع إلى35.85% سنة 1914 هي مؤشر صادق على تحول الملكية العامة للجزائريين إلى ملكيات خاصة يستحوذ عليها الكولون أو الأرستقراطيون الجزائريون، كما إن نسبة العمال الدائمين أو الموسميين 11.02%هي الاخرى نتيجة لنمو القروض الربوية ولجوء الفلاحين الجزائريين إلى الرهانات وعند عجزهم عن استرداد القروض ماديا يتنازلون عن أراضيهم ويتحولون إلى عمال زراعيين كادحين[3]، وبالتالي كان هدف الإدارة الاستعمارية السعي إلى تكوين طبقة فقيرة من الجزائريين تساهم بجهدها وعضلاتها في تطوير الاقتصاد الرأسمالي والعمل عند المستوطنين بثمن زهيد.[4]

ج- حدوث المجاعة:

امتازت السنوات الممتدة من سنة 1866 و1868 بنكبات طبيعية كانت قاسية على السكان الجزائريين ولاسيما الفلاحين منهم، وتتمثل هذه النكبات في الزلازل التي ضربت مدينة البليدة و

[1]-شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المجلد الثاني، ترجم بالمعهد العربي العالمي للترجمة، شركة الأمة، ط1، الجزائر، 2008، ص 357.

[2]- المرجع نفسه، ص 358.

[3]-عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 231.

[4]-محمد بليل، التشريعات ...، المرجع السابق، ص 144.

هجوم الجراد على الجزائر في أفريل1866[1]، وفي سنة 1890 أتلف كل المحاصيل الزراعية بحيث أصبحت حقولهم خالية تماما من الغلة[2].

ولم تكد تنتهي كارثة الجراد حتى شملت الجزائر جفاف عام وبعد سنتين من الركود من 1890 إلى 1892م عادت سنوات العجاف لتستمر بشدة إلى آخر القرن التاسع عشر، فاجتمعت مظاهر الجفاف والجراد لتفتك بالمحصولات الفلاحية وتهتك القطيع الحيواني.

وبذلك تعرض الشعب الجزائري من جراء ذلك إلى الهلاك بفعل الجوع[3] الذي كان واقعا يوميا أليما واشتدت وطأته إبان مجاعات 1867، 1877، 1878، 1887، 1893م، بحيث التجأ سكان الجزائر إلى أكل الخضار البرية وأما رغيف خبز الشعير المهروس فكان بذخا نادرا لديهم اذ كان نظامهم الغذائي الاعتيادي يتألف من البلوط وجذور النباتات كأكل عسقول النباتات البرية[4].

بسبب هذه النكبات كالأمراض والأوبئة والتشرد والمجاعة لأن لهم السبب الرئيسي في التراجع الديموغرافي حيث كان عدد الوفيات 3 أو 4 أضعاف عدد الوفيات في سنة 1871.[5]

ونتيجة للنكبات عرفت الأمة الجزائرية وضعية بؤس ترجع أسبابها إلى المجاعات ونقص في الحبوب وإرهاق الفلاحين بالضرائب المتنوعة وإلى آفات التيفوس والكوليرا وغيرها من الأمراض إلى غاية سنة 1914.[6]

[1]– خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، منشورات دحلب، 2007، ص 101.

[2]–أندري نوشي وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 367.

[3]–رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر...، المرجع السابق، ص 72.

[4]– شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 359.

[5]–بن يمين ستورا، المرجع السابق، ص 59.

[6]–بوعلام نجادي، المرجع السابق، ص 80.

نستخلص عما سبق لنا ذكره في هذا الفصل بأن الاستعمار كان واضحا في أهدافه فوظف كل امكانياته المادية والمعنوية من أجل احكام سيطرته على الجزائريين، فزرع الفوضى بانقلاباته الخطيرة التي انعكست سلبا على الجزائريين، حيث عملت الإدارة الاستعمارية على انتزاع ملكية الأرض من الجزائريين وهي أعز ما يملك، محاولة منها سلب أراضي الجزائريين، ودمجها مع اقتصاد فرنسا، وذلك من خلال سنها للقوانين العقارية المختلفة التي تكسبها شرعية في انتزاع الأراضي من أصحابها وتجريدهم منها.

وأدى تطبيق هذه المراسيم الخاصة بالأراضي إلى إلغاء كيان القبيلة كوحدة أساسية يقوم عليها النظام الاجتماعي بالجزائر، وذلك بتغليب كفة الملكية الفردية على الملكية الجماعية. ونتيجة لهذه السياسة الفرنسية الاستيطانية تدهورت الحالة المعيشية للسكان، حيث أصبحوا فقراء ومتسولين ومتشردين وبطالين وخماسين ومجردين من أرضهم، مبعدين إلى المناطق الجبلية الوعرة، وأيضا نقص ملحوظ في إنتاج الحبوب ونقص في الانتاج الحيواني بعد تقلص مساحات الرعي أو انعدامها بعد مصادرة أيضا الأراضي الغابية وغلاء سعر كراء المراعي حتم على هؤلاء العودة إلى الحياة البدائية.

وبالتالي ترتب عن هذه السياسة الاستيطانية آثار بالغة الضرر على المجتمع الجزائري تمثلت فيما يلي:

- مصادرة الأراضي وأخصبها ومنحها للمستوطنين الغلاة.
- إرهاق الجزائريين بالضرائب المجحفة.
- تجذر واستفحال الفقر المدقع الذي دام إلى غاية الحرب العالمية الأولى وانتشار الجهل.
- انحدار المستوى المعيشي من 3 قناطير من الحبوب عام 1871 إلى قنطارين في أواسط القرن 20.
- انتشار الأمراض الفتاكة والكوارث الطبيعية مما أدى إلى هلاك العديد من الجزائريين وارتفاع نسبة الوفيات لدى الأهالي.

- استفحال البطالة التي طالت 2.200.000 من جملة 3.200.000جزائري عند مطلع القرن 20 أي نسبة تفوق 50%.

لكن رغم آثار هذه السياسة السلبية على الجزائريين إلا أنها كانت عاملا من العوامل التي حفزت الجزائريين على القيام بالعديد من ردود الفعل تجاه الإدارة الفرنسية والتي سوف نتطرق لها في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

موقف الجزائريين من سياسة التشريعات في المجال العقاري

المبحث الأول

الاحتجاجات والمقاومات

المبحث الثاني

الهجرة الجزائرية ودوافعها

هدفت السياسة العقارية الفرنسية منذ الوهلة الأولى إلى تغيير مناحي الحياة وذلك من خلال انتهاجها لسياسة الاستيطان وإبادة العنصر الجزائري عن طريق القتل والاضطهاد ونهب ممتلكات الشعب الجزائري وذلك من خلال قوانينها التشريعية الغير شرعية وفتح المجال للمستوطنين لبناء جزائر فرنسية يكونون فيها هم السواد الأعظم.

ولهذا عملت الإدارة الاستعمارية جاهدة واتبعت سياسات متعددة من أجل تحقيق أهدافها ضاربة عرض الحائط بالوعود والتعهدات المعلنة رسميا والممضاة من طرف دوبورمون، ولقد أحدثت هذه السياسة العقارية الفرنسية تغيرات على الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والقضائية التي كانت سائدة في المجتمع التي كانت سائدة في المجتمع، فتدهور الاقتصاد الجزائري وتدنى مستوى المعيشة إلى درجة ان الجزائريون أصبحوا يعيشون على أوراق الأشجار، وبسبب هذه الوضعية ازداد عدد الوفيات وأصبح هناك انخفاض محسوس في تعداد السكان. كما عانى الجزائريون من الجوع والفقر والمرض بعدما فقدوا مصدر رزقهم، وبالتالي ترتب على هذه السياسة التعسفية ردود الفعل الجزائرية في مظاهر مختلفة منها:

الانتفاضات الشعبية والمقاومات المسلحة التي امتدت آثارها إلى كل المناطق التي حاول المستعمر إخضاعها، إضافة بالأعمال الأخرى مثل: إضرام الحرائق في الغابات وحقول المعمرين والهجوم على ممثلي الإدارة الاستعمارية والهجرة إلى البلاد الإسلامية وأوروبا أيضا بالإضافة إلى الشكاوي والعرائض التي تعتبر هي الأخرى وسيلة من وسائل الاحتجاج والرفض لدفاع عن وطنهم.

المبحث الأول: الاحتجاجات والمقاومات

أ- الاحتجاجات والعرائض:

عبر الجزائريون عن نكبتهم وحزنهم بعد سقوط مدينة الجزائر في جوان 1830 بالهجرة والمقاومة المسلحة كما ذكرنا سابقا، وفي نفس الوقت كانت هناك جماعة اختارت الحوار مع المستعمر. وكان اول احتكاك حصل بين الاستعمار والمجتمع الجزائري، حيث وصلت رسائل مختلفة إلى السلطات الفرنسية سواء من المدينة او من الريف بسبب المعاهدة الممضاة من قبل الداي حسين ودي بورمون في 05 جويلية 1830 بسبب الوعود التي لم تعد محترمة بمجرد دخول الجيش الفرنسي أرض الجزائر، وظهرت الاعتداءات والتعسفات التي قامت بها السلطات الفرنسية إدارة وجيشا والتي رد عليها الجزائرية بطبيعة الحال باستنكارات واحتجاجات وباعتراضات[1].

ومن أهم العرائض الخاصة بهذه الفترة تلك التي نددت بعمليات مصادرة الأراضي وضمها لأملاك الدومين، والتي نص عليها القرار الصادر عن حكومة الاحتلال في 08 سبتمبر 1830[2]، القاضي بمصادرة أملاك البايلك وأرض الموظفين الأتراك الذين غادروا الجزائر. فاحتج الجزائريون على هذا الإجراء لدى القائد الفرنسي "تارزل" وقدموا له عريضة يطالبونه فيها بإرجاع أملاك الحبوس التي استولى عليها كلوزيل عام 1830 إلا أنه لم يلبي طلبهم[3].

[1]- فتيحة سيفو ، الكتابات الاحتجاجية الجزائرية ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية 1830- 1914، مجلة العصور، ع16، جامعة وهران، 2010، جوان، ديسمبر، ص ص 56، 57.

[2]- فتيحة سيفو ، السياسة العقارية الاستعمارية، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 المنعقد بولاية سيدي بلعباس يوم 20-21 ماي 2006، ص 178.

[3]- أحمد حسين السليماني، نزع الملكية العقارية للجزائر 1830- 1871م، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أو نوفمبر 1954، ع6، مارس 2002، ص 116.

وتعتبر العريضة المشهورة التي بعث بها حمدان بن عثمان خوجة، وإبراهيم مصطفى باشا وزير الحربية في جوان 1833 والمكونة من 22 صفحة من أهم العرائض الجزائرية فلقد كشفت السلطات بباريس عن الفضائح التي قام بها الفرنسيون عند دخول الجزائر وحتى بعد وصول صدى الاحتجاجات لم يستجب لطلبات الجزائريين المتكررة.

وخلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1857 و1881 وجدت كتابات احتجاجية ضد امتداد وتوسع السيطرة الاستعمارية وإصدار القوانين العقارية خاصة بعد المرسوم المشيخي لسنة 1863م، فتكاثرت الشكاوي والعرائض التي تخص مجال العقار[1].

وفي سنة 1873 رفع الفلاحون الجزائريون احتجاجات إلى سلطات الاحتلال عن طريق الجماعات يشتكون فيها من عمل اللجان، حيث آلت إلى تحويل أملاك خاصة إلى أملاك عمومية (البلدية)، واعتبرت الأراضي الفلاحية المتروكة للراحة السنوية شاغرة وأدرجتها ضمن الأراضي الجرداء وضمتها إلى أملاك الدولة[2].

ففي 31 جويلية 1873 تقدم سكان قرية زموري الذي طردوا من أراضيهم بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون منه النظر في حالته المأساوية، بحيث لم تبق لهم السلطات الاستعمارية سوى بعض أشجار التين وبعض البساتين ويناشدونه التدخل حتى يسمح لهم بالبقاء فوق ما تبقى لهم من مساحات أرضية وأبلغوه بأنه يعز عليهم مغادرة أراضيهم التي ولدوا فيها، كما تقدم سكان قرية تاورة مطالبين بشراء مساحة أرضية تقد بـ2,570 هكتار تمت مصادرتها[3].

[1]- فتيحة سيفو ، الكتابات الاحتجاجية...، المرجع السابق، ص 58.

[2]-Agérone (chr) les algériens musulmans et la France T1, paris, PUF, 1968, P07.

[3]- عدة بن داهة ، الاستيطان... ج2، المرجع السابق، ص ص 83- 86.

وأيضا بعث فلاحو "تروا مرابو" (سيدي بن عدة حاليا) وفلاحو "غيار" (عين الطلبة حاليا) بعرائض احتجاجية إلى عامل عمالة وهران في 12 ماي 1877، إلا ان سلطات الاحتلال اكتفت بالرد عليهم بأن الأراضي التي صودرت منهم سيعوضونهم عنها بأراضي أخرى.

وهناك عريضة تقدم بها تسعة فلاحين من دوار حجاجة ببلدية معسكر المختلطة إلى الحاكم العام للجزائر يذكرون فيه ان السلطات الاستعمارية قد صادرت منهم أراضيهم الواقعة بعين فارس، وتنازلت لهم عوضا عن أراضيهم تقع بالمالح في دوار سجرارة، وبعد مرور عشرين سنة طردتهم منها[1].

وابتداء من 1880 أصبحت الكتابة واجبا وإلزاما فمقالات المثقفين الجزائريين كشفت عن ذهنية جديدة، وأثرت في المجتمع وأثرت في المجتمع كافة وأدت إلى تزايد الشكاوي والعرائض. وكانت هذه الاحتجاجات في البداية تكتب بصورة عفوية وتلقائية باللغة العربية ولكن تحتم الأمر فيما بعد لأن تعرض مطالب الجزائريين باللغة الفرنسية، لأنها أصبحت أداة لمحاربة هذا المستعمر نظرا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي آل إليها الشعب الجزائري[2].

وعليه في 1882 رفع سكان قرية بني تالة التابعة لبلدية معسكر المختلطة مذكرة إلى المتصرف الإداري يطالبون بتعويض فرنسا لأراضيهم التي اغتصبت منهم عام 1842م بسبب مساندتهم للأمير عبد القادر، إلا أن المتصرف الإداري ادعى جوابه على مذكرتهم بأن إدارة الاحتلال قد باعوها إلى الخواص[3].

وقد أدت هذه العرائض والمذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى البرلمان الفرنسي (1892- 1894م)[4]، إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تحت رئاسة جول فيري Julesferry، وذلك بعد أن وصلت إلى فرنسا تقارير تنذر بالخطر عن الحالة العامة لدى الجزائريين

[1]- عدة بن داهة ، الاستيطان...، ج2، المرجع السابق، ص 88.

[2]- فتيحة سيفو ، الكتابات الاحتجاجية...، المرجع السابق، ص 61.

[3]- عدة بن داهة ، الاستيطان...، ج2، المرجع السابق، ص 62.

[4]- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية... ج2، ص 80.

بسبب سياسة الانتقام والتجويع والتفقير وخاصة سياسة الاندماج، فقد اغتنم الجزائريون فرصة وجود لجنة جول فيري أو لجنة الثمانية عشر بينهم سنة 1892 وتقدموا إليها بمطالبهم. لأن مهمة هذه اللجنة كانت البحث في مطالب الشعب الجزائري والتعرف على أسباب القلق العظيم الذي ساوره[1]، وقد تمكنت هذه اللجنة بعد جولة قامت بها عبر المناطق الأكثر تأثيرا بالقانون الغابي وقوانين الأنديجينا وإجراءات القمع المسلطة على السكان من قبل الموظفين الإداريين عديمي الشفقة من جميع شهادات الفلاحين وتوصلت إلى كشف عن عوامل أخرى ساهمت في ازدياد شقاء الفلاحين وبؤسهم منها والتكاليف الجبائية ونتائج التشريعات العقارية[2].

وظلت العرائض الاحتجاجية حول ملكية الأرض ترد من الفلاحين الجزائريين تبعا على سلطات الاحتلال الفرنسي خلال الفترة (1830- 1914م) ومثلت هذه المذكرات مظهرا بارزا لشكاوي الفلاحين واعتبرت من أهم الوسائل القانونية لتحقيق هدف الفلاحين في استعادة أراضيهم وأداة ناجعة للتعبير عن موقفهم، ورفضهم لإقامة المشاريع الاستيطانية فوق أراضيهم.

ورغم هذا الأسلوب الديبلوماسي المرن الذي طبع الرسائل الاحتجاجية الجزائرية ظلت نداءات الجزائريين بدون صدى، فانتهجت هذه الحركة الاحتجاجية استراتيجية مغايرة حيث تبنت شيئا فشيئا طابعا ثوريا تمثل في المقاومات.

[1]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، 1920- 1936، ج1، ط3، منشورات السائحين بالجزائر، 2010، ص ص 20، 21.

[2]- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 80.

ب– المقاومات:

لم ييأس المجتمع الجزائري تعرض لتشريعات مختلفة مست أحواله الشخصية وأملاكه العقارية في استخدام طرق وأساليب للتصدي لجرائم الاستعمار الفرنسي عن طريق الانتفاضات المختلفة في الأرياف، والتي كانت تعبر عن رفض الجزائريين للإجراءات الاستعمارية التي سمحت بنفاذ الأوروبيين إلى العقار الجزائري.

ب1–المقاومات الفلاحية:

بالإضافية إلى العرائض والاحتجاجات التي تكلمنا عنها سابقا كانت هناك مقاومات تجسدت في ثورات التي خاضها الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسي هي ثورات الفلاحين، حيث أشاد الدوق دورليان* بالفلاحين قائلا: «أن هؤلاء المناضلين ألحقوا بالفرنسيين من الأضرار ما لم تستطع قوات العدو الأخرى أن تلحقه بنا». ويضيف قائلا: «أن الفلاحين في ناحية حرمونا من النوم لأنهم أجبرونا ان نضل دائما في حالة استنفار».

وبهذا أصر سكان الأرياف على البقاء والمقاومة ورأوا في الثورة على المستعمر السبيل الوحيد الذي يخلصهم من حقد الكولون وظلمهم، وتجسد هذا النوع من المقاومة في الانتفاضات والثورات الشعبية المختلفة[1] التي عبرت عن رفض الجزائريين للإجراءات الاستعمارية التي سمحت بنفاذ الأوربيين إلى العقار الجزائري، مطالبة أيضا بخفيف حدة الضرائب الثقيلة وغير العادلة، ورفض التعسف في استخدام القوانين الهادفة إلى إذلال الجزائريين[2].

* الكونت دورليانConttdrouelderlon: تم تعيينه حاكما عاما في: 17 جويلية 1834، وصل إلى الجزائر في 28 سبتمبر 1834 تولى مهامه حاكم عام من 27 جويلية 1834 إلى 08 أوت 1835، مدة الحكم سنة وإحدى عشر يوم، ينظر: محمد عيساوي، نبيل شريخي، المرجع السابق، ص 166.

[1]– مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 88.

[2]– محمد بليل ، التشريعات...، المرجع السابق، ص 163.

كما عرف القطاع الوهراني نماذج عديدة من المقاومات الفلاحية في مناطق عديدة، كانتفاضة "عمي موسى"، و"زمورة" بالونشريس الغربي في سنة 1864[1].

بالإضافة إلى بروز حركات عصيانية لبعض الجماعات أو الأشخاص وتعرف بظاهرة "لصوصية الشرف"[*]، التي مارسها بوزيان القلعي وأقرانه من أمثال مسعود بن زلماط، وعرفوا لدى عامة الشعب الجزائري بالقطاع الشرفاء وفي نظر إدارة الاحتلال الفرنسي بقطاع الطرق والخارجين عن القانون، حيث قاوم بوزيان القلعي مدة ثلاثة عشر سنة (1863- 1876) في نواحي معسكر، ولم يكن فيها لصا أو قطاعا للطريق[2] ،وإنماكان مناهضا لتصرفات الإدارة الاستعمارية وقوانينها[3]، فزرع بوزيان القلعي في قلوب الكولون الهلع، فغادروا أكثرهم المنطقة[4]، وحسب تصور الأستاذ جغلول نقلا عن د.محمد بليل بأن بوزيان القلعي رفض قواعد العدالة الاستعمارية برفضه دفع الضرائب العامة لقائد القلعة، فتعرض للإهانة، فانتقم بوزيان منه ولجأ إلى الأدغال، وكان الفلاحون يشيدون بأعماله وبطولاته مدة ثلاثة وعشرين سنة[5].

---

[1]- محمد بليل ، التشريعات ...، المرجع السابق، ص 166.

[*] نقصد بلصوص الشرف بعض سكان الريف الذين ضايقتهم الإدارة الاستعمارية فتمردوا عنها وصعدوا إلى الجبال، حيث مثل الحس الوطني للرافضين لسياسة الاستعمار، ومن خلال تعريف Hobsbawn فإن لص الشرف أو اللص الاجتماعي هو فلاح خارج القانون عن سيده وعن المعمر حيث أكسبت هذه الصفة الثائرين على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها المجتمع الجزائري، ينظر:

Jean déjeux, bandit d'honneur dans l'aurés de 1917, in revue de l'occident musulman et de la méditerranée, N°26, 1978, PP35-54.

[2]- عدة بن داهة، الاستيطان...، ج2، المرجع السابق، ص 161.

[3]- Jean déjeux, IBID, P36.

[4]- عدة بن داهة، الاستيطان...، ج 2،المرجع نفسه، ص 161.

[5]- محمد بليل ، التشريعات...، المرجع نفسه، ص 160.

كما كان مسعود بن زلماط الذي ثار على الإدارة الأمنية في منطقة الأوراس[1]، ويهدد في نفس الوقت أعداءه بالموت وهو الأمر الذي مكن الجزائريين بالجهات التي سادها اللّاأمن وغادرها الكولون من إضافة 100,72 إلى أراضيهم[2].

أما في القسم التلي من القطاع الوهراني، فلم تتوقف مظاهر المقاومة الفلاحية الرافضة للتنازل عن أراضيها والامتناع عن دفع الضرائب ورفض ثقافة الأوروبيين، وقد ترتب عن هذه الأساليب التي استخدمها الجزائريون للتعبير السلمي المعارض للقوانين الفرنسية بداية التحول من المقاومة التقليدية السابقة في مجابهة الجيوش الاستعمارية إلى تكوين جيش مدني من الجزائريين لتبدا مرحلة جديدة وهي قيام الثورات المسلحة[3].

ب2-اندلاع الثورات:

- **ثورة المقراني والحداد:**

ساد الفزع في نفوس الجزائريين وأصبحوا في حيرة على مستقبلهم ولم يجدوا الوسيلة الأنجح للتعبير عن غضبهم إلا الثورة التي اندلعت سنة 1871 بزعامة المقراني* والحداد* والتي اعتبرت ثورة شعبية وطنية جاءت تعبيرا عن رفض الشعب للاحتلال الفرنسي وكانت استمرار للثورات التي قادها

[1]- Jean déjeux, OP-CIT, P54.

[2]- عدة بن داهة، الاستيطان...، ج2، المرجع السابق، ص 162.

[3]- محمد بليل ، التشريعات...، المرجع السابق، ص 161.

* تنتسب أسرة المقراني إلى فاطمة بنت الرسول (عليه الصلاة والسلام)، هاجروا أجدادها من قبائل عياض، هاجروا إلى إقليم المغرب العربي في القرن الحادي عشر ميلادي خلال الزحف الهلالي، واستقروا بجبال قلعة بني حماد في شمال مدينة قسنطينة، ينظر: بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري، ج3، دار العزة والكرامة للكتاب، طبعة خاصة، 2009، ص 364.

* هو محمد أمزيان بن علي ويكنى ابن الحداد لكون أجداده يمارسون الحدادة، ولد في صدوق بولاية بجاية سنة 1790م، تلقى التصوف من عدة شيوخ ومنه الشيخ عبد القادر التفيشي، ينظر: مزيان وشن، مجانة عاصمة إمارة المقرانيين، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2007، ص 157.

الشعب منذ ثورة بن زعمومبمتيجةوالأمير أحمد باي بالشرق[1]، الجزائر، ويرجع اندلاعها عي الأخرى لمجموعة من الأسباب[2]:

– إن ظلم فرنسا وجرائمها دفعت المقراني والحداد إلى الثورة للدفاع عن الجزائريين المظلومين ذوي الحقوق المظلومة، حين قام المعمرين بالاستيلاء على أراضي الفلاحين[3] وقامت فرنسا بانتزاع خمسة آلاف هكتار من أراضي المقرانيين لأولاد بالقندوز في منطقة البرج لتوطين المعمرين الفرنسيين[4].

– بالإضافة إلى عملية تهجير الأوروبيين خاصة بعد انهزام فرنسا أمام بروسيا[5]، فهذه الهزيمة كانت ضعف في نظر الجزائريين، فرأوا من الواجب عليهم حمل السلاح لمحابهتهم[6].

– تأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض والكوليرا والتيفوس[7]، وانتشار المجاعة والتي عمت البلاد، حيث أهلكت الكثير من العباد[8].

– منع فرنسا الباشاغا المقراني من تطبيق نظام تويزة الذي يتطلب جهدا جماعيا، وفرضت عليه تسليم أموال الضرائب إلى الخزينة بعدما كان يحتفظ بها لإدارة المنطق[9].

---

[1]– علي بطاش ، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل، حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ص 131.

[2]– عمار عمورة، المرجع السابق، ص 271.

[3]– العربي منور، المرجع السابق، ص 62.

[4]– علي بطاش، المرجع السابق، ص 133.

[5]– العربي منور، المرجع نفسه، ص 62.

[6]– يحي بوعزيز ، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2009، ص 263.

[7]– علي بطاش ، المرجع نفسه، ص 131.

[8]– آغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: يحي بوعزيز، دار دار الغرب الإسلامي، ج2، بيروت، ط1، 1996، ص 263.

[9]– علي بطاش ، المرجع نفسه، ص 133.

– تجنيس اليهود وإلغاء النظام العسكري المتمثل في مؤسسة المكاتب العربية وسقوط الامبراطورية وقيام النظام المدني[1].

– انهيار النظام الامبراطوري الحاكم في فرنسا أدى إلى تصاعد نفوذ الكولون وتعرض سلطة الباشاغا محمد المقراني إلى اهتزازات وإهانات دفعته إلى الاستقالة من منصبه في فيفري 1871[2].

فاستغل القادة هذه الظروف لتعبئة الجماهير لإعلان الثورة باسم الاسلام بطرد المحتل.

ويذكر أمزيان وشن في كتابه مجانة عاصمة إمارة المقرانيين، أن المقراني عقد أول اجتماع له لأعيان المنطقة وقادته العسكريين الذي كلفهم بحمل السلاح يوم 14 مارس 1871[3]، فاستطاع المقراني أن يجند 25.000 شخص وارتفع هذا العدد بعد انضمام أبناء الشيخ الحداد المشهورين ابنه محمد الذي كان رجل دين والذي حارب بجانب بومعزة 1852، ومن أبنائه أيضا عزيز وبفضل هاتين الشخصيتين الشيخ والحداد وأعلن جهادهما وبذلك أصبح عدد المجاهدين 120.000[4].

وفي صباح يوم الخميس 16 ماي 1871 أخذ المقراني طريقه نحو برج بوعريريج على رأس قوة من الفرسان[5]، فكل هذه الاستعدادات التي قام بها المقراني لم تكتف بالرغم من محاصرته مدينة البرج أربعة أيام، لأنه لم يتخذ قرار حاسم بمجابهة تلك المدينة وأعطى فرصة للقوات الفرنسية التي دخلت المدينة بقيادة الجنرال "سوسي" Sossi، الذي استطاع أن يحاصر قوات المقراني من الخلف بانتقاله

[1]– عمار عمورة ، المرجع السابق، ص 271.

[2]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص 83.

[3]– مزيان وشن، المرجع السابق، ص 154.

[4]– بوعلام بسايح ، اعلام امقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم 1830– 1954، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص 180.

[5]– مزيان وشن، المرجع نفسه، ص 156.

على ساقية راحا شمال مدجانة التي لم تكن محصنة من طرف المقراني بإحراق كل منازلهم ثم تمركز في قصر باشاغا نفسه[1].

– وعلى إثر هذا حاول المقراني حصار البوبرة ودخولها لكنه فشل فخاض معركة طركوكة بذراع المومن مع قوات العدو في 28-04-1871 واستشهد على إثرها بعض الثوار وجرحى وقتل أوربيين[2].

وفي 05 ماي 1871 استشهد المقراني في معركة دامية كانت في وادي سوفلات بعين بسام، إذ برصاصة أصابته في جبينه، وقد زعم البعض ان الرصاصة اطلقها عليه أحد الخونة من أتباعه، وقال آخرون أنه كان يصلي عندما أصابته الرصاصة[3].

فخلفه أخوه بومزراق الذي التحق بمعسكر الشيخ الحداد "تيزي الجمعة" قرب بجاية[4]، لكن الإدارة الإستعمارية قامت بنفيه إلى كاليدونيا الجديدة رفقة عزيز ومحمد الحداد وخمسمائة وتسع وستين من الجزائريين الآخرين، وبقي في منفاه ذلك حتى سنة 1904 تاريخ عودته إلى الجزائر التي توفي بها سنة من عودته[5] أما الحداد استسلم في جويلية 1871 وحكم عليه خمس سنوات سجن لكن بعد خمسة أيام وافته المنية في سجن قسنطينة[6].

ولقد انتقمت السلطات الاستعمارية وبشدة المنظمون للثورة وذلك بالتقتيل الجماعي ومن بقي منهم حي فرضت عليه ضرائب وفي حالة عدم السداد تصادر منهم أملاكهم وقدرت هذه

[1]– إبراهيم مياسي، لمحات ...، المرجع السابق، ص 154.

[2]– بسام العسلي، المقراني وثوراته سنة 1871، ط02، دار النفائس، بيروت، ص 139.

[3]– بوعلام بسايح ، أعلام المقاومة...، المرجع السابق،ص 182.

[4]– العربي المنور، المرجع السابق، ص 357.

[5]– بوعلام بسايح ، أعلام المقاومة...، المرجع السابق، ص 184.

[6]– محفوظ قداش المرجع السابق، ص 208.

الضرائب بـ76.500.000 حيث قررت الخزينة الفرنسية في 1875 مبلغ 31.500.000 فرنك وهذه الإجراءات مست كل القبائل المنتفضة[1]

ومنه نستخلص أن هذه الثورات كان لها صدى لولا قلة الإمكانيات والمساعدات التي انقصت من قوتها وبالتالي بعد فشل ثورة المقراني والحداد ظهرت ثورة أخرى عرفت بثورة بوعمامة

- **ثورة بوعمامة**

– بعد فشل الثورات السابقة الذكر برزت شخصية أخرى ألا وهو الشيخ بوعمامة* والذي تولى الكفاح ضد الاحتلال الفرنسي ووقف في وجه توسعه في المناطق الصحراوية.

والمعروف عن ثورة بوعمامة التي اندلعت في وجه الغزو الفرنسي ذلك أنها دامت قرابة ربع قرن من أفريل 1981 إلى 11 رمضان 1326هـ الموافق لـ 17 أكتوبر 1908 السنة التي توفي فيها بوعمامة، وتعود عوامل افكاء روح الثورة لأسباب عديدة منها:[2]

– تصادم مصالح الشعب الجزائري مع الاحتلال الفرنسي ومقاومة هذا الدخيل كلما حانت له الفرصة.

– نشر بعض الدراسات الفرنسية إلى أن أسباب الثورة ترجع بالدرجة الأولى إلى انتشار المجاعة في أوساط الأهالي، وقد حرمه الاسهار من جميع وسائل الرزق حتى تسهل عملية إخضاعه للهيمنة الفرنسية، وهكذا تتم السيطرة على البلاد[3].

---

[1]– بوعزة بوضرساية ، المرجع السابق، ص 142

*– هو محمد بن العربي بن الشيخ بن الحرمة بن محمد بن ابراهيم بن تاج والمشهور بأبي عمامة، وهو سليل عائلة أولاد الحرمة التي تنحدر من أولاد سيدي التاج الابن الثالث عشر للجد الأول سيدي الشيخ، ولد بوعمامة حوالي 1838/ 1840 بفقيق في قصر الحمامة الفوفاني، ينظر: ابراهيم مياسي، الإحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837/ 1934...، المرجع السابق، ص 272.

[2]– عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة (1881-1908م)، ج1، جانبها العسكري (1881-1883م)، موفم للنشر، A.G، K.N، ص8.

[3]– ابراهيم مياسي ، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007، ص163.

- استياء وتذمر القبائل الصحراوية وخاصة قبائل "أفلو البيض" التي منعت من التنقل بمواشيها إلى الجنوب خلال موسم الترحال وذلك في فصل الشتاء (1879-1880م) و(1880-1881م) مما أدى إلى موت مواشيها بأعداد كبيرة من شدة البرودة السائدة بتلك المنطقة حيث بلغت نسبة الخسائر بدائرة أفلو وحدها والمقدرة بـ ثلاثمائة رأس[1].
- والسبب الرئيسي في انطلاق شرارة ثورة بوعمامة هو مقتل الضابط الفرنسي برتبة ملازم أول وأربعة من حراسه حيث حاولوا اعتقال الطيب الجرماني أحد أقرباء بوعمامة[2].

[1]- ابراهيم مياسي ، الاحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص275.

[2]- عبد الحميد زوزو ،أضواء على تاريخ بوعمامة 1881م،مجلة الأصالة،العدد 31،منشورات وزارة الأوقاف الدينية ،تلمسان، 2011، ص80.

وبعد أن تضافرت تلك الأسباب وغيرها اندلعت الثورة،فقد أخبر الشيخ بوعمامة على إشعال فتيل الثورة، حيث باشر إلى مجلس الحرب للاجتماع وقد وجدت هذه الدعوة صداها لدى القبائل بإرسال المدد والدعم أثناء قيام الثورة، واستطاع الشيخ بوعمامة في وقت قصير أن يجمع حوالي ألفين وثلاثمائة جندي بين فرسان و مشاة[1].

وكان اللقاء الحاسم يوم 12 ماي 1881 بين بوعمامة و الجيش الفرنسي في موقعه مولاق[*]Moulak ، أكمل الجيش الفرنسي استعداده لملاقاة بوعمامة بالتنظيم العسكري التالي :

ثلاثة فيالق من المشاة يتكون الأول من الزواف و الثاني من اللفيف الأجنبي و الثالث، يتكون من الرمان، و لأن الكولينيل سوينه يتولى قيادتها[2]، و بالتالي كان اللقاء بين المجاهدين و القوات الإستعمارية يوم 27 ماي 1881م بموقعه" سفيسفة " جنوب عين الصفراء أسفرت على إنهزام الجيش الفرنسي[3] ، و بالنظر إلى خطورة الوضع سارعت السلطات الفرنسية إلى إرسال الإمدادات وكانت القوات تحت قيادة الجنيرال " كولينودانوس" قائد القطاع العسكري بمعسكر لتنعقد المواجهة أيضا بين الجزائريين و الفرنسيين.[4]

في 19 ماي 1881 بمنطقة المويلك الواقعة قرب قسر الشلالة بمرتفعات القصور ، و حسب التقارير الفرنسي فإن المعركة سجلت خسائر للطرفين ، و بالنظر إلى التصاعد العددي لقوات الإحتلال التي كانت تتلقى الإمدادات من كل المناطق فقد تضاعف الضغط على الشيخ بوعمامة الذي إضطر إلى الإنسحاب نحو منطقة فقيق بالمغرب ، و في 16أفريل 1882 طاردت قوات

[1]- إبراهيم مياسي ، الإحتلال الفرنسي للصحراء ،المرجع السابق ص277.

[*] نسبة إلى المكان التي جرت فيه المعركة وهو يقع بين عين تاريت و قصر الشلالة ،ينظر عبد الحميد زوزو، ثورة بوعمامة 1881، 1908 ،المرجع السابق، ص 08.

[2]- عبد الحميد زوزو ،أضواء على تاريخ بوعمامة...،المرجع السابق، ص 81 .

[3]- إبراهيم مياسي ، الإحتلال الفرنسي ... المرجع السابق ، 279 .

[4]- الشريف محمد ولد الحسين ، من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال 1862-1830 ، القصبة للنشر، ص 24.

الإحتلال الشيخ بوعمامة على التراب المغربي ، و لكنه رد بالهجوم على شط تيغري و كلف الإحتلال خسائر فادحة[1].

وفي جويلية 1883 إستقر الشيخ بوعمامة بمسقط رأسه قرية الحمام الفوقاني بفقيق من أجل معاودة تنظيم صفوفه ، لكن السلطات الفرنسية أرسلت برقية وقعها الجنيرال " سوسي" قائد الفيلق التاسع عشر إلى حكومة باريس ، يدعوها فيها إلى الضغط على سلطات المغرب ، كي يطرد الشيخ بوعمامة من الأراضي المغربية على أساس أنه يمثل خطرا على مصالح فرنسا بالمنطقة[2].

ويقول عبد الكريم غلاب أن إستمرار ثورة بوعمامة لمدة 23 سنة (1881- 1904) تعود إلى القوة البشرية التي جمعها في الصحراء (في جنوب الجزائر) عل الحدود المغربية الجزائرية و تنقله بين المغرب و الجزائر ، و لكن ثورته إنتهت لسببين :

- إنعدام التنسيق بين المجاهدين و فرار بعض القبائل و انضمامها للجيش الفرنسي.

- تفوق الجيش الفرنسي بالسلاح و التنظيم و التقنية العسكرية التي كانت تأتي من فرنسا ومن جهات مختلفة أخرى.[3]

و بالتالى نقول أن بوعمامة قاد إنتفاضة ضد العدو الفرنسي لم يتوقف فيها ولم يستسلم إلا بوفاته سنة 1908 ، و من أهم النتائج المستخلصة نذكر ما يلي :

- المقاومة هي حلقة مكملة من حلقات النضال المسلح بدأها الأمير عبد القادر و عمقها أولاد سيدي الشيخ .

[1]- الشريف محمد ولد حسين ، المرجع السابق ، ص24.

[2]- المرجع نفسه، ص 25.

[3]-عبد الكريم غلاب ، قراءة جديدة في المغرب العربي ، العهد التركي في تونس و الجزائر ،ط 1،ج3 ، دار المغرب الاسلامي، بيروت، 2005 ، ص74.

– تمثل ثورة الشيخ بوعمامة المرحلة النهائية من إستراتيجية الزعامات الوطنية في مواجهة الاستعمار الفرنسي عن طريق المقاومة الشعبية التي تعتمد أساسا على العامل الديني في تعبئة الجزائريين لمقاومة الإحتلال.[1]

– ألفت المقاومة ووحدت بين القبائل العمور و الشعانبة ، فأصبحت قوى يحسب لها ألف حساب بعدما كانت قبائل متناحرة حول الكلأ و الآبار، فجاءت مقاومة الشيخ بوعمامة شاملة للتل و الصحراء. [2]

– كشفت ثورة بوعمامة عن ضعف الفرنسيين في مواجهة المقاومة .

– إن المقاومة الشيخ بوعمامة باتمام مشاريع السكة الحديدية في المنطقة و ربط الشمال بالجنوب.[3]

و منه نستنتج أنه بالرغم ما تعرض له الشعب الجزائري من جراء هذا الإحتلال الغاشم إلا أنه لم يستسلم و لم يرضخ له بسهولة حيث قام بكل ما بوسعه ليتخلص من قيودها و تشريعاتها العقارية التي فرضها هذا الإستعمار ، فقام بثورات و تقديم عرائض و إحتجاجات بالإضافة إلى رد فعل آخر تمثل في الهجرة .

[1]–بشير بلاح ،المرجع السابق ، ص 310.

[2]– عبد الحميد زوزو ، ثورة بوعمامة ، الجانب السياسي 1883– 1908،موفم للنشر، K.N.A.G ،ص41.

[3]– ابراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي ...،المرجع السابق،ص125.

المبحث الثاني: الهجرة الجزائرية ودوافعها

فرض الوضع الجديد الذي عرفته الجزائر بعد الاحتلال نتيجة السياسة الاستعمارية، ومما حملته تغيرات جذرية من جميع مناحي حياة الجزائريين في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية على الجزائريين فُرادا وجماعات الاختيار بين حلين، إما أن يقيموا تحت سلطة الاحتلال ويمتثلون لقوانينها وتنظيماتها الغربية عن ثقافتهم وأنظمتهم أو الخروج من تحت سلطتهم.

ونتيجة لهذه الإجراءات والقوانين الفرنسية التعسفية وتطبيقاتها الجائرة على الجزائريين، فكانت ردة فعلهم ضد هذه السياسة حدوث هجرات عديدة متفاوتة الاتجاهات وانقسمت بدورها إلى هجرات داخلية وخارجية.

أ- مفهوم الهجرة: يعني أن هجر يكون من جهة واحدة، واسم الهجرة مأخوذة من مهاجر، والهجرة الخروج من الأرض إلى أرض المهاجرين، وتشتق منه تهجَّر فلان بالمهاجرين، وتعتبر من الناحية الإسلامية فرض وواجب على كل مؤمن بالله أن يلتحق بأرض الشهادة (دار الإسلام) ويترك دار الحرب (أرض الكفر)[1]. فشرعية الهجرة في النصوص القرآنية تدل على ذلك ما جاء في سورة التوبة ﴿**الَّذِينَ آَمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ**﴾[2].

أما جونارJounard فقد أعطى لها تعريف آخر بقوله: «أنها تركُ بلد والالتحاق بغيره سواء منذ الميلاد أو منذ مدة طويلة بقصد الإقامة الدائمة وغالبا بقصد تحسين الوضعية بالعمل»[3].

[1]- إبراهيم مهديد، «بعض العناصر تفكير المقارنة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغربيا»، أعمال الملتقى حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830- 1962، منعقد 30-31 أكتوبر 2006،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 59.

[2]- سورة التوبة، الآية: 20.

[3]- عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914- 1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 12.

ب- دوافع الهجرة الجزائرية:

كانت أولى هجرات المسلمين الجزائريين من الوهلة الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، ومنذ سنة 1832 تكونت طائفة من المهاجرين لأنها السنة التي تفجر فيها الاضطهاد الفرنسي للجزائر تمثل في عمليات الإبادة الوحشية، كما تحكمت في هذه الهجرة عوامل عدة أهمها:

ب1- الأسباب الاقتصادية:

عاشت الجزائر وضعية اقتصادية مزرية خلال الفترة الاستعمارية، وقد أحجمت السلطات الفرنسية على التضييع في الجزائر، وذلك من أجل إبقائها تابعة للاقتصاد الفرنسي[1]، بالإضافة إلى ذلك قامت أيضا بتدمير الصناعة التقليدية سنة 1863 من خلال تطبيق قانون النظام الحرفي وارتفاع أسعار المواد الأولية بالنسبة للحرفيين.[2]

ومن أهم أسباب الهجرة مصادرة الأراضي من الفلاحين ومنحها إلى المعمرين أو الشركات الاستعمارية الكبرى[3]، حيث كانت عن طريق القوة تحت حجج واهية، إذ أن فرنسا أصدرت العديد من القوانين تتعلق بمصادرة الأراضي كما وضحنا في دراستنا السابقة.

وقد وضحت الإحصائيات حول هذه القوانين والمساحات المجردة من أصحابها غصبا وتطورت سياسة المصادرة مع مراحل التوسع الاستيطاني. وقد قامت السلطات الاستعمارية بتطبيق سياسة ضريبية مجحفة اتبعتها، والتي دفعت بالجزائريين إلى الهجرة.[4]

---

[1]- عمار بوحوش، العمال الجزائريون...، المرجع السابق، ص 159.

[2]- فايزة فريحات، كمال بن يحيى، الهجرة الجزائرية في فرنسا العودة والإدماج، مذكرة ليسانس، قسم علم الاجتماع والفلسفة، قسنطينة، 1983- 1984، ص 29.

[3]- ليندة علال، فايزة قالمي، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا أسبابها ونتائجها، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان الاحتلال 1830- 1962، ص 211.

[4]- جمال يحياوي، دوافع الهجرة الجزائرية إلى الخارج خلال القرن التاسع عشر، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان الاحتلال 1830- 1962، ص 51.

ب2- الأسباب الاجتماعية:

كان إلحاق الجزائر بفرنسا سنة 1834، وإصدار قانون مجلس الشيوخ (سيناتوس كونسيلت) سنة 1863، وقانون الأهالي وإنشاء محاكم الاضطهاد سنة 1902، والتجنيد الإجباري 1912، وخرق لجميع مبادئ الديمقراطية[1].

كما ظنوا أنهم بهجرتهم هذه يستطيعون بناء مستقبلهم وفق ما يتماشى مع رغباتهم المتمثلة في أن الهجرة تمنح لهم فرص غير محدودة للعمل، وكما يتضح لنا الهدف الرئيسي للهجرة هو الحصول على الكفاءة التي تفتح المجال للمشاركة في مسايرة مسؤولية عند عودتهم، وكذلك تدهور المستويات المعيشية نظرا لفقدانهم أراضيهم وانتشار البطالة والفقر... وغيرها من ظروف المعيشة.[2]

وقد كان الجزائريون قد أحسوا بانهم مساجين في بلادهم بذلك هاجروا، وهذا لا يعني بأن الذين لم يهاجروا كانوا راضين بالوضع المعاش لكن الظروف المادية لا تسمح لهم بذلك يعني بأن الهجرة لم تكن عامة وشاملة، كما تنوعت الهجرة الجزائرية إلى البلاد العربية الإسلامية منذ السنوات الأولى للاحتلال (1847- 1914) فكانت نحو تونس وسوريا والحجاز وفرنسا منذ الحرب العالمية الأولى[3].

ج- واقع الهجرة في نهاية القرن التاسع عشر:

[1]- ليندة علال، فايزة قالمي، المرجع السابق، ص 215.

[2]- رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، المرجع السابق، ص 319.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 319.

لقد هاجرت مئات العائلات الجزائرية منذ الاحتلال الفرنسي وزادت حدتها عند فشل المقاومات الكبرى في نهاية القرن التاسع عشر لبلاد القبائل والجنوب الغربي للقطاع الوهراني، وتأكد الجزائريون أنهم سيخضعون لقانون الكافر والتشريعات الاستثنائية الأخرى.[1]

واعتبارا للعوامل السابقة الذكر، فقد قام الجزائريون الذين أتاحت لهم الفرص بتحدي الإدارة الاستعمارية والذهاب سرا إلى المناطق الإسلامية السابقة الذكر وأحيانا أخرى علانية متعرضين لمواد قانون الهجرة الفرنسي الذي ضايق الجزائريين وأغلق باب الهجرة في وجههم.[2]

د- اتجاهات الهجرة الجزائرية:

هناك اتجاهات قصدتها الهجرة الجزائرية خلال الفترة الاستعمارية هما البلدان العربية وأوروبا (فرنسا) وكانت هذه الهجرات أحيانا فردية وجماعية أحيانا أخرى.

د-1- الهجرة نحو البلدان العربية:

بدأت الهجرة الجزائرية بالاتجاه إلى العالم الإسلامي مع نهاية القرن التاسع عشر بحيث كانت البلدان الإسلامية أهم وجهة للجزائريين لعدة أسباب أهمها: الملائمة الدينية والثقافية واحتضانه لأهم الأماكن المقدسة الإسلامية[3]، ويعود ذلك بمثابة أحد طرق تتوجه لها الهجرة الجزائرية وكان ذلك قبل سقوط الجزائر، بحيث كانوا يرحلون لأداء فريضة الحج أو طلب العلم، وبعد الاحتلال أخذت صيغة مغايرة للفترة السابقة.[4]

- **نحو سوريا:**

[1]- Ageron (Ch R), les algériens Musulmans, T02, OPCIT, P 1081, 1082.

[2]- محمد بليل ،التشريعات...، المرجع السابق، ص 166.

[3]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص 320.

[4]- عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 12.

كانت هناك حركات مختلفة وأهمها 1888- 1889- 1890 وأخيرا 1911، والتي تنحصر أسبابها في ثلاث عوامل دون سواها، العمل الديني والسياسي والاقتصادي، والحقيقة أن ليست كل حركة لها أسبابها ومميزاتها الذاتية، فإن وجود الأمير عبد القادر كان اكبر مشجعا للتوجه إلى سوريا[1]، بالإضافة إلى دور الدعاية العثمانية التي لعبت دورا هاما في هجرة الجزائريين نحو بلاد الشام[2]، وكان أهم موجات الهجرات إليها:

- هجرة نحو 200 عائلة زواوية عام 1864.
- هجرة الأعداد من العائلات القبائلية عام 1871.
- هجرة عدد كبير من أسر ملیانة سنة 1899.[3]

ولم تتوقف موجات الهجرات إلى سوريا، أما عام 1910، فشهدت سوريا نزوحا كبيرا من نواحي سطيف وبرج بوعريريج من طرف الجزائريين وبعد بيع ممتلكاتهم[4].

أما أخطر هذه الهجرات فتمثلت في هجرة سكان تلمسان،حيث شد انتباه السلطات في البلد الأم ، مع العلم أن هجرة سنة 1910 لا تقل أهمية عنها من الناحية العددية[5]، بحيث غادر أكثر من 1200 عائلة من هذه المنطقة نحو سوريا أي حوالي 20000 مهاجر، ويقول **عميراوي احميدة:**

" أنها أثارت هذه الموجة جدلا كبيرا في الأوساط الفرنسية التي وجهت اتهامات إلى الدولة العثمانية على أنها وراء هذه العملية"[6]، أما **أجيرون** فيقول:" لقد حاول الحاكم العام تفسير هذه الهجرة بأنها عمل تحريض خارجي، وتارة بأنها نتيجة التعصب الديني والخوف من التجنيد، وتارة أخرى بأنها نتيجة

[1]- نادية طرشون، المرجع السابق، ص 285.
[2]- عمار هلال، المرجع السابق، ص 55.
[3]- سعد الله أبو القاسم ، الحركة الوطنية، ج2، المرجع السابق، ص 130.
[4]- إبراهيم مهديد، بعض العناصر ... المرجع السابق، ص 63.
[5]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 754.
[6]- احميدة عميرواي ، آثار السياسة الاستعمارية...، المرجع السابق، ص- ص: 51- 53.

الأزمة الاقتصادية ولكن من المؤكد هو أنه لولا هذه الهجرات التي حدثت في 1910 و1911 وما تبعها من تحقيقات شاملة لما بلغ شيء إلى مسامع الرأي العام في البلد الأم (الجزائر) ".[1]

- **نحو مصر:**

كانت منذ 1870- 1916 حينها رحل الكثير من الطلبة والعلماء الجزائريين إلى مصر في ق 18 لطلب العلم والرزق، ولوقوع مصر في طريق الحج واحتضانها للجامع الأزهر ذي الشهرة الواسعة، أما في ق 19 تكاد الوثائق أن تكون منعدمة باستثناء الوثائق المحفوظة بالأرشيف الفرنسي، هذا بالنسبة لهجرة العلماء الجزائريين إلى مصر، وكان قد عثر الدكتور عمار هلال على وثيقة هامة يرجع تاريخها إلى سنة 1870 تعطي لنا بعض أسماء العائلية التي هاجرت إلى مصر واستقرت بها.[2]

- **نحو المغرب الأقصى:**

رغم حالة التأزم والتوتر التي ميزت العلاقات الجزائرية المغاربية، هذا الأمر لا يحول دون انتقال العديد من الجزائريين إلى المغرب الأقصى والاستقرار بها، كما ازدادت وتيرة الهجرة إليها بعد سقوط الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي، بحيث تعتبر "وجدة" و"فاس" و"مراكش" و"طنجة" الأكثر استقطابا للجزائريين وكان اغلبهم من الغرب الجزائري[3]، كما عرف المغرب توافد كبير من الهجرات والعشائر التابعة لقبائل الجنوب الوهراني، وهذا ما دفع بالإدارة الفرنسية أن توجه أصابع الاتهام إلى الطريقة الدرقاوية وإلى طريقة بوعمامة فيما بعد سنة 1881[4].

- **نحو تونس:**

[1]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 762.

[2]- عمار هلال، المرجع السابق، ص 161.

[3]- نادية طرشون، المرجع السابق، ص، ص 267، 268.

[4]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 762.

تعود هجرة الجزائريين إلى تونس إلى عهود ما قبل الاحتلال، وارتفع عددهم بعد سنة 1830 كما اتسعت موجات حركة الهجرة خوفا من الثأر والقمع السياسي الفرنسي بفشل أعمال المقاومة الوطنية، ووصل عددهم 1600 شخص مهاجر.[1]

د-2- الهجرة نحو أوروبا(فرنسا):

يتفق أغلب الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا بان قد تمت في مرحلتها الأولى دون إثارة الانتباه إليها لذلك يصعب على الباحث تحديد سنة بعينها كبداية للهجرة نحو فرنسا، ولكن من المؤكد أنها بدأت قبل سنة 1874 وهي السنة التي صدر فيها المرسوم الذي يقيد الهجرة إلى فرنسا بالحصول على إذن السفر[2]، وهذا النوع من الهجرة لم يعرفه الجزائريون بشكل كثيف باستثناء المجندين في الجيش الفرنسي كالصبايحية الذين شاركوا في حرب 1870 أو المجندين الطوعيين الآخرين من العمال وبعض الرعاة[3]، حيث كانوا الرعاة الذين كانوا يرافقون أغنام يستخدمهم المعمرون إلى مدينة مرسيليا ثم التجار المتجولون هم في طليعة المهاجرين، وكانت الأسباب الاقتصادية بالدرجة الأولى الدافع نحو الهجرة إلى فرنسا. ولذا كانت بدايتها مقيدة كما ذُكر في السابق إلى غاية 1913، لكنها أصبحت خلال الحرب العالمية الأولى ظاهرة بارزة نظرا لتشجيع السلطات الفرنسية على ذلك.[4]

واستنادا على إحصائية قدمتها الإدارة الاستعمارية سنة 1912 المهاجرين الجزائريين لم يتجاوز عددهم 4300، وقد استقر أغلبهم في المناطق الشمالية من فرنسا.[5]

[1]- نادية طرشون، المرجع السابق، ص، ص 267، 268.

[2]- جيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية (1867- 1968)، ط.خ، منشورات ANEP، ص 12.

[3]- محمد بليل ، التشريعات ...، المرجع السابق، ص 167.

[4]- بوزيان سعدي، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954، التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر، ط2، شالة للطباعة والنشر، 2009، ص 11.

[5]- احميدة عميراوي ، أثار السياسة ...، المرجع السابق، ص 53.

ومنه نستخلص أن الهجرة ما هي إلا ردة فعل عن السياسة الفرنسية التي مارست في حق الشعب الجزائري أبشع الطرق باستغلاله واستغلال أرضه، لذا وجد في الهجرة وسيلة للتخلص من هذه السياسة وقيودها بغرض الحرية وإيجاد سبل عيش.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في مجال التشريع العقاري 1870- 1914م توصلنا إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

-كانت القبائل و الأعراش تشكل قاعدة الهرم الاجتماعي و الأساس في المجتمع الجزائري،كما مثلت الأرض أكثر من رمز و لحمة للجزائريين و أن العمل بها مثل مصدر رزقهم الأساسي لأن نسبة الذين كانوا يعيشون على الزراعة بلغ أكثر من 70% من مجمل عدد السكان .

-تضمن نظام ملكية الأرض و إستغلالها قبل الإحتلال أنواع من الأراضي : أراضي الحكومة (البايلك)،أراضي الأوقاف الإسلامية، و أراضي عرش(المشاعة) و المساحات الفردية.

- وكان على فرنسا عند دخولها الجزائر لتحقيق سياسة استيطانية اتبعت منذ الأشهر الأولى سياسة سلب ما بأيدي الأهالي من أرض بشتى الوسائل و منحها للمهاجرين من فرنسا و غيرها إلى الجزائر، و من بين الوسائل التي لجأت إليها لتحقيق ذلك هي استغلال عجز أغلبية الجزائريين القاطنين في هذه الأراضي عن تقديم أوراق الملكية التي تثبت لهم هذا الحق،كما عمدت فرنسا إلى إتلاف ما أمكنها من وثائق ملكية الأراضي و بذلك قامت بمصادرة الأراضي وتأمينها ، ونقل ملكيتها بواسطة جملة من الإصدارات و الإجراءات أهمها : قرار كلوزيل8سبتمبر 1830 و قرار 1844 و قرارجويلية1846وإلى غيرها من القرارات.
- و كانت سياسة الاستيطان مقننة طبقا للقوانين التي وضعها الحكم العسكري 1830 – 1870،بحيث كانت تتطلب انتزاع أراضي الجزائريين و إعادة توزيعها على المستوطنين ، و يعد الاستيطان نوع من أنواع الاستعمار أخطر أنواعه تمكن من الأرض و ركز على الهجرة بحيث شجع الفرنسيين و الأوربيين على حد سواء مهما كانت جنسياتهم،و أقيمت لهم مراكز استيطانية و إنشاء قرى جديدة ،بحيث شكلت الفترة الممتدة من 1841 إلى غاية 1860 مرحلة توسع شرسة على حساب الأراضي الجزائرية.

- مثلت القوانين و المراسيم السابقة داعمة لمصادرة الأراضي الجزائرية وتسهيل عملية المراقبة والسيطرة والتخلص على الملكية الجزائرية.
- وبعد إقامة الإمبراطورية الفرنسية الثانية اتخذت سياسة العقارية منحى آخر في اتجاهها في القضاء على الملكية الجزائرية، وكان قانون السيناتوس كونسيلت لعام 1863 يعد من أخطر القوانين العقارية، والذي كان في ظاهره يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي تحت أيديهم سواءا كانت في الأصل ملكا أو مشاعا بين الأعراش،كما هدفت فرنسا من وراءه هي إضعاف الأسر الأرستقراطية وتفكيك وهكذا تحكمت فرنسا في إحدى الخلايا الأساسية للمجتمع الجزائري وهو العرش.
- أما بعد مرحلة الجمهورية الفرنسية الثالثة التي دعمت هذه السياسة بقوة وترجيح كفة المستوطنين على كفة الجزائريين، بحيث عرفت سياسة استيطانية شرسة سعت إلى إلحاق الجزائر كلها بفرنسا تمثلت وسائلها الكبرى في انتزاع الأراضي وإعطائها لحثالات المستوطنين وجلب أعداد هائلة من المهاجرين من الألزاس واللورين، وذلك بعد صدور قرار 1871 القاضي بمصادرة أراضي القبائل الثائرة، وهذا القرار بمثابة حجة لانتزاع أراضي الجزائريين وتوطين هؤلاء العناصر الجدد محلهم.
- سعت فرنسا عازمة إلى فرنسة العقار الجزائري وما زاد من الأمور تعقيدا تلك القوانين العقارية التي أقرتها الجمهورية الثالثة، وذلك في إطار الخطة الاستيطانية الشاملة باعتبارها أراضي فرنسية، وتجلت هذه السياسة في قوانين أهمها: قانون فارني 26 جويلية 1873 الذي هدف إلى إقرار الملكية الخاصة، وكان قانون 1887 جاء ليمكن الكولون من الأراضي وبيعها بأثمان بخصة بالمزاد العلني، أما قانون 1897 قد جدد مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أهملت في القانونين السابقين 1873 و1887، ونظرا لإصرار فرنسا في تقدم أكثر في إطار الفرنسة وبطرق ملتوية، لجأت إلى تطبيق هذه القوانين الجائرة على الجزائريين، لما كان لها من نتائج عكسية ووخيمة على الجزائريين، بحيث سلبت منهم الأراضي وأصبحت

بيد الكولون، فأصبح الفلاح الذي كان مالكاً للأرض خماساً فيها تحت رأفة المعمرين الإقطاعيين وفي المقابل يتقاضون أجوراً زهيدة، واستغلوا من طرف المعمرين أشبع استغلال، وزيادة على ذلك إرهاقهم بالضرائب الثقيلة، وبالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار المجاعات والفقر والأمراض والأوبئة وتدهور الوضع الصحي وبالتالي أدى إلى كثرت الوفيات لدى الأهالي.

- ونتيجة لهذه السياسة القهرية دفعت بالجزائريين للقيام بردود أفعال مختلفة تمثلت في المقاومات بين فردية وجماعية مسلحة أمثال المقراني 1871م وثورة بوعمامة 1881م ، بالإضافة إلى الاحتجاجات والعرائض المختلفة، ورد فعل آخر تمثل في هجرة الجزائريين إلى البلدان العربية وأوروبا (فرنسا).

وفي الأخير نقول أن فرنسا سعت جاهدة ببذل مجهوداتها وأعز ما تملك لتسخير إمكانياتها للغلاة للمعمرين، وأن كل هذه الأعمال المرتكبة في حق الجزائريين لم يسع الأقلام على تدوينها وذكر حقائقها ، ويبقى الغموض راسخا على تاريخنا وعلى ما عاناه شعبنا المجيد الذي ذاق من ويلات الحروب والمآسي على مر التاريخ .

ملاحق

الملحق رقم 02

العنوان : تطبيقات قانون 26 جويلية 1873.

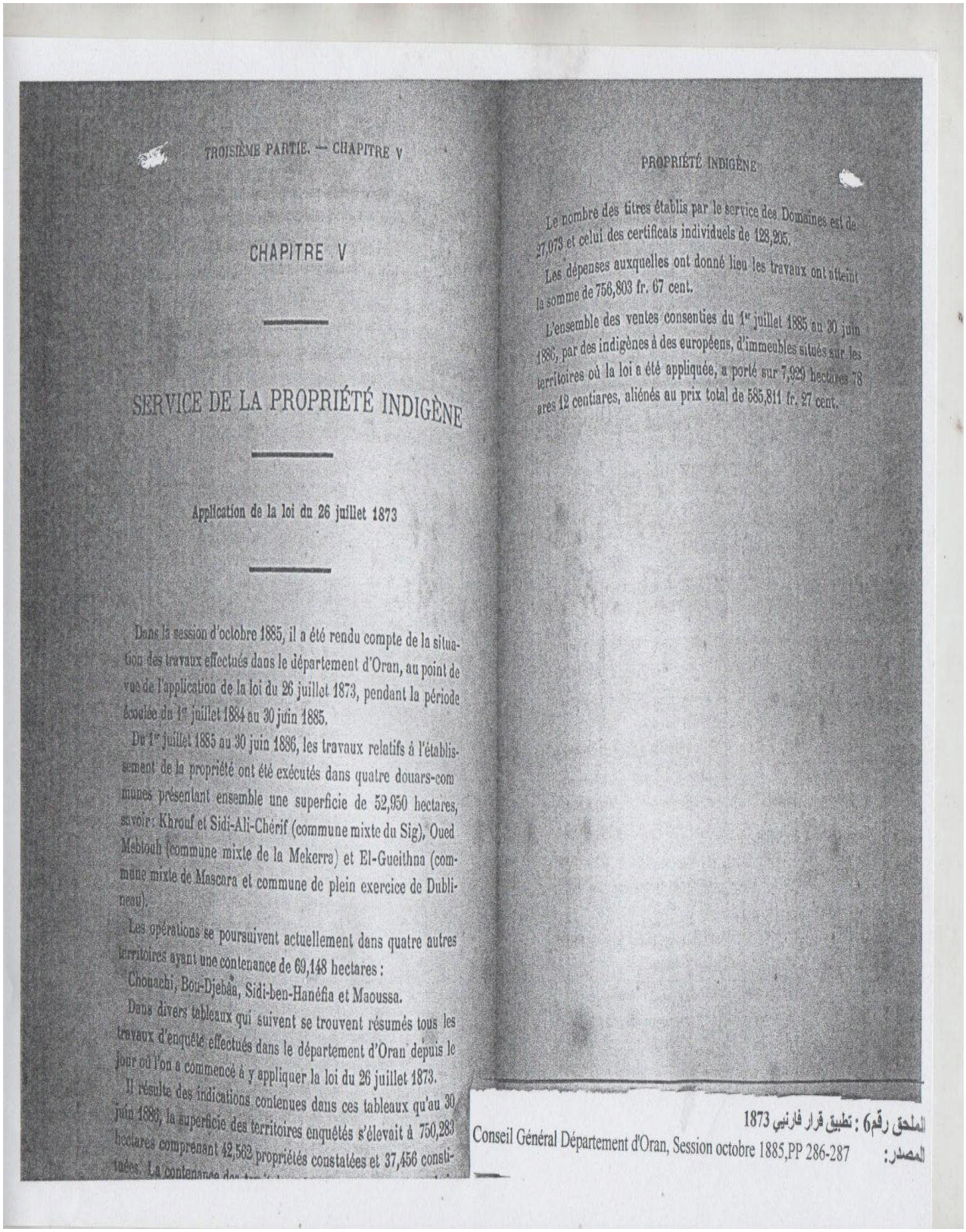

TROISIÈME PARTIE. — CHAPITRE V

CHAPITRE V

SERVICE DE LA PROPRIÉTÉ INDIGÈNE

Application de la loi du 26 juillet 1873

Dans la session d'octobre 1885, il a été rendu compte de la situation des travaux effectués dans le département d'Oran, au point de vue de l'application de la loi du 26 juillet 1873, pendant la période écoulée du 1er juillet 1884 au 30 juin 1885.

Du 1er juillet 1885 au 30 juin 1886, les travaux relatifs à l'établissement de la propriété ont été exécutés dans quatre douars-communes présentant ensemble une superficie de 52,950 hectares, savoir: Khrouf et Sidi-Ali-Chérif (commune mixte du Sig), Oued Mebtouh (commune mixte de la Mekerra) et El-Gueithna (commune mixte de Mascara et commune de plein exercice de Dublineau).

Les opérations se poursuivent actuellement dans quatre autres territoires ayant une contenance de 69,148 hectares :

Chouachi, Bou-Djebâa, Sidi-ben-Hanéfia et Maoussa.

Dans divers tableaux qui suivent se trouvent résumés tous les travaux d'enquête effectués dans le département d'Oran depuis le jour où l'on a commencé à y appliquer la loi du 26 juillet 1873.

Il résulte des indications contenues dans ces tableaux qu'au 30 juin 1886, la superficie des territoires enquêtés s'élevait à 750,283 hectares comprenant 42,562 propriétés constatées et 37,456 consti-

PROPRIÉTÉ INDIGÈNE

Le nombre des titres établis par le service des Domaines est de 27,073 et celui des certificats individuels de 128,205.

Les dépenses auxquelles ont donné lieu les travaux ont atteint la somme de 756,803 fr. 67 cent.

L'ensemble des ventes consenties du 1er juillet 1885 au 30 juin 1886, par des indigènes à des européens, d'immeubles situés sur les territoires où la loi a été appliquée, a porté sur 7,929 hectares 78 ares 12 centiares, aliénés au prix total de 585,811 fr. 27 cent.

الملحق رقم6 : تطبيق قرار فارنيي 1873

المصدر: Conseil Général Département d'Oran, Session octobre 1885,PP 286-287

المصدر : Conseil général du département d'Oran,Session,1885 , pp 286 – 287

محمد بليل، التشريعات...، المرجع السابق ، ص201.

الملحق رقم 03

العنوان : تطبيقات قانون سيناتوس كونسيلت الصغير1887

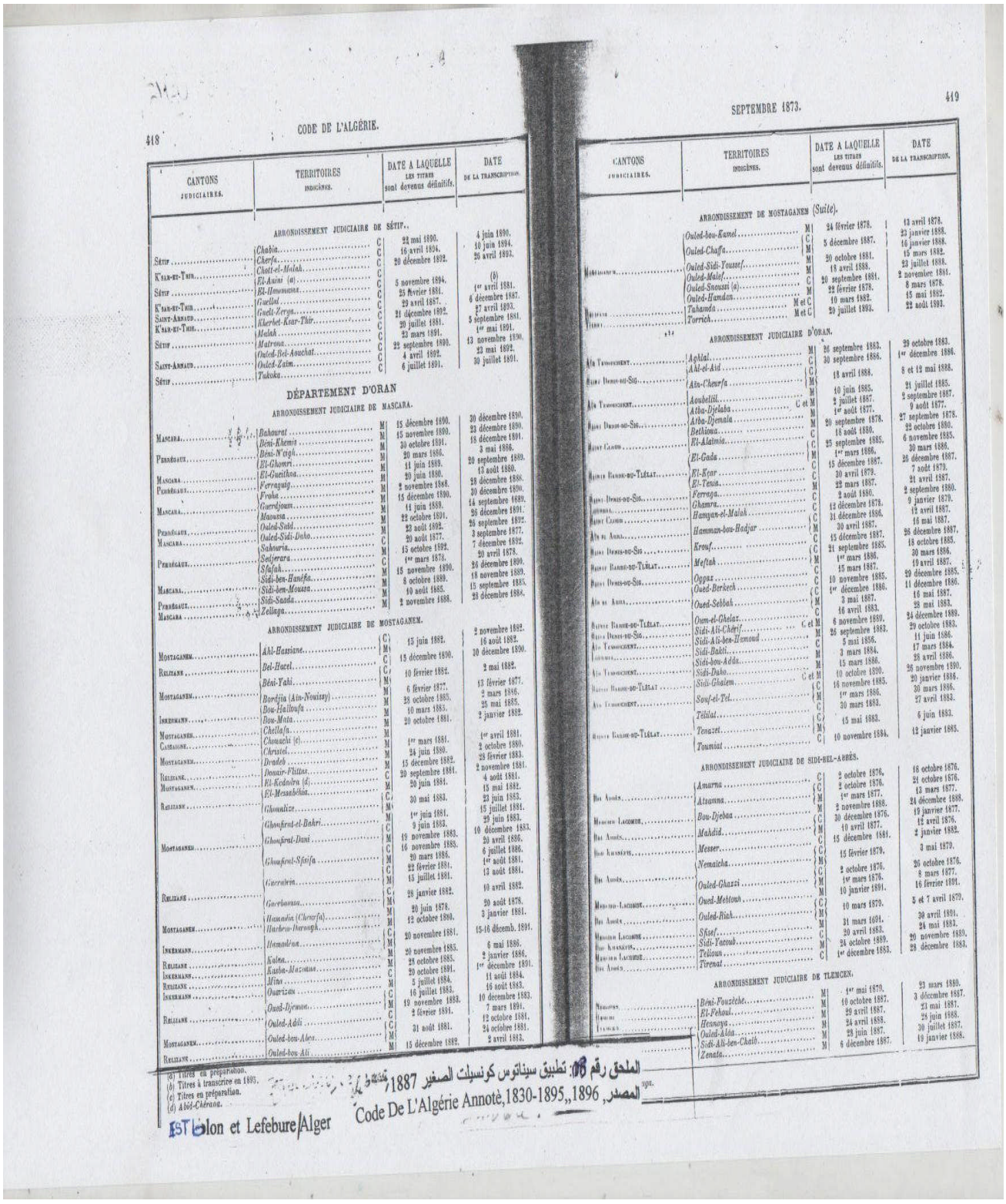

418 CODE DE L'ALGÉRIE.

CANTONS JUDICIAIRES.	TERRITOIRES INDIGÈNES.		DATE A LAQUELLE LES TITRES sont devenus définitifs.	DATE DE LA TRANSCRIPTION.
	ARRONDISSEMENT JUDICIAIRE DE SÉTIF.			
Sétif	Chabia	C	22 mai 1890.	4 juin 1890.
	Cherfa	C	16 avril 1894.	10 juin 1894.
K'sar-el-Tir	Chott-el-Malah	C	20 décembre 1892.	26 avril 1893.
	El-Anini (a)	C	5 novembre 1894.	(b)
Sétif	El-Haounnana	C	25 février 1881.	1er avril 1881.
K'sar-el-Tir	Guellal	C	29 avril 1887.	6 décembre 1887.
Saint-Arnaud	Guelt-Zerga	C	21 décembre 1892.	27 avril 1893.
K'sar-el-Tir	Kherbet-Ksar-Thir	C	20 juillet 1881.	5 septembre 1881.
	Maïah	C	23 mars 1891.	1er mai 1891.
Sétif	Matrona	C	22 septembre 1890.	13 novembre 1890.
	Ouled-Bel-Aouchat	C	4 avril 1892.	23 mai 1892.
Saint-Arnaud	Ouled-Zaïm	C	6 juillet 1891.	30 juillet 1891.
Sétif	Takoka	C		
	DÉPARTEMENT D'ORAN			
	ARRONDISSEMENT JUDICIAIRE DE MASCARA.			
Mascara	Bahourat	M	15 décembre 1890.	20 décembre 1890.
	Béni-Khemis	M	15 novembre 1890.	23 décembre 1890.
Perrégaux	Béni-N'agli	M	30 octobre 1891.	18 décembre 1891.
	El-Ghomri	M	20 mars 1886.	3 mai 1886.
Mascara	El-Gueitna	M	11 juin 1889.	20 septembre 1889.
Perrégaux	Ferraguig	M	20 juin 1890.	13 août 1890.
	Froha	M	2 novembre 1888.	28 décembre 1888.
Mascara	Guerrijoun	M	15 décembre 1890.	30 décembre 1890.
	Mouara	M	14 juin 1889.	14 septembre 1889.
Perrégaux	Ouled-Sabi	M	22 octobre 1891.	26 décembre 1891.
	Ouled-Sidi-Dahe	M	22 août 1892.	26 septembre 1892.
Mascara	Sahouria	C	20 août 1877.	3 septembre 1877.
	Sedjerara	M	25 octobre 1892.	7 décembre 1892.
Perrégaux	Sfafah	C	1er mars 1878.	20 avril 1878.
	Sidi-ben-Hanéfa	M	15 novembre 1890.	26 décembre 1890.
Mascara	Sidi-ben-Mousa	M	8 octobre 1889.	18 novembre 1889.
Perrégaux	Sidi-Saada	M	10 août 1885.	15 septembre 1885.
Mascara	Zellaga	M	2 novembre 1888.	23 décembre 1888.
	ARRONDISSEMENT JUDICIAIRE DE MOSTAGANEM.			
Mostaganem	Ahl-Hassiane	C	13 juin 1882.	2 novembre 1882.
		M		16 août 1882.
Relizane	Bel-Hacel	C	13 décembre 1890.	30 décembre 1890.
	Béni-Yahi	M		2 mai 1882.
Mostaganem	Bordjia (Ain-Nouissy)	M	6 février 1877.	13 février 1877.
	Bou-Halloufa	M	28 octobre 1885.	2 mars 1886.
Inkermann	Bou-Mata	M	10 mars 1885.	25 mai 1885.
	Chellafa	M	20 octobre 1881.	2 janvier 1882.
Mostaganem	Chouachi (c)	M	1er mars 1881.	1er avril 1881.
Cassagne	Christel	M	24 juin 1880.	2 octobre 1880.
Mostaganem	Dradeb	M	15 décembre 1882.	28 février 1883.
	Douair-Flittax	C	20 septembre 1881.	2 novembre 1881.
Relizane	El-Kedadra (d)	C	20 juin 1884.	4 août 1881.
Mostaganem	El-Messaâbhia	M		15 mai 1882.
		C	30 mai 1883.	23 juin 1883.
Relizane	Ghomaïza	M	1er juin 1881.	15 juillet 1881.
	Ghoufirat-el-Bakri	C	9 juin 1883.	23 juin 1883.
		M		10 décembre 1883.
Mostaganem	Ghoufirat-Dani	C	19 novembre 1883.	20 avril 1886.
		M	16 novembre 1885.	6 juillet 1886.
	Ghoufirat-S'feïfa	C	20 mars 1886.	1er août 1881.
		M	22 février 1881.	13 août 1881.
	Guerraïria	C	15 juillet 1881.	
Relizane		M	28 janvier 1882.	10 avril 1882.
	Guerbaussa	C	20 juin 1878.	20 août 1878.
		M	12 octobre 1880.	3 janvier 1881.
	Hamadria (Chouïfa)	M		
Mostaganem	Harbeu-Darough	C	20 novembre 1881.	15-16 décemb. 1891.
		M		
Inkermann	Hamadrina	C	20 novembre 1885.	6 mai 1886.
		M	28 octobre 1885.	2 janvier 1886.
Relizane	Kalsa	M	20 octobre 1891.	1er décembre 1891.
Inkermann	Kasba-Mazouna	C	5 juillet 1884.	11 août 1884.
Relizane	Mina	M	16 juillet 1883.	16 août 1883.
Inkermann	Ouarizan	C	19 novembre 1883.	10 décembre 1883.
		M	2 février 1891.	7 mars 1891.
Relizane	Oued-Djemaa	C	31 août 1881.	12 octobre 1881.
	Ouled-Addi	C		24 octobre 1881.
Mostaganem	Ouled-bou-Abra	M	15 décembre 1882.	2 avril 1883.
Relizane	Ouled-bou Ali	M		

(a) Titres en préparation.
(b) Titres à transcrire en 1895.
(c) Titres en préparation.
(d) Abid-Chérana.

419 SEPTEMBRE 1873.

CANTONS JUDICIAIRES.	TERRITOIRES INDIGÈNES.		DATE A LAQUELLE LES TITRES sont devenus définitifs.	DATE DE LA TRANSCRIPTION.
	ARRONDISSEMENT DE MOSTAGANEM (Suite).			
	Ouled-bou-Kamel	M	24 février 1878.	12 avril 1878.
		C	5 décembre 1887.	22 janvier 1888.
	Ouled-Chaffa	M		16 janvier 1888.
	Ouled-Sidi-Youssef	M	20 octobre 1881.	15 mars 1882.
	Ouled-Malef	C	18 avril 1888.	23 juillet 1888.
	Ouled-Snoussi (a)	M	20 septembre 1881.	2 novembre 1881.
	Ouled-Hamdan	M et C	22 février 1878.	8 mars 1878.
	Tahamda	M et C	10 mars 1882.	15 mai 1882.
	Torrich	M et C	20 juillet 1893.	22 août 1893.
	ARRONDISSEMENT JUDICIAIRE D'ORAN.			
	Aghlal	M	26 septembre 1883.	29 octobre 1883.
	Ahl-el-Aïd	C	30 septembre 1886.	1er décembre 1886.
		M	18 avril 1888.	8 et 12 mai 1888.
	Aïn-Cheurfa	C	10 juin 1885.	21 juillet 1885.
	Aoubellil	M	2 juillet 1887.	2 septembre 1887.
	Atba-Djelaba	C et M	1er août 1877.	9 août 1877.
	Atba-Djemala	M	29 septembre 1878.	27 septembre 1878.
	Bethioua	M	18 août 1880.	22 octobre 1880.
	El-Alalmia	C	25 septembre 1885.	6 novembre 1885.
		M	1er mars 1886.	30 mars 1886.
	El-Gada	C	15 décembre 1887.	26 décembre 1887.
	El-Kear	C	30 avril 1879.	7 août 1879.
	El-Tenia	C	22 mars 1887.	21 avril 1887.
	Ferraga	M	2 août 1880.	2 septembre 1880.
	Ghamra	C	12 décembre 1878.	9 janvier 1879.
	Hamyan-el-Malah	C	31 décembre 1886.	12 avril 1887.
		M	30 avril 1887.	16 mai 1887.
	Hamman-bou-Hadjar	C	15 décembre 1887.	26 décembre 1887, 18 octobre 1885.
	Kreuf	C	21 septembre 1885.	30 mars 1886.
	Meftah	M	1er mars 1886.	19 avril 1887.
	Oggaz	C	15 mars 1887.	29 décembre 1885.
	Oued-Berkech	C	10 novembre 1885.	11 décembre 1886.
		M	1er décembre 1886.	16 mai 1887.
	Oued-Sebbah	C	3 mai 1887.	28 mai 1883.
		M	16 avril 1883.	24 décembre 1889.
	Oum-el-Ghelaz	C et M	6 novembre 1889.	29 octobre 1883.
	Sidi-Ali-Chérif	M	26 septembre 1883.	11 juin 1886.
	Sidi-Ali-ben-Hamoud	C	5 mai 1886.	17 mars 1884.
	Sidi-Bakti	M	3 mars 1884.	28 avril 1886.
	Sidi-bou-Adda	M	15 mars 1886.	26 novembre 1890.
	Sidi-Daho	C et M	10 octobre 1890.	20 janvier 1886.
	Sidi-Ghalem	C	16 novembre 1885.	30 mars 1886.
		M	1er mars 1886.	27 avril 1883.
	Souf-el-Tel	C	30 mars 1883.	
		M	15 mai 1883.	6 juin 1883.
	Télilat	C	10 novembre 1884.	12 janvier 1885.
	Tenazet	M		
	Touniat	C		
	ARRONDISSEMENT JUDICIAIRE DE SIDI-BEL-ABBÈS.			
	Amarna	C	2 octobre 1876.	18 octobre 1876.
		C	2 octobre 1876.	21 octobre 1876.
	Atsamna	M	1er mars 1877.	13 mars 1877.
	Bou-Djeba	C	3 novembre 1888.	24 décembre 1888.
		M	30 décembre 1876.	19 janvier 1877.
	Mahdid	C	10 avril 1877.	12 avril 1876.
		M	15 décembre 1881.	2 janvier 1882.
	Messer	C	15 février 1879.	3 mai 1879.
	Nemaïcha	C	2 octobre 1876.	26 octobre 1876.
		M	1er mars 1876.	8 mars 1877.
	Ouled-Ghazzi	C	10 janvier 1891.	16 février 1891.
		M		
	Oued-Mebtouta	C	10 mars 1879.	5 et 7 avril 1879.
	Ouled-Riah	M	31 mars 1891.	30 avril 1891.
	Sfisef	C	20 avril 1883.	24 mai 1883.
	Sidi-Yacoub	C	24 octobre 1889.	20 novembre 1889.
	Telioun	C	1er décembre 1883.	28 décembre 1883.
	Tirenat	C		
	ARRONDISSEMENT JUDICIAIRE DE TLEMCEN.			
	Béni-Fouzèche	M	1er mai 1879.	23 mars 1880.
	El-Fehoul	M	10 octobre 1887.	3 décembre 1887.
	Hennaya	M	29 avril 1887.	23 mai 1887.
	Ouled-Aïta	M	24 avril 1888.	25 juin 1888.
	Sidi-Ali-ben-Chaïb	M	28 juin 1887.	30 juillet 1887.
	Zenata	M	6 décembre 1887.	19 janvier 1888.

Estoublon et Lefebure/Alger

Code De L'Algérie Annoté,1830-1895,,1896

المصدر: الملحق رقم 03: تطبيق سيناتوس كونسيلت الصغير 1887

المصدر:

Estoublon et Lefebure Code de L'Algérie Annoté 1830 – 1896 ; 1896,pp418 – 419

محمد بليل، المرجع السابق، ص 203.

الملحق رقم 01

العنوان : الإجراءات التطبيقية لقانون 26 جويلية 1873 .

المدة الزمنية	المساحة			القيمة بالفرنك
	سنتيار	آر	هكتار	
01 جويلية 1899 30جوان 1900	93	63	5486	754.251.22
01 جويلية 1900 30جوان 1901	55	72	5510	611.861.45
01 جويلية 1901 30جوان 1902	13	60	2420	343.910.00
01 جويلية 1902 30جوان 1903	73	63	2153	364.616.88
01 جويلية 1903 30جوان 1904	77	12	2334	03
01 جويلية 1904 30جوان 1905	60	32	3287	046.073.68
01 جويلية 1905 30جوان 1906	9	42	5562	737.392.70
01 جويلية 1906 30جوان1907	24	05	4362	830.665.24
01جويلية1907 30جوان1908	07	71	4215	721.793.40
01 جويلية 1908 30جوان1909	39	74	3691	939.713.36
01 جويلية 1909 30جوان1910	43	32	4848	1.235.101.76
01 جويلية 1910 30جوان1911	70	28	5655	1.548.019.75
01 جويلية 1911 30جوان1912	58	06	4302	1.393.706.80
01 جويلية 1913 30جوان 1914	06	45	10290	2.505.885.21

المصدر : Jean-Marie mignon. La colonisation français et les algériens musulmans dans le dpt oran et les 'd'oran de 1900 à 1914 d'après les procès-verbaux des séances du conseil général d rapports du préfet ,thés : faculté des lettres et sciences humaines .

عدة بن داهة ، الاستيطان...، ج1، المرجع السابق، ص .465

الملحق رقم 05

العنوان : انتقال الملكيات العقارية ما بين الجزائريين وتوزيع أراضي الاستيطان

9. — *Répartition des terres coloniales en* 1917 :

Régions	Forêts	Ter. cultures	TOTAL
Alger	24 672 ha	365 832 ha	390 504 ha
Oran	23 926 ha	937 786 ha	961 712 ha
Constantine	145 561 ha	819 669 ha	965 231 ha
TOTAL	194 159 ha	2 123 288 ha	2 137 447 ha

10. — *Transactions foncières entre Algériens de* 1909 *à* 1917 (87) :

Années	Superficies (ha)
1909	55 353
1910	80 564
1911	72 108
1912	92 291
1913	101 892
1914	62 067
1915	38 166
1916	36 374
1917	43 285
TOTAL	582 102

الملحق رقم 10: إنتقال الملكيات العقارية ما بين الجزائريين وتوزيع أراضي الاستيطان

المصدر: Sarri (DJ),Dépossession Des Fellahs, op cit P80-81

Sarri(DJ),Dépossession Des Fellahs, op cit pp80- 81.

الملحق رقم 04

العنوان : نتائج تطبيقات قانون 1897 العقاري.

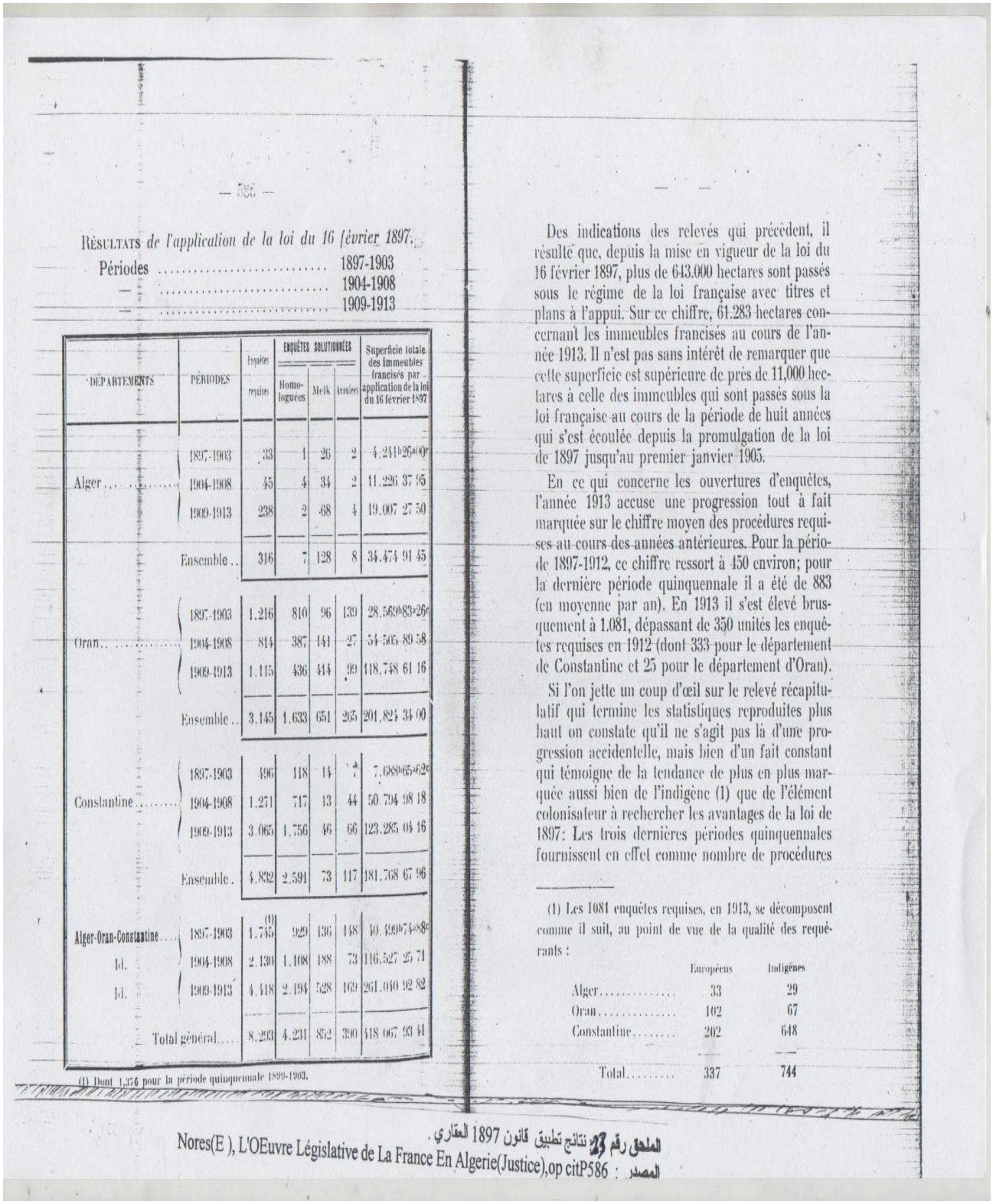

RÉSULTATS de l'application de la loi du 16 février 1897.

Périodes 1897-1903
— 1904-1908
— 1909-1913

DÉPARTEMENTS	PÉRIODES	Enquêtes requises	ENQUÊTES SOLUTIONNÉES			Superficie totale des immeubles francisés par application de la loi du 16 février 1897
			Homologuées	Melk	Arouches	
Alger	1897-1903	33	1	26	2	4.241b26a00c
	1904-1908	45	4	34	2	11.226 37 95
	1909-1913	238	2	68	4	19.007 27 50
	Ensemble..	316	7	128	8	34.474 91 45
Oran	1897-1903	1.216	810	96	139	28.569b83a26c
	1904-1908	814	387	141	27	54 505 89 58
	1909-1913	1.115	436	414	99	118.748 61 16
	Ensemble..	3.145	1.633	651	265	201.824 34 00
Constantine	1897-1903	496	118	14	7	7.689b65a62c
	1904-1908	1.271	717	13	44	50.794 98 18
	1909-1913	3.065	1.756	46	66	123.285 04 16
	Ensemble.	4.832	2.591	73	117	181.768 67 96
Alger-Oran-Constantine	1897-1903	1.745 (1)	929	136	148	40.499b74a88c
Id.	1904-1908	2.130	1.108	188	73	116.527 25 71
Id.	1909-1913	4.418	2.194	528	169	261.040 92 82
	Total général....	8.293	4.231	852	390	418 067 93 41

(1) Dont 1.376 pour la période quinquennale 1899-1903.

Des indications des relevés qui précèdent, il résulte que, depuis la mise en vigueur de la loi du 16 février 1897, plus de 643.000 hectares sont passés sous le régime de la loi française avec titres et plans à l'appui. Sur ce chiffre, 61.283 hectares concernant les immeubles francisés au cours de l'année 1913. Il n'est pas sans intérêt de remarquer que cette superficie est supérieure de près de 11,000 hectares à celle des immeubles qui sont passés sous la loi française au cours de la période de huit années qui s'est écoulée depuis la promulgation de la loi de 1897 jusqu'au premier janvier 1905.

En ce qui concerne les ouvertures d'enquêtes, l'année 1913 accuse une progression tout à fait marquée sur le chiffre moyen des procédures requises au cours des années antérieures. Pour la période 1897-1912, ce chiffre ressort à 450 environ; pour la dernière période quinquennale il a été de 883 (en moyenne par an). En 1913 il s'est élevé brusquement à 1.081, dépassant de 350 unités les enquêtes requises en 1912 (dont 333 pour le département de Constantine et 25 pour le département d'Oran).

Si l'on jette un coup d'œil sur le relevé récapitulatif qui termine les statistiques reproduites plus haut on constate qu'il ne s'agit pas là d'une progression accidentelle, mais bien d'un fait constant qui témoigne de la tendance de plus en plus marquée aussi bien de l'indigène (1) que de l'élément colonisateur à rechercher les avantages de la loi de 1897: Les trois dernières périodes quinquennales fournissent en effet comme nombre de procédures

(1) Les 1081 enquêtes requises, en 1913, se décomposent comme il suit, au point de vue de la qualité des requérants :

	Européens	Indigènes
Alger	33	29
Oran	102	67
Constantine	202	648
Total	337	744

الملحق رقم 23: نتائج تطبيق قانون 1897 العقاري.

المصدر : Nores(E), L'OEuvre Législative de La France En Algerie(Justice),op citP586

المصدر :

Nores(E),L'OeuvreLégislative de la France En Algérie (justice) , op cit ,p 586

محمد بليل ، المرجع السابق،ص 207.

قائمة المصادر

والمراجع

القرآن الكريم برواية ورش

- **المصادر:**

1-آغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، ج2، بيروت، ط1، 1996.

2-ألكسي دوطوكفيل، نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر، تق: ابراهيم صحرواي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

3- حمدان خوجة، المرآة، تق، تع، تح: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

- **المراجع:**

1) أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900- 1930)، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992.

2) ــــــــــــــ ، الحركة الوطنية الجزائرية (1900- 1930)، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي بيروت، 1992.

3) ــــــــــــــ ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط خ ، دار الرائد، الجزائر، 2009.

4) أجيرون شارل روبير ، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المجلد الثاني، ترجم بالمعهد العربي العالمي للترجمة، شركة الأمة، ط1، الجزائر، 2008.

5) اسماعيلي زوليخة ، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، وزارة الثقافة، الجزائر.

6) باشا محمود ، الاستيلاء على إيالة الجزائر، أو ذريعة المروحة، تر: عزيز فهمان، دار الأمل، الجزائر، 2005.

7) بسايح بوعلام ، أعلام المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي بالسيف والقلم 1830- 1954، عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007.

8) بطاش علي ، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل، حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع.
9) بقطاش خديجة ، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، منشورات دحلب، 2007.
10) بلاح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1989، ج1، دار المعرفة للطباعة، الجزائر، 2006.
11) بليل محمد: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاسها على الجزائريين (1881-1914)، وزارة الثقافة، الجزائر.
12) بن أشنهو عبد اللطيف ، تكون التخلف في الجزائر 1830-1962 ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
13) بن العقون عبد الرحمن بن إبراهيم ، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، 1920-1936، ج1، ط3، منشورات السائجين بالجزائر، 2010.
14) بن حمودة بوعلام ، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954 (معالمها الأساسية)، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012.
15) بن داهة عدة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، ج2، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، 2008.
16) بوحوش عمار ، العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
17) ــــــــــــ، تاريخ الجزائر السياسي من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب ، الاسلامي، 2007.
18) بوضرساية بوعزة، سياسة فرنسا البربرية 1830-1890، وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر، 2010.
19) بوعزيز يحي ، ثورات الجزائر في القرن التاسع عشر، دار البصائر للنشر والتوزيع، طبعة خاصة، 2009.
20) بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ، ثورة أول نوفمبر 1954(معالمها الأساسية) دار النعمان للطباعة والنشر،2012.
21) توفيق أحمد المدني ، هذه هي الجزائر، دار البصائر، الجزائر، 2009.

22) جلال يحي ، السياسة الفرنسية في الجزائر (1830- 1960)، دار المعرفة.
23) ـــــــــ ، المغرب الكبير (العصور الحديثة)، ج3، الدار القومية للطبع والنشر، مصر، 1966.
24) حقي حسان: الجزائر العربية (أرض الكفاح المجيد)، منشورات الكتاب التجاري، بيروت.
25) خرشي جمال ، الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830- 1962، تر: عبد السلام عزيزي، إشراف ومراجعة، مصطفى ماضي، دار القصبة، الجزائر، 2009.
26) خلف التميمي عبد المالك ، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1983.
27) راشد اسماعيل ، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، لبنان، دت.
28) زوزو عبد الحميد ، الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1839، ج1، دار هومة، الجزائر، 2007.
29) ـــــــــــــــ ، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914- 1939، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
30) ـــــــــــــــ ، ثورة بوعمامة (1881-1908م)، ج1، جانبها السياسي (1881-1883م)، موفم للنشر، A.G، K.N.
31) ـــــــــــــــ ، ثورة بوعمامة (1881-1908م)، ج1، جانبها العسكري (1881-1883م)، موفم للنشر، A.G، K.N.
32) ـــــــــــــــ ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث ، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984.
33) ستورا بن يمين ، الأوروبيون (أهالي ويهود بالجزائر 1830- 1862، تر: رمضان زيدي، دار المعرفة للنشر، 2011.
34) سجل صالح باي للأوقاف (1771- 1792م) تق، تح: فاطمة الزهراء قشي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر.

35) سعدي بوزيان ، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة نوفمبر 1954، التاريخ السياسي والنضالي للعمال الجزائريين في المهجر، ط2، شالة للطباعة والنشر، 2009.

36) سعيدوني ناصر الدين ، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1986

37) سماتي محفوظ ، الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر: محمد الصغير بناني، عبد العزيز شعيب، منشورات دحلب، 2007.

38) صاري جيلالي ، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962 ،تر :قندوز عباد فوزية، ط.خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية ثورة أول نوفمبر1954.

39) الصديق محمد الصالح: الجزائر بلد التحدي والصمود، موفم النشر، الجزائر، 2009.

40) العربي منور، تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

41) العسلي بسام ، المقراني وثوراته 1871، ط2، دار النفائس، بيروت.

42) ـــــــــــ، جهاد الشعب الجزائري، ج3، دار العزة والكرامة للكتاب، طبعة خاصة، 2009.

43) عمامرة تركي رابح ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية (1931- 1956) ورؤسائها الثلاثة، ط1، المؤسسة الوطنية، الجزائر، 2004.

44) عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962، ج2، دار المعرفة، الجزائر.

45) عميراوي احميدة ، أثر السياسة الاستعمارية الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830- 1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

46) ـــــــــــ ، السياسة الفرنسية والمقاومة الجزائرية في منطقة سكيكدة 1838-1839، دار الهدى، الجزائر، 2004.

47) ـــــــــــ، من الملتقيات التاريخية الجزائرية، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.

48) عيساوي محمد ، نبيل شريخي، الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830- 1870، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.

49) غطاس عائشة وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، د.ط، منشورات المركز الوطني للدراسات التاريخية، 2007.

50) غلاب عبد الكريم ، قراءة جديدة في المغرب العربي، العهد التركي في تونس والجزائر،ط1،ج3 ، دار المغرب الاسلامي، بيروت، 2005.

51) الفرجي كاشه بشير ، مختصر ووقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830-1962م، دط.

52) فركوس صالح ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1925)، مجموعة الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية، قالمة، 2010.

53) فريديريك أبيكاسيسي وجيلبار مينيي، من أجل تاريخ فرنسي جزائري، إيناس الجزائر للنشر، 2001.

54) قداش محفوظ: جزائر الجزائريين تاريخ 1830-1954، تر: محمد المعراجي، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، منشورات ANEP.

55) قنان جمال ، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث المعاصر، منشورات المتحف الوطني، 1994.

56) لونيسي رابح ، تاريخ الجزائر المعاصر، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

57) مجاود محمد وآخرون، تاريخ منطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية (1830- 1962)، ج2، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر، الجزائر، 2005.

58) محساس أحمد ، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

59) محمد المبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية.

60) مهديد ابراهيم ، القطاع الوهراني ما بين 1850- 1919، دراسة حول المجتمع الجزائري، الثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الأديب، وهران.

61) مياسي ابراهيم ، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837- 1934، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

62) ـــــــــــــــ ، من قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2007.

63) نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي أثناء الاحتلال، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، طبعة خاصة، 2007.

64) نجادي بوعلام ، الجلادون 1830- 1962، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

65) نوشي أندري وآخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

66) الهاشمي إياد ، تاريخ أوروبا الحديث، دط، دار الفكر الأردن، 2010.

67) هلال عمار ، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام 1847- 1918، دار هومة، الجزائر، 2012.

68) وشن مزيان ، مجانة عاصمة إمارة المقرانيين، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع والترجمة، الجزائر، 2007.

69) ولد الحسين محمد الشريف ، من المقاومة إلى الحرب من أجل الإستقلال 1830-1862، القصبة للنشر.

- **المراجع باللغة الفرنسية:**

1. Ch.A.Julien: histoire de l'algerie conteporaine. Paris, presse universitaire de la France 1964.
2. Nacerddine saidouni : le waqf en algérie a l'epoque othomane, ouvrage publié par la foundation publique des waqf des koweit
3. Sarri Djilali, la Dépossition des Fellahs, SNE, d'Alger, 1975..
4. -A. M-Perrot, La conquête d'Alger, Editeur rue de savoie H. langhois, Paris 1830.
5. Agérone (chr) les algériens musulmans et la France T1, paris, PUF, 1968.

- **الرسائل الجامعية:**

1) بختاوي خديجة ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران (1870- 1939)، مذكرة دكتوراه، جامعة وهران، 2012- 2013.

2) بلقاسم ليلى ، المراكز الاستيطانية وتطورها في منطقة غليزان (1850- 1900)، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران.

3) بن حمادي موسى ، جوانب السياسة الفرنسية في الجزائر واهتمامات الأعيان المسلمين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900)، مذكرة ماجستير التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003- 2004.

4) بوسعادة خيرة ، التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجزائريين ما بين 1936-1939، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2001- 2002.

5) دحماني توفيق ، النظام الضريبي بباياك الغرب أواخر العهد العثماني (1779م-1830)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003- 2004.

6) رحمون دليلة ، السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري 1830- 1914، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012- 2013.

7) رزيق محمد ، الاستعمار الفرنسي الحديث، دراسة لمضمون قانون تمجيد الاستعمار الفرنسي في الجزائر، قانون رقم 2005/158، شهادة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010- 2011.

8) سلاماني عبد القادر ،الاستراتيجية الفرنسية لاجهاض مشروع الدولة الجزائرية الحديثة (1830-1847م) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث المعاصر ، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية ،جامعة وهران ،2008-2009.

9) فريحات فايزة ، كمال بن يحي، الهجرة الجزائرية في فرنسا العودة والإدماج، مذكرة ليسانس، قسم علم الاجتماع والفلسفة، قسنطينة، 1983- 1984.

10) ولد النبية كريم ، الاستيطان والنظام الإداري المحلي في الجزائر، بلدية عين تموشنت المختلطة نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، 2000- 2001.

11) يزير عيسى: السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر، 1830- 1914، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008- 2009.

المجلات:

- **باللغة العربية :**

1. بليل محمد: التوسع الفرنسي في المناطق الداخلية والهضاب العليا الغربية وانعكاساته على الجزائريين ما بين سنتي 1840- 1900 منطقة تيارت نموذجا، المجلة الخلدونية، عدد خاص 2009، جامعة تيارت.
2. بومعالي نذير ، الحماية القانونية للملكية الوقفية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد 41، ربيع 2009.
3. زوزو عبد الحميد ، أضواء على تاريخ بوعمامة 1881م، مجلة الأصالة، العدد 31،منشورات وزارة الأوقاف الدينية ،تلمسان، 2011.
4. السليماني أحمد حسين ، نزع الملكية العقارية للجزائر 1830- 1871م، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أو نوفمبر 1954، ع6، مارس 2002.
5. سيفو فتيحة ، الكتابات الاحتجاجية الجزائرية ضد الهيمنة الاستعمارية الفرنسية 1830- 1914، مجلة العصور، ع16، جامعة وهران، 2010، جوان، ديسمبر.

- **باللغة الفرنسية:**

-Devoulex, les edifices religieux de l'ancient Alger", in rev-Afr, T04, 1851- 1860.

-M.Aumerat «la propriété urbaine à alger» in rev-afv,t41,1897.

-Jean déjeux, bandit d'honneur dans l'aurés de 1917, in revue de l'occident musulman et de la méditerranée, N°26, 1978.

- **الملتقيات:**

1. بليل محمد ، التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر القطاع الوهراني نموذجا، مجلة عصور، العدد 16، جوان- ديسمبر 2010.
2. بن داهة عدة ، أبعاد التشريعات العقارية الفرنسية بالجزائر في ضوء قانوني 1887/04/28 و1897/02/16، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-

1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية سيدي بلعباس 20- 21 ماي 2006.

3.ـــــــــــــــــ ، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830- 1873)، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المنعقد بولاية معسكر يومي 20- 21 نوفمبر 2005.

4.سعيد عقيب محمد، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1870-1900، المؤتمر الدولي الثاني لجرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر بين الجريمة المكتملة والمسائلة المؤجلة، قسم العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 16-17 نوفمبر 2011.

5.سيفو فتيحة ، السياسة العقارية الاستعمارية، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، 1830- 1962، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 المنعقد بولاية سيدي بلعباس يوم 20- 21 ماي 2006.

6.علال ليندة ، قالمي فايزة ، الهجرة الجزائرية نحو فرنسا أسبابها ونتائجها، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان الاحتلال 1830- 1962.

7.مهديد إبراهيم ، «بعض العناصر تفكير المقارنة الهجرات الجزائرية المعاصرة مشرقيا ومغربيا»، أعمال الملتقى حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830- 1962، منعقد 30-31 أكتوبر 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

8.يحياوي جمال ، دوافع الهجرة الجزائرية إلى الخارج خلال القرن التاسع عشر، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان الاحتلال 1830- 1962.

القواميس :

المنجد في اللغة والأعلام، الطبعة 28، دار الشروق،بيروت،1986.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضـــــوع	الصفحة
شكر وعرفان.....	
مقدمة	أ-ز
الفصل التمهيدي: طبيعة العقار قبيل فترة 1870	
أ- أنواع الملكيات في الجزائر خلال الفترة العثمانية	10
1- أراضي البايلك	10
2- أراضي عرش (الجماعية)	11
3- أراض الملك (الفردية)	11
4- أراضي المخزن	11
5- أملاك الوقف (الحبس)	12
6- أراضي صحراوية أو موات	14
ب- وضعية العقار وبداية الاحتلال الفرنسي	15
الفصل الأول: طبيعة السياسة الاستعمارية في مجال التشريعات العقارية 1870-1914	
المبحث الأول: تطور السياسة العقارية الفرنسية خلال فترة الجمهورية الثالثة منذ 1870.....	37
أ- قانون فارني 26 جويلية 1873	38
ب- قانون 23 مارس 1882	40
ج- قانون 1887/04/22.....	41
د- قانون 1897/02/16	44
هـ- قانون 1904.....	45
المبحث الثاني: تطبيقات السياسة العقاريةخلال الجمهورية الثالثة 1870-1914	47
أ- تطبيقات قانون فارني 1873	47
ب- تطبيقات قانون 1887.....	51
ج- تطبيقات قانون 16 فيفري 1897	52
الفصل الثاني: انعكاسات التشريعات على المجتمع الجزائري	
المبحث الأول: انعكاسات التشريعات في المجال الاقتصادي.....	58
أ- مصادرة أراضي الجزائريين وفرنستها	58
ب- تكريس القوانين العقارية لسياسة الاغتصاب والفرنسة	60
ج- قانون الغابات ومصادرة أراضي الجزائريين.....	62
د-إرهاق الجزائريين بالضرائب.....	64
1-**الضرائب العربية**	64
2- **الضرائب العامة (الفرنسية)**	65

المبحث الثاني:انعكاسات التشريعات في المجال الاجتماعي.....	67
أ– تفقير المجتمع	67
ب–تحويل الفلاحين من ملاك أراضي إلى خماسين	69
ج– حدوث المجاعة	71
الفصل الثالث: موقف الجزائريين من سياسة التشريعات في المجال العقاري	
المبحث الأول: الاحتجاجات والمقاومات	77
أ– الاحتجاجات والعرائض	77
ب– المقاومات	81
ب–1– المقاومات الفلاحية	81
ب–2– اندلا ع الثورات	83
المبحث الثاني: الهجرة الجزائرية ودوافعها	92
أ– مفهوم الهجرة	92
ب– دوافع الهجرة الجزائرية	93
ب1– الأسباب الاقتصادية	93
ب2– الأسباب الاجتماعية	94
ج– واقع الهجرة الجزائرية في نهاية القرن التاسع عشر	94
د– اتجاهات الهجرة الجزائرية	95
د–1– الهجرة نحو البلدان العربية	95
د–2– الهجرة نحو أوروبا (فرنسا)	98
خاتمة.....	100
الملاحق	104
قائمة المصادر والمراجع.....	110
فهرس الموضوعات.....	121